علم الاجتماع السلوك الانحرافي

قضايا نظرية وتطبيقية

إعـداد

دكتور / ناجي بدر إبراهيم
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة دمنهور

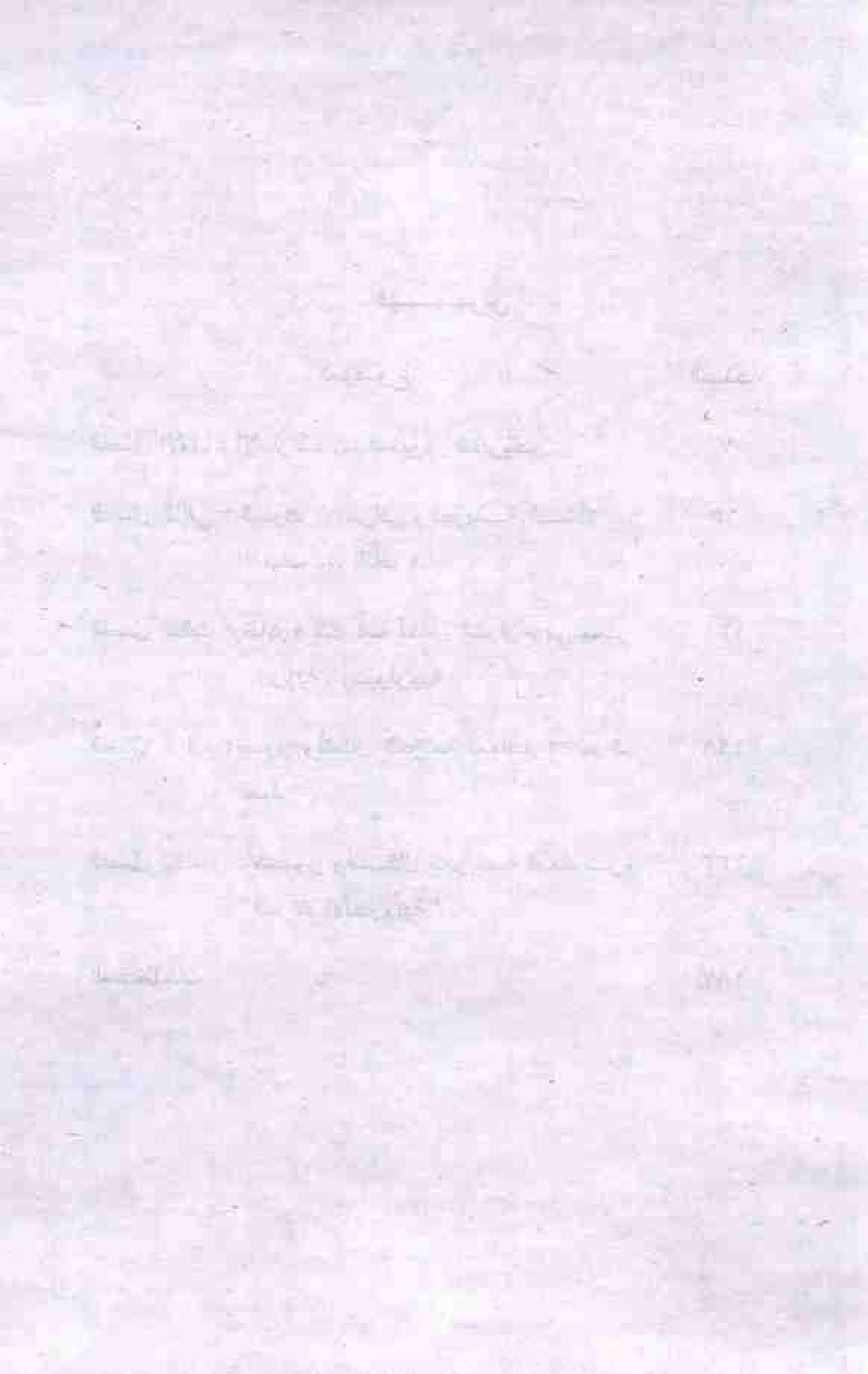
دكتور / خالد السيد شحاتة
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة دمنهور


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا
تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾
صدق الله العظيم
من سورة هود الآية (٢٧)



فهـــــرس

الموضوع	الصفحة



الفصل الأول

الانحراف ... المفهوم والنظريات

أولاً : المقدمة .

ثانياً : تعريف الانحراف .

ثالثاً : المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الانحراف .

رابعاً : المفهومات وثيقة الصلة بالانحراف .

أولا : مقدمة :

يشكل مجال الانحراف والجريمة حيزا هاما من ميادين المعرفة المرتبطة بالسياسة الجنائية لأي مجتمع من المجتمعات ، وكما يشكل أرضية خصبة للنظر في واقع شريحة هامة من الأشخاص الذين أثرت فيهم عوامل السلوك ومحركاته ، سواء كانت داخلية أو خارجية فتكونت لديهم تجارب سلبية جعلت منهم نماذج لا سوية ، مما أودي بظاهرة كالانحراف الي ان تكون ظاهرة اجتماعية واقعة ، لها من الخصوصيات التي تميز الظاهرة الاجتماعية ، وكما يقال ان الجريمة ما كانت لتوجد لو كان الانسان يعيش بمفرده أي لو لم يكن للحياة الاجتماعية وجود.

إن تحليل ظاهرة الانحراف أو الجريمة وفهمها ، او محاولة معرفة لماذا يرتكب الشخص فعلا لا سويا أو معاديا للمجتمع يتضمن تفسير كيفية تكوين هذه الظاهرة ذاتها ومن هنا نكون امام تفسيرات لبعض النظريات القائمة علي بعض الفرضيات والمعطيات وربما بعض الحقائق ، هذا ما دفع بالكثير من الدارسين الي فهم هذه الظاهرة الاجتماعية و الوقوف علي مسبباتها فركزوا علي الطبقات الدنيا ، التي لازالت تنال الاهتمام الأول للباحثين في موضوع الانحراف ، الذين أثبتوا أن الشخص المنحرف يتصرف وفقا لظروفه

الاجتماعية الخارجية ، ودوافعه النفسية الداخلية وهي الظروف التي تسهم في تكوين انحرافه الاجتماعي[1] .

فالحياة محكومة بمنظومات من القواعد والمعايير، وقد تدب الفوضي المطلقة في جميع الأنشطة الإنسانية إذا لم تستهد بسلسلة من المنارات والمراسي التي تحدد السلوك وتنظمه ، وتعتبر دراسة الانحراف من الميادين المعقدة و المراوغة في علم الاجتماع المعاصر فهذا الميدان علي الصعيد الفردي ، قد يشعر الفرد منا بأنه غير " عادي" أو غير " سوي " في كثير من الاحيان ، كما انه يساعدنا علي فهم مواقف الأخرين وسلوكهم أفرادا وجماعات ومؤسسات من ناحيه كونه تصرفا عقلانيا رشيدا أو غريبا أو مستهجنا أو خطرا علي السواء . ولا يمكن علي هذا الاساس ان نضع خطا واضحا وفاصلا في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة و المتمثلين من جهة أخري ولا يمكننا أن نضع علي قدم المساواة تصرفات مثل المعاكسة بالهاتف وسرقة حقيبة في الشارع أوسرقة قلم من ممتلكات مؤسسة ما ، أو قيادة السيارة بسرعة فائقة وسط المدينة او الاعتداء بالة حادة. وينبغي الاشارة الي مفهومي الانحراف والجريمة بأنهما ليسا مترادفين ومتطابقين في المعني والأثر والنتائج رغم انهما قد يكونان مترابطين وكتداخلين احيانا ، ومن هنا فإن القانون ولاسيما القانون الجنائي قد لايطبق علي كثير من حالات الانحراف ، وعلي هذا الاساس فإن علم اجتماع الانحراف يستفيد مما يسمي

بالدراسات و البحوث الجنائية غير انه يتجاوز ذلك الي استقصاء أنماط السلوك التي تقع خارج القانون الجنائي ، ويدرس أنماطا معينة من المواقف و التصرفات التي يقوم بها افراد أو جماعات أو ثقافات فردية في المجتمع ، بمقارنتها مع ما يمارسه أشخاص أو مجموعات أخري ، وتفسير الأسباب التي تدعو إلي وصف أنماط معينة بالانحراف او بالالتزام بمعايير متعارف عليها ، ومن هنا فإن دراسة الانحراف لابد ان تحيلنا الي استقصاء مسألة توزيع السلطة و القوة في المجتمع وإلي بحث التفاوت في التأثير الذي تمارسه ، علي سبيل المثال الفئات الغنية و الطبقات الفقيرة في المجتمع لأن المعايير الاجتماعية تتأثر كثيرا بتوزيع القوة و النفوذ الطبقي علي الخارطة الاجتماعية[٢] .

ثانيا : تعريف الانحراف Deviance :

لقد تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الانحراف وسوف نقوم فيما يلي بعرض التعريف اللغوي و الاصلاحي له .

١- التعريف اللغوي :

- أصل كلمة إنحراف في اللغة " حرف" و تعني إنحراف عن الطريق المستقيم و الخروج عما هو معروف ومتعارف عليه من عادات و سلوك [٣] .

٢- التعريف الاصطلاحي :

- إن هذا المصطلح الذي بدأ استخدامه مؤخرا نوعا ما قد حل مكان مصطلح " عدم التنظيم " أو " المرض" ولم يستخدم في علم الاجتماع الاميركي إلا منذ نهاية الخمسينيات ويقصد به مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية التي لكونها لا تتوافق مع الانتظارات والمعايير والقيم التي يعبر عنها او يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، لإنها تتسبب في خلق جو من التوترات ونشوب الصراعات وتثير الرفض وتتسبب ايضا في سلسلة عقوبات وتأنيب العزلة ولوم تنفيذها [٤].

- وقد عرف " جوردن مارشال " الانحراف علي انه مصطلح يستخدم كصفة ملازمة لبعض أنواع السلوك أو لبعض الأشخاص مثل الجانح و الشاذ جنسيا و المريض النفسي و غير ذلك وقد اشار " مارشال " إلي انه ليس هناك إتفاق عام حول المقصود بالانحراف و لكن هناك سمتين أساسيتين يمكن أن تساعدا في تشخيص هذه الظاهرة ، حيث تشير السمة الاولي الي الانحراف نمطا باعتباره نظاما للوصم اي كصفة أو علامة لوصم بعض أنماط السلوك في أوقات معينة فتصبح عندئذ عديمة القيمة أو مستبعدة أو مستهجنة في اغلب الاحوال [٥].

وعرف انتونى جيدنز الانحراف بصورة عامة بأنه يمثل " عدم الامتثال " أو " عدم الانصياع" لمجموعة من المعايير المقبولة لدي قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع [٦].

- كما يشير الانحراف الي "السلوكيات والتصرفات والتوجهات والمعتقدات والأنماط التي تكسر قواعد وأعراف وأخلاقيات وتوقعات اي مجتمع ، وفي مقابل التفسيرات البيولوجية والسيكولوجية والفردية الوضعية اليت تري الانحراف باعتباره شيئا متاصلا في أنواع معينة من التصرفات أو الأشخاص ، نجد علماء الاجتماع غيروا هذا التمييز البسيط بين ما هو طبيعي وما هو مرضي ، حيث اعتبروا الانحراف خاصية للوضعية الاجتماعية و البني الاجتماعية ، وسلطوا الضوء ليس فقط علي عمليات كسر القواعد وإنما علي صناعة القواعد وتعزيزها ونقلها ، ولا يوجد اتفاق ثابت علي جوهر الانحراف ففي الواقع يري علماء الاجتماع الذين بحثوا الانحراف ان تحديد معناه وردة الفعل المجتمعية إزاءه يعتمدان علي سياق كلام الشخص وسيرته وهدفه " [٧].

- كما قدم (سبروت Sprott) تعريفا للانحراف يتمثل في انه محاولة من المشاركين للابتعاد عن القواعد الثقافية المقبولة للسلوك ، و يجب الاشارة ايل ان طبيعة السلوك المنحرف تختلف

باختلاف الجماعة التي ينتمي اليها الفرد و يظهر ذلك بصورة و اضحة في المجتمعات شديدة التعقيد التي ينتمي فيها الفرد الي جماعات متعددة لكل منها معاييرها الاجتماعية الخاصة [٨] .

- وعرف عدنان الدوري " الانحراف " علي انه كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية و في حالة تكراره باصرار يتطلب تدخل اجهزة الضبط الاجتماعي [٩].

كما يعرف على انه " إتيان اي فعل لا تقبله الاغلبية من افراد الجماعة و يشمل الانحرافات القانونية و غير القانونية [١٠] .

- وقد عرفته سامية جابر باعتباره عدم مسايرة المعايير الاجتماعية وهو ظاهرة توجد في حياة كل كائن إنساني وغالبا ما يتضمن إمتثالا لمعايير إحدي الجماعات الفرعية اكثر من معايير الجماعة الاجتماعية السائدة [١١] .

- ويقول "كوهين" : السلوك المنحرف هو السلوك الذي يعتدي علي التوقعات التي يتم الإعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات الإجتماعية . ويقول " ميرتون" : إن السلوك المنحرف يشير الي ذلك السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي اقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية " . وقد عرفه ايضا ميرتون "

باعتباره السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي اقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية [١٢].

- عرف غريب سيد احمد ، وسامية محمد جابر السلوك الانحرافي علي انه هو ذلك السلوك الذي لا يمتثل للتوقعات الاجتماعية وعندما يصف عالم الاجتماع نوعا من السلوك علي انه إنحرافي فهو لا يدين هذا السلوك أو يري انه سيء أو مؤذي وهو في ذلك يخالف التصور الشائع كما انه يمكن ان يكون الانحراف من وجهة نظر معينة اكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الاخلاقية فقد يكون إنحراف شخص معين بمثابة إنتهاك لتوقعات إجتماعية تعتبر في الواقع غير عادلة او غير ملائمة [١٣].

- وعرفته إنعام فكار علي انه كل سلوك يتعارض او يخرج عن القيم و المعايير المجتمعية و الثقافية السائدة داخل المجتمع او الجماعة الاجتماعية المعنية[١٤].

- ويشير مفهوم الانحراف الي اي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ، فهو سلوك شاذ غير مالوف او متعارف عليه لعدم تناسبه مع الموقف باعتباره سلوكا مضادا للمجتمع يستحق نوعا من العقاب [١٥].

- وتعد كلمة الانحراف علي عكس كلمة الامتثال Conformity التي تسير الي السلوك الذي يتفق مع معايير وقيم المجتمع وغالبا ما يحدث الامتثال نتيجة للضغوط الاجتماعية القوية التي تؤدي الي الانصياع او الامتثال لمعايير وقيم المجتمع [١٦].

والانحراف بذلك هو سلوك غير مرغوب من الفرد نتيجة لعوامل تؤثر علي سلوكه في موقف ما يتعارض مع المعايير الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع و تختلف درجة خطورة السلوك الانحرافي تبعا لدرجة اختلافه مع المعايير المتفق عليها ومدي تكراره.

- ويذكر تشارلز تيتل Charles Tittle و ريموند باترنوستر Reymond Paternoster في مؤلفهما بعنوان الانحراف الاجتماعي و الجريمة الصادر في ٢٠٠٠ ان الانحراف يمكن تعريفه بانه اي نمط من انماط السلوك تنظر اليه غالبية اعضاء جماعة معينة علي اعتبار انه غير مقبول بدرجة كافية و يتجاوز حدود التسامح و يتطلب توقسع الجزاء السلبي [١٧].

- ويشير (كلينارد Clinard) الي ان السلوك الانحرافي هو تلك المواقف التي يكون فيها السلوك موجها للاستهجان ، و الخروج علي حدود التسامح العام في المجتمع ، ويشير هذا المفهوم الي ان

المعايير هي التي تحدد السلوك المنحرف ، وان هذه المعايير تختلف من ثقافة الي اخري ، بالاضافة الي انها تختلف في الثقافة الواحدة في مختلف الفترات الزمنية ، اي ان هناك بعض انماط السلوك التي تعد سلوكا منحرفا في مجتمع معين وفي ثقافة معينة ، بينما لا تشكل نمطا من السلوك المنحرف في ثقافة اخري[١٨] .

- وقد اشار هوارد بيكر Howard S. Becker الي ان الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الفرد ، بل انه يحدث نتيجة لرد فعل المجتمع و تطبيق الاخرين للقواعد و الجزاءات علي المجرم ، ويعتمد اعتبار الفعل انحرافا علي كيفية تعريف الاخرين – من ذوي التاثير و القوة الاجتماعية لهذا الفعل ولا يمكن اعتبار الفعل انحرافا إذا لم يكن له رد فعل من قبل اعضاء المجتمع[١٩] .

ثالثا :المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الانحراف :

إن دراسة السلوك الانحرافي تضرب جذورها في الإهتمام المستمر بمشكلات الامتثال Conformity و الضبط الاجتماعي Social control ولقد تركز الجانب الاكبر من جهود البحث الاجتماعي خلال نصف القرن الماضي حول الشخص الجانح Deviant Person أو المجرمين والأحداث الجانحين والبغايا، مع الاهتمام بخصائصهم السيكولوجية وأحوالهم البيئية . وهذا

التركيز علي المنحرف الفرد أتجه الي البحث عن سبب الإنحراف بإعتباره موروثا Inherent أو المجرمين بالميلاد – وعندما حدث تحول الي المنظور الاجتماعي بدلا من المنظور البيولوجي الذي يركز علي الفرد و الخصائص السيكولوجية فقد بدأ النظر الي السلوك الانحرافي بإعتباره سلوكا مكتسبا أكثر منه موروثا ، ومع ذلك ظل الانحراف موضوعا يتعلق بالأشخاص المنحرفين ، وأصبح ينظر الان إلي الاشخاص المنحرفين علي انهم نتاج لظروف إجتماعية أكثر منه محصله ظروف بيولوجية [٢٠] .

ومن أكثر الجهود الجديدة شهرة في تحديد الإنحراف ذلك الذي يؤكد ضرورة أن يركز التحليل السوسيولوجي حول السلوك الإنحرافي أكثر من إهتمامه بالشخصية المنحرفة وكان (البرت كوهن Cohn) واحدا من رواد دراسة الجناح الذين اصروا علي هذا المنظور يقول إنه لإقامة علم إجتماع للسلوك الإنحرافي يجب أن تكون نقطة البدء و المهمة الرئيسية التي نواجهها هي التخلص من الفكرة المسيطرة علي التفكير السوسيولوجي بأن المنحرف هو الشاذ أو الباثولوجي وفي العموم البائس deplorable وهؤلاء دائما ما يتم وضعهم في سلة واحدة ، غير انه قبل ان يكتب لأي منظور جديد الظهور كان (روبرت ميرتون Merton) قد نشر مقالا مؤثرا أكد فيه ان مصدر الانحراف يرد الي البناء الاجتماعي ، وان البناء الاجتماعي يولد الانحراف عندما يحدث إنفصال بين الأهداف

المحددة ثقافيا و الوسائل المجازة اجتماعيا (أساليب السلوك) من اجل إنجاز هذه الاهداف . فالاهداف المحددة ثقافيا للنجاح مثلا هي التي يتم إنجازها بواسطة العمل الشاق والانجاز التعليمي غير ان هذه الوسائل ليست متوافرة علي اساس متساوي امام الجميع ، وانها حتي لا تساعد اولئك الذين رغم عملهم الشاق وإنجازهم التعليمي علي تحقيق النجاح وذلك بسبب التمييز العنصري ، ويقول (ميرتون) إن الانحراف الناشيء عن الانفصال بين الأهداف و الوسائل يمكن أن يأخذ واحدا من أربع صور محتملة الطقوسية Ritualism او الانسحابية Retreatism أو التجديد Innovation او العصيان Rebellion . وربما كانت القيمة الأساسية في مقال (ميرتون) و التي أضافها الي التحليل السوسيولوجي أنها وجهت الإهتمام الي العلاقة بين الإنحراف و البناء الاجتماعي وفتحت الطريق أمام أجيال جديدة من الباحثين في علم الاجتماع للإنطلاق من هذه الملاحظات نحو إعادة تحديد السلوك الإنحرافي . وربما كانت مقال (هيوارد بيكر H.Becker) و الذي صدر تحت عنوان دراسات في علم اجتماع الانحراف Studies. in the sociology of Deviance ، بعنوان الخارجيون Outsiders الذي طرح علينا منظورا جديدا لدراسة السلوك الإنحرافي حيث رفض (بيكر) قبول تحديد أو تعريف المجتمع بان الناس منحرفين وأكد بانه في الحقيقة يلصق المجتمع علي الناس

لقب المنحرفين وهذا ما تفعله الأغلبية عندما يقوم الأخرين بإنتهاك القواعد التي وضعتها الأغلبية وتمسكت بها . يقول بيكر : " إن الجماعات الاجتماعية هي التي تخلق الإنحراف من خلال صنع القواعد التي يشكل الخروج عليها إنحرافا وبواسطة تطبيق هذه القواعد علي ناس معينين و يطلق عليهم اسم الخارجين علي القواعد ومن وجهة النظر هذه لا يعد انحراف خاصة للفعل الذي يرتكبه الشخص ، وإنما هو نتيجة لتطبيق الأخرين للقواعد و الجزاءات علي المذنب " وما اضافه هذا المدخل الجديد هو التحول في عملية التحليل من الذي يطبق القاعدة إلي الذي يخرج علي هذه القواعد (Rule-applier and the Rule breaker) إذ يلقبه الناس بالمنحرفين بمعرفة أخرين وعندئذ يصبحون خارجيون حتي ولو قاموا بإنتهاك القاعدة لمرة واحدة بينما يخرق غيرهم القاعدة لمرات عديدة ومع ذلك لديهم الحصانة Impunity . وفي الواقع ان السلوك الإنحرافي ليس سلوكا خاصا فقط ببعض الناس ولكنه في الحقيقة خبرة يمر بها كل الناس فالمحتمل أن ياتي معظم الناس بأفعال إنحرافية خلال حياتهم ، خاصة في أوقات الصبا ، ولكن معظم الناس لا يقعون في نمط إحتراف الإنحراف Deviant Career لأن هؤلاء يصبحون كذلك نتيجة لتكرار إرتكابهم لبعض أنواع السلوك الانحرافي ، وإقامتهم علاقة وثيقة بغيرهم من المنحرفين في إدمان السلوك الانحرافي ، وإقامتهم علاقة وثيقة

بغيرهم من المنحرفين في إدمان المخدرات مثلا و تقليل تفاعلتهم مع غيرهم الذين لا يوافقون علي مثل هذا السلوك [٢١].

وايا كان المدخل الذي نتبناه في دراسة الانحراف – مدخل انتهاك المعايير او مدخل الوصمة فالانحراف مفهوم متغير غامض وسريع التحول ، فإذا شئنا الدقة قلنا ان تحديد الشخص او الشيء المنحرف إنما يعتمد علي الفهم الصحيح للمعايير وعملية الوصم في إطار السياق الاجتماعي الذي ندرسه ، ورغم تلك المشكلات و الصعوبات التي لازمت المصطلح فقد تولد لدينا تراث سوسيولوجي ضخم كثمرة للبحث في موضوع الانحراف.

وتعد دراسات إميل دوركايم بصفة عامة نقطة الانطلاق المثمرة للتحليل المعاصر للانحراف ففي أعماله توجد قضيتان اساسيتان وان كانتا متضادتين بعض الشيء ولكن كلا منهما كانت منطلقا لاتجاه مهم فيما بعد ، القضية الأولي هي تركيزه علي اللامعيارية وهي حالة فقدان المعايير و الانهيار التي تظهر بوضوح في فترات التغير الاجتماعي السريع .

فمصطلح اللامعيارية يشير الي التصدع ، والتحلل داخل النظام الاجتماعي او البناء الاجتماعي وقد ساهم هذا المصطلح في تحويل بؤرة الاهتمام من النظر الي المنحرف كنمط من الاشخاص الي اعتبار الانحراف ملمحا لأنواع معينة من البناء الاجتماعي وقد

حاولت كثير من الكتابات اللاحقة تتبع هذه الفكرة في إطار التظريات التي تري الجناح نتيجة للتوترات التي تحدث داخل النظام الاجتماعي (كما في دراسات روبرت ميرتون وبحوث نظرية الأنومي / اللامعيارية) او التي تعتبره نتيجة لانهيار و تحلل اجزاء من المدينة.

اما القضية الثانية عند دوركايم فتتمثل في تركيزه علي وظائف الانحراف ففي كتابه المعنون " قواعد المنهج في علم الاجتماع " الصادر في عام ١٨٩٥ ذهب دور كايم الي القول بأن الجريمة تعد شيئا طبيعيا لأن استثناء اي مجتمع منها يعد مستحيلا كل الاستحالة ، فالانحراف يرتبط ايما ارتباط بظروف المجتمع وكل مجتمع يحتاج الي الانحراف بصرف النظر عن اعتبار الانحراف في ذاته شيئا شاذا او مرضيا وقد بني دور كايم زعمه هذا بأن الانحراف شيء طبيعي و الذي يبدو واضح التناقض علي عدة اعتبارات ، الاعتبار الاول يعتمد علي البراهين الاحصائية العامة فمن الناحية الامبيريقية نجد ان كل المجتمعات المعروفة بها صورها الخاصة من الانحراف وان نسبة الانحراف غالبا ما تظل ثابتة نسبيا عبر فترات طويلة من الزمن (وهذا علي الرغم من ان دوركايم يقر بالتأكيد انه يمكن ان توجد معدلات من الانحراف عالية بشكل غير طبيعي و التي يتعين التصدي لها بالدراسة) و لكن لماذا يمثل الانحراف ظاهرة عامة شاملة فعلي ضوء التحليل

الوظيفي عند دور كايم نجده يذهب الي ان الانحراف يضطلع بعدد من الوظائف المهمة وقد استند في ذلك الي رأي سقراط عندما اوضح ان من بين هذه الوظائف ان يؤدي الي التغير : فالمنحرفون اليوم هم علامات لعالم الغد ، ولكن ذلك لا يصدق بالنسبة لكل انواع الانحراف فبعض الانحرافات فقط هي التي يمكن تبريرها طبقا لمدي مناسبتها للنظام الاجتماعي القائم و لكن الانحراف خاصة من ذلك النوع الراديكالي الذي يتحدي النظام ويهدده فمن الممكن في الغالب تحديده بدقة ، لأنه يقدم رؤية مختلفة للعالم الاجتماعي التي يكون هناك أمل في تحقيقها ، من ذلك النوع علي سبيل المثال تلك الطوائف المسيحية الإصلاحية في القرن السدس عشر ، التي سرعان ما اصبحت كنائس مستقرة معترفا بها في القرون التالية و لكن في مقابل وظيفة تيسير التغير هناك وظيفة رئيسية اخري ، هي تحقيق التماسك و التضامن من خلال الانحراف ، وذلك عندما يتوحد الناس في مواجهة عدو مشترك .

حقيقة ان مؤلفات دوركايم قد اثرت تاثيرا بالغا علي التراث السوسيولوجي لكن هناك عدا ذلك طائفة من المدارس الاخري في علم الاجتماع التي اهتمت بقضية الانحراف اهتماما خاصا لا يخلو من العمق ، فقد قام اتباع مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع بدراسة الانحراف باعتباره جزءا من عملية التعلم الطبيعية المرتبطة بنقل التراث الثقافي و تجسدت اثر تلك المحاولات في الدراسة الاخيرة التي

قدمها إدوين سذرلاند انطلاقا من النظرية العامة للمخالطة الفارقة ، اما العلماء الذين ينتمون الي مدرسة التفاعلية الرمزية فقد اولوا اهتماما خاصا بالعمليات التي يتحدد الانحراف من خلالها تحديدا اجتماعيا وقد اثمر هذا الاهتمام في نهاية المطاف نظرية الوصمة و النزعة التصورية الاجتماعية اما الاتجاهات الاخري من التفكير فقد نظرت الي الانحراف باعتباره شكلا من اشكال الصراع الاجتماعي.

وعلي امتداد السنوات الاخيرة من عقد الستينات وأوائل عقد السبعينيات اصبحت نظرية الانحراف من اكثر ميادين علم الاجتماع خصوبة وإثارة للجدل ومع دخول عقد الثمانينيات اكتسب هذا الجدال طابعا مؤسسيا ، وتراجع الاهتمام بموضوع الانحراف الي حد ما . ويفسر بعض الملاحظين ما حدث بانه يعكس نزعة الاهتمام المتخصص الصاخبة التي وصلت تدريجيا الي مستوي النضج وفي مقابل هذا يري كثير من العلماء الذين يعدون انفسهم من الفريق الراديكالي في حقل علم الاجتماع ان سوسيولوجيا الانحراف قد اصبحت مجرد جزء من التراث الاصولي لعلم الاجتماع [٢٢] .

نظرية «التفاعلية الرمزية»، وتفسيرها للانحراف:

لقد وضع «جورج هربت ميد G. H. Mead» أكثر مما فعل أى شخص آخر أسس «التفاعلية الرمزية Symbolic

Interactionsim»، فتشير التفاعلية الرمزية إلى التفاعل الذى ينشأ بين مختلف العقول والمعانى، والذى يعد سمة مميزة للمجتمع الإنسانى، ويستند هذا التفاعل الاجتماعى على حقيقة هامة، هى أن يأخذ الفرد ذاته فى الاعتبار، وأن يحسب حساباً أيضاً للآخرين، أى أن يستوعب أدوار الآخرين، على هذا النحو يمكن صياغة صورة المجتمع الإنسانى، تلك الصورة التى تعبر تعبيراً صادقاً عن التفاعل والتساند والاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع، وبين السلوك الخارجى والذات الاجتماعية من ناحية أخرى [٢٣].

فكان لمفهوم «التفاعل الرمزى» دور رئيسى فى نظريات الثقافة الفرعية للجناح، وخاصة أن الفكرة الأساسية فيها، قد بنيت عليها، وهى تلك التى تشير إلى أن فشل الأشخاص فى التفاعل مع ثقافة المجتمع الشاملة، يؤدى إلى تحولهم عن تلك الثقافة، وتفاعلهم مع أنماط ثقافية فرعية، أو مضادة، وتوحدهم مع مضامينها، وغالباً ما تكون هذه الثقافات المضادة ثقافات إجرامية، أو جانحة، وهو ما يمثله هنا فى بحثنا نظرية المخالطة الفارقة. كما اعتمدت نظريات رد الفعل المجتمعى التى تتمثل فى نظرية الوصمة، والتى تم استخدامها فى بحثنا هذا على ذات المفهوم، فذهبت إلى أن هناك «تفاعلاً رمزياً» بين الشخص المنحرف والآخرين، الذين قد يمثلون أشخاصاً أو هيئاتٍ أو مجتمعاً، فتكون النتيجة تسميات ووصفات إنحرافية، ولعل امتداد هذه النظريات بجذورها إلى تراث التفاعل

الرمزى، هو السبب فى اهتمامها بتطوير مفاهيم مفسرة، وموضحة، أكثر من اهتمامها بصياغة مجموعة قضايا عامة قابلة للاختبار[٢٤].

ويتضح مما سبق أن تفسير التفاعلية الرمزية للانحراف يسير فى اتجاهين هما:

١- نظريات الثقافة الفرعية: وهى الخاصة بوجود ثقافات فرعية إنحرافية بين المجرمين وهو ما اعتمدت عليه فى تفسير الجريمة، وبها منظوران أو نظريتان رئيسيتان هما:

أ- نظرية انتقال الثقافة الفرعية الإنحرافية **Cultural transmission**.

ب- نظرية المخالطة الفارقة **Differential association**.

٢- نظريات رد الفعل المجتمعى، التى يتولد فيها منظوران أو مدخلان أو مجازاً يمكن إطلاق لفظ «نظريتان» هما:

أ- نظرية الوصمة **The theory of stigmatization**.

ب- نظرية التسمية الإنحرافية **Labeling theory**.

نظرية المخالطة الفارقة أو الفاصلة **Differential association theory**، وتندرج نظرية المخالطة الفارقة تحت فئة النظريات النفسية والاجتماعية، المفسرة للسلوك الإنحرافى، فهى تضع فى اعتبارها الاتجاه النفسى والاتجاه الاجتماعى معاً، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية، عند دراسة وتفسير السلوك المنحرف، وينظر هذا النوع من النظريات إلى الشخصية الإنسانية، باعتبارها المتغير الوسيط، الذى يكشف عن جوانب البناء الاجتماعى، وما يباشره من أثر فى الشخصية الإنسانية، وانعكاس ذلك على ما يقوم به الفرد من أفعال، وما يتسم به من خصائص وسمات [٢٥].

فتذهب النظرية إلى أن الشخص المجرم إنسان عادى وسوى، سواء من حيث النمط الجسمانى أو العقلى، أو نمط الشخصية، وأن لديه نفس الدوافع التى تؤثر فى سلوك الشخص السوى، من حيث فكرته عن الصواب والخطأ، كما أنه قد يعيش فى مجتمع مفكك، يميل لخلق الإنحراف بين أفراده، فمناطق الجريمة والإنحراف تسودها القيم التقليدية، والقيم الإجرامية معاً، وبالتالى يتعرض الأفراد لكلا النمطين من القيم [٢٦].

ويعتبر «سذرلاند **Sutherland**» هو صاحب ومؤسس هذه النظرية التى طرحها فى كتابه «مبادئ على الإجرام **Principles**

of Criminology» فى طبعتين واحدة عام ١٩٣٨ والنهائية عام ١٩٤٧، وفيها يطلق نظرية عامة عن السلوك الإجرامى، يؤكد فيها ويصر على أن السلوك الإجرامى سلوك يتم تعلمه واكتسابه فى بيئة اجتماعية، ونظراً لأن كافة أنماط السلوك يتم اكتسابها بطريقة متماثلة، فإن الاختلاف بين السلوك السوى والإجرامى يكمن فيما يتم تعلمه، أكثر من الكيفية التى يتم التعلم والاكتساب من خلالها. ويرى «سيزرلاند» أن اختلاط الفرد بالجماعات الانحرافية يختلف تأثيره عليه، طبقاً لثلاثة عوامل أساسية، أولها: مدى اكتسابه لهذا السلوك الإنحرافى منذ الصغر، أو رفضه إياه، وثانيها: حسب استمرارية هذا التأثير، ومدى استمرار علاقته بالجماعات الإنحرافية، وثالثها: حسب عمق تأثير الجماعة الإنحرافية عليه وعلى سلوكه[٢٧].

فالعملية التى تؤدى إلى توريط الشخص فى سلوك إجرامى، صاغها «سيزرلاند» فى بعض القضايا وهى:

١- أن يكتسب السلوك الإجرامى عن طريق التعلم، فهو ليس فطرياً، ويعنى ذلك أن الشخص الذى لم يتعلم ويتدرب على ارتكاب الجريمة، لا يمكن أن يرتكب فعلاً إجرامياً.

٢- أن يكتسب السلوك الإجرامى عن طريق التعلم، والاتصال المباشر بين الشخص وآخرين منحرفين، سواء بالاتصال اللفظى أو بالإشارة.

٣- أن يصبح الشخص منحرفاً بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات، تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهى تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى، التى تجعل مسألة مخالفة القانون غير ملائمة، وهذا هو مبدأ «المخالطة الفارقة»، الذى يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير الإجرامية فى نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرماً يكون ذلك راجعاً إلى مخالطته، واتصالاته بالنماذج الإجرامية، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية [٢٨].

وبالتالى يمكن استخدام هذه النظرية فى المؤسسات العقابية، حيث يتم عن طريقها تحفيز نزلاء هذه المؤسسات على الاختلاط بالأشخاص الرافضين لمخالفة القانون، وأيضاً الحريصين على مزاولة الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، والتى تحدّ من نسبة عودتهم للجريمة.

ويذهب «سذرلاند» إلى إمكانية تدريب أى شخص على اتباع وتبنى أى نمط من السلوك، طالما هو قادر على أدائه، وأن الفشل فى إتباع نمط معين من السلوك يرجع إلى عدم التوافق، ونقص التوازن فى المؤثرات التى تواجه الفرد، فينحرف الشخص ويرتكب السلوك المنحرف، إذا رجحت كفة الآراء المحبذة لانتهاك القواعد القانونية، على الآراء الناهية عن انتهاك هذه القواعد، وتلك هى المخالطة

الفاصلة، التى تشير إلى التفرقة بين المخالطة السوية والمخالطة المنحرفة [٢٩].

وهذه العملية شأنها شأن أى عملية تعلم أخرى فى المجتمع، ويتعلم منها الشخص المنحرف السلوك الإنحرافى، نتيجة مخالطته للنماذج الإنحرافية المختلفة، فى الوقت الذى يبتعد فيه عن الأنماط السوية، التى توجد فى المجتمع الخارجى [٣٠].

فالفرد يكتسب استعداده الإجرامى، عن طريق مخالطته للآخرين، فقد يختلط بجماعة صالحة يكتسب منها السلوك السوى، وقد يختلط بجماعة منحرفة يتلقى منها السلوك المنحرف، ويفسر السلوك الإجرامى برجوح كفة الجماعة المنحرفة التى يخالطها الفرد، عن كفة الجماعة الصالحة، فطبيعة الجماعة التى يخالطها الشخص هى التى تؤثر فى اكتسابه السلوك، فإن كانت جماعة منحرفة فإنه سيكتسب منها السلوك الإجرامى، وإذا كانت جماعة سوية فسوف يكتسب منها سلوكها [٣١].

مما سبق يتبن لنا أن انتهاك السلوك الإجرامى، لا يحدث لمجرد مخالطة المنحرفين والمجرمين، فنظرية المخالطة الفاصلة تركز على مدى التعرض والاختلاط بكل من الأنماط السلوكية الإجرامية، والسوية فى نفس الوقت.

فالفرد ليس فى حاجة لتعلم السلوك الإجرامى، وإنما هو فى حاجة لتعلم السلوك السليم، فالنفس أمارة بالسوء، ولابد من تقويتها بغرس المبادئ السامية، فإذا لم يتلق هذه المبادئ والأخلاق منذ صغره، فيمكنه أن يتعلمها داخل المؤسسة العقابية [٣٢].

فكل فرد طبقاً لهذه النظرية تتنازعه ثقافتان، الثقافة الأولى انحرافية، وتمثلها أنماط من الأفراد يستحسنونها، أما الثقافة الثانية فهى الثقافة غير الانحرافية المحيطة به، وحينما يحدث صراع بين هاتين الثقافتين، يكون ميله لإحداهما هو المعيار الذى نحدد على أساسه هل هو منحرف أم لا، ولذا فقد أطلق الكثيرون على هذه الثقافات اسم العلاقات المتباينة [٣٣].

فتوجيه الميول والدوافع سواء بالموافقة أو بالمخالفة للنصوص القانونية مكتسب أيضاً، ففى بعض الجماعات يحاط الفرد بأشخاص يحترمون القانون، وفى جماعات أخرى يحيط بالفرد أشخاص ينتهكون النصوص القانونية، وهنا يصبح الشخص مجرماً، عندما تتغلب عوامل مخالفة القانون على عوامل احترامها[٣٤].

وبعد هذا العرض الموجز لنظرية المخالطة الفارقة أو الفاصلة، نستطيع القول بأن هذه النظرية تصلح لتفسير أنماط السلوك بنوعيها: السوى والمنحرف، وهى نظرية تحررت ركائزها من تأثير

ثقافة معينة، وبذلك تصلح للتطبيق فى مجتمعات ذات ثقافات متباينة، كما أنها نظرية متحررة من أثر الزمان - أيضاً - وتصلح للتطبيق فى أزمنة مختلفة. فالمؤسسات العقابية هى أماكن لإعادة التأهيل والإصلاح، هدفها هو تقويم سلوك المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، وإعادة تأهيلهم لأن يكونوا أعضاء صالحين فى المجتمع. فهذه النظرية تهدف من تطبيقها إلى تخليص المنحرف من أسباب انحرافه، وتقويم أخلاقه؛ لكى يعود إلى المجتمع مواطناً صالحاً، وفى سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛ وضعت مواد تنص على إلزامية العمل والتعليم، واستغلال أوقات الفراغ؛ لتقديم كل ما هو نافع ومفيد لإعادة تأهيله.

فإذا كان السلوك الإجرامى سلوكاً متعلماً، من خلال الاختلاط والاتصال والتفاعل مع الآخرين، لذا فإن الأفراد يتأرجحون بين مبررات السلوك المنحرف والسلوك السوى، وبالتالى فإن سلوك الشخص يتحدد - غالباً - من الأفراد الذين يتعرض لهم الشخص، وأيضاً من خلال غياب الأنماط البديلة التى يتعرض لها، وهذا هو دور المؤسسات العقابية، فهى مطالبة بأن تقوم بوضع وزرع الأنماط السوية بين النزلاء، ومع حدوث المخالطة الفارقة، ينتشر هذا النمط السوى، ويشجعون بعضهم على اقتياده. أى أننا سنحاول خلق الأنماط السوية بدلاً من الإجرامية داخل المؤسسات، فى محاولة لإعادة تأهيل النزلاء، وبدلاً من أن تتم المخالطة فى

الأنماط الإجرامية، يتم استبدالها بالأنماط السوية، أى أننا سنحاول القيام بتوجيه المخالطة الفارقة بالأساليب السوية، كوسيلة لإعادة التأهيل، والقضاء على أسباب الإنحراف، بخلق جماعات داخل المؤسسة، بها خُلق قويم وأنماط سوية، فتتم المخالطة مع باقى النزلاء؛ لتشجيع بعضهم على إعادة التأهيل، ونزع عوامل الإنحراف، ومن هنا تتضح أهمية استخدام هذه النظرية فى هذا الموضوع.

أما «**نظريات رد الفعل المجتمعى**»، فإننا نحاول أولاً إلقاء الضوء عليها، فمصطلح «رد الفعل المجتمعى» مصطلح عام، يلخص ردود الفعل التعبيرية للآخرين (الاستنكار الخلقى)، تجاه الإنحراف والفعل الموجه نحو ضبطه. كما يشير «رد الفعل المجتمعى» إلى الاستجابات المجتمعية، وردود الفعل الرسمية وغير الرسمية، التى تتميز بالعقاب أو الإصلاح، أو التجريم، أو التجريح، فهذه النظريات نظرت إلى رد الفعل المجتمعى باعتباره مشكلة، أو قضية، أو مسألة جديرة بالبحث والدراسة، بينما كانت النظريات الأخرى تنظر إليه على أنه معطى، لا يحتاج لتفسير أو بحث، كما أنه نظر إلى الانحراف باعتباره خاصية «تخلع أو تطلق» على بعض الأشكال والسلوك أو العمليات، بواسطة الجمهور الذى يشاهدها، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر [٣٥].

أى أن المنحرفين يصبحون منفردين، أو متميزين بخصائص يخلعها عليهم آخرون، وأن هذه الخصائص هى «تسميات labels» أو «وصمات stigma» تطلق عليهم. وقد صيغت القضية المحورية لهذا المنظور عام ١٩٣٨، بواسطة العالم «تانيبناوم»، وهى تشير إلى أن عملية تشكيل المجرم عبارة عن عملية تلقيب، وتعريف، وتحديد، وعزل، ووصف، وتأكيد، وخلق للوعى بالذات، وأنها تصبح طريقة لتنبيه الخصائص الحقيقية - موضع الاتهام - وتأكيدها، وإثارتها. أى أن الشخص يصبح صورة مطابقة لما وصف به، سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب، أو إعادة التأهيل والإصلاح، لأن التركيز على السلوك - موضع الاستهجان - يؤدى لتزايد إحساس المنحرف به، بل ويجعله يتعامل معه على أنه شئ عادى، مما يفسد كل محاولات الإصلاح، أى أننا إذا أردنا الإصلاح وإعادة التأهيل، لابد لنا من عدم تذكير المجرم بصفته الإجرامية أو الإنحرافية[٣٦].

منظور أو نظرية الوصمة The Theory of Stigmatization، لأنها الأكثر ملائمة لموضوع البحث، كما سوف يتضح بعد عرضها.

وتشير «الوصمة stigma» إلى العملية التى تنسب فيها الأخطار والآثام الدالة على الانحطاط الخلقى، إلى أشخاص فى

المجتمع، فتصمهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمى من جانب المجتمع، تجاه العضو الذى أساء التصرف، أو ارتكب أى فعل إجرامى، أو كشف عن أى اختلاط ملحوظ عن بقية الأعضاء [٣٧].

فالوصمة هى إلحاق صفة أو تهمة سلبية، كصفة جانح أو مجرم، بالشخص الذى يرتكب فعلاً إجرامياً، أو ممن يخرجون من المؤسسات العقابية أو دور الأحداث، ويقوم بعدها فئة من المجتمع بوصم هذا الشخص، وصمة تجعله يشعر أنه غير مرغوب فى مجتمعه [٣٨].

ويؤكد أنصار نظرية الوصم على: أن السلوك المنحرف هو عملية اجتماعية، تتضمن جانبين: الأول - وهم الأفراد الذين يوصمون بوصمة الإنحراف، والجانب الآخر - هو ردود فعل الآخرين إزاء الإنحرافات، فالذى يؤدى إلى خلق المجرم هو الكيفية التى يعامله بها الآخرون، حيث تساعد عملية الوصم على زيادة نقمة المجتمع تجاه هذا الشخص المخالف ونقمة الشخص تجاه المجتمع والآخرين وتجاه نفسه [٣٩].

فالإنحراف يزداد لدى المنحرف، كإستجابة لعملية الوصم الذى لصق به، والعقوبات التى وقعت عليه من ناحية، ومن ناحية

أخرى نتيجة عدم تسامح المجتمع مع المنحرف، ويتخذ ذلك شكلاً رسمياً يقوم به المجتمع، بوصم المنحرف وصمة رسمية، ويؤدى إلى قبول المنحرف هذه المنزلة الاجتماعية المنحرفة الجديدة، التى وصل إليها، ولذلك يبذل كل جهده للتعامل مع هذه الوصمة، التى لصقت به كأمر واقع [٤٠].

ويتمثل الإسهام المباشر الذى تم فى نظرية الوصم، فيما أثاره العالم «جوفمان E. Goffman» فى كتابه «الوصم Stigma»، حيث يشير إلى الإنحراف باعتباره أسلوباً للحكم على موقف محدد، تجاه شخص ارتكب هذا الموقف، وغالباً ما يكون هذا الموقف إجرامياً، وقد لوحظ وجود هذا التوجه الفكرى عند «هربرت ميد»، الذى حدد معالم نظرية الوصمة، وذلك من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالفى القانون، ونوعها، فذهب إلى أن العقوبات الصارمة المفروضة على المجرم، مسألة تتعارض مع إعادة تكيف المنحرف، كما أن الإجراءات العدوانية التى تتخذ نحو مخالفى القانون، تؤدى إلى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع، مما يزيد من روح العداوة عند المنحرف، أى أن الإتجاه العدائى من جانب المجتمع، يؤدى إلى مزيد من الجرائم، نتيجة الإحساس المتزايد بالظلم، إذ أنه مهما كانت فداحة الذنب الذى يرتكبه شخص ما، فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد، ولكن إذا شعر شعوراً حقيقياً وعميقاً، بأن المجتمع يتعامل

معه بطريقة طاغية وعنيفة، فإن النتيجة الطبيعية لهذا الإحساس، هى اغترابه ونقمته على هذا المجتمع، والنظر إلى زملائه المجرمين فى المؤسسة العقابية، باعتبارهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفعة، وبالتالى فقد يترك السجين السجن، وهو عدو للمجتمع، ويتميز بأنه أكثر ميلاً من ذى قبل إلى مواصلة الإنحراف الإجرامى(٤١).

فعملية الوصم تبرز الإحساس بالظلم وتدعمه، ويبدو ذلك واضحاً تجاه المجرمين، والمنحرفين، وأصحاب السوابق الإجرامية، وخريجى المؤسسات العقابية، فمفهوم الوصمة يعتبر المفهوم المحورى فى هذه النظرية، فكل منحرف يعتبر موصوماً، وهناك ثلاثة نماذج للوصمة: منها العيوب الفيزيقية، والوصمة القبلية، وأخيراً العيوب الشخصية والفردية، وهى المقصودة هنا فى بحثنا هذا، فهذه النظرية إنما تبصرنا بمضاعفة الاهتمام بالمودعين داخل المؤسسات العقابية، حتى نستطيع خلق أشخاص أسوياء، يستطيعون التكيف مع مجتمعهم مرة أخرى.

وإذا كان للوصمة التى يتصف بها الفرد دور كبير فى إعاقة إعادة تأهيله داخل المؤسسات العقابية، وبعد الخروج منها، لأن نظرية الوصم تنظر للفرد الخارج من المؤسسة العقابية على أنه شخص موصوم، ويرفض أفراد المجتمع تقبله، فهذه النظرية - فى وجهة

نظر الكثيرين - تقوم بتدعيم الإنحراف وتقويته، وتساعد على العودة إلى الجريمة.

أى أن نظرية الوصم تبدأ منذ دخول المجرم إلى المؤسسة، وتستمر معه حتى لحظة خروجه منها، فيبدأ فى المعاناة وحصد نتاج جريمته، ويتم ما يسمى «صدمة الإفراج»، فيواجه معاناة المجتمع وعدم تقبله، ومن هنا تبدأ أهمية إعادة التأهيل فى القضاء على تأثير هذه الوصمة، أى أن الوصمة التى يوصم بها المجرم تحتاج لما يسمى بالرعاية اللاحقة على الإفراج، حتى يكمل برنامج إعادة التأهيل، لأن عدم إتمام الرعاية اللاحقة سوف ينفى عن أى برنامج إعادة تأهيل أية فائدة، وبالتالى فتكامل برنامج إعادة التأهيل - سواء الجزء الخاص بداخل المؤسسة، أو الآخر بعد الإفراج - يكون الهدف منه إزالة وصمة الإجرام، وإعادة المجرم للمجتمع والحياة السوية.

٢- مفهوم الصور المختلفة للخداع والتضليل : (The Many Faces of Dishonesty)

طرح هذا المفهوم كل من "دوجلاس وكسلير" لتفسير الانحرافات المتعلقة بعالم الأعمال، والمهن العليا والعاملين في القطاعات الرسمية، وقد لاحظنا منذ البداية أن النظريات المفسرة للانحرافات تعاني من مشكلة تتمثل في نظرتها إلى المنحرفين

والمجرمين على وجه الخصوص باعتبارهم مختلفين نوعياً عن غير المنحرفين أو الأسوياء، ويبدو أن جميع تلك النظريات قد رسمت الحدود بين عالم الأسوياء وعالم غير الأسوياء, ونتيجة لذلك، فقد فشلت في الاعتراف بوجود الانحرافات لدى العاملين في القطاعات العامة, ورجال الأعمال, وأصحاب المهن المتخصصة, والمهن العليا؛ نظراً لأنها تعتبرهم جزءاً من عالم الأسوياء، فالنظريات القائمة غير قابلة للانطباق عليهم, أما المفهوم الذي طرحاه (الخداع والتضليل وصوره المختلفة في المجتمع الأمريكي) (The many faces of dishonesty) , فإنه يأخذ في الاعتبار بمظاهر أساسية ومحددة للفعل الإنساني, الذي يصور كلاً من السلوك المنحرف, والسلوك السوي, والسلوك الإجرامي, والسلوك غير الإجرامي .

فانحراف الموظفين الرسميين, ورجال الاقتصاد, والمهنيين, يمكن ببساطة رؤيته كأمثلة وكحالات من الصور العديدة للخداع والتضليل, ووفقاً لهذا التصور، فإنه من المتوقع أن يشترك المنحرفون ذوو الياقات البيضاء من حيث الدوافع والبواعث مع المنحرفين والمجرمين الآخرين, وأولئك الذين دأبوا على الخداع والتضليل في حياتهم اليومية .

ويتساءل المؤلفان، ما الدوافع التي تقف وراء الانحرافات لدى الموظفين الرسميين ورجال الأعمال والمهنيين ؟ فعندما تنكشف

وتنفضح الانحرافات وتنمو إلى علم الجمهور، فإن التفسير العام لتلك الانحرافات الذي يخلعه الجمهور عليها يتمثل في اعتبارها ناتجة عن الجشع (Greed)، فعادة ما تتردد عبارات مثل : «إن الناس دائماً ليسوا راضين عما بحوزتهم»، وعلى الرغم من عدم إمكانية التقليل من شأن الجشع كباعث أو دافع، إلا أنه لا يبدو كافياً لتفسير أنواع مختلفة من انحرافات ذوي الياقات البيضاء، وتلك الحالات المتعددة من الجرائم التي لا تهدف إلى الحصول على الكسب المادي بواسطة تلك الأفعال الانحرافية .

وإضافة إلى ذلك، فيمكن النظر إلى الجشع كباعث للأنشطة الهادفة للكسب المادي، سواء كان كسباً مشروعاً أو غير مشروع، منحرفاً أو سوياً، فإنه لن يضيف شيئاً عظيماً للفهم، ويقف "دوجلاس وكسلير" عند بعض البواعث والدوافع التي يبدو أنها تفسر انحرافات المهنيين، وأصحاب الأعمال، والعاملين في القطاعات العامة ، كباعث الحرص والخداع، الذي يصور الشخص المخادع بأنه دائم التربصً بوجود ثغرة بطريقة ما يستطيع من خلالها التغلب على شخص آخر؛ للحصول على الكسب المادي أو شيء آخر ذي قيمة، فالمخادعون يرون العالم كغابة، حيث يستطيع الفرد الذكي والمتربص أن يفوز، في حين لا يبقي للآخرين السذج إلا الخسارة والضياع . إن العديد من العاملين في القطاعات الرسمية ورجال الأعمال والاقتصاد والمهنيين خاصة الذين شرعوا في تأسيس

أعمال جديدة، أو أولئك الذين يعملون في البيع لا يعتبرون أنفسهم مخادعين، وفي الوقت نفسه ينظرون إلى الخداع باعتباره الطريقة الوحيدة للحصول على الربح والنجاح. وفي الوقت الذي ربما لا يُقدم فيه أعضاء من الموظفين الرسميين على اجتياز القانون، إلا أن لدى الكثير منهم الاستعداد الكامل للتوسط أو الدخول في أنشطة غامضة، أو محددة ومعروفة من قبل العامة، كالأنشطة غير الأخلاقية، وخاصة عندما يستطيعون من خلالها زيادة أنشطة العمل المشروعة التى يمارسونها .

إن دافع الخداع الواضح على وجه التحديد في الجرائم المهنية للطبقات الدنيا، يشكل أهمية مساوية في عالم الاقتصاد بشكل عام، أي بالنسبة للمنحرف والسوي على حد سواء، هذا ويشير بعض الملاحظين أن دافع الخداع يحظى بالدعم والتأييد من قبل القيم الثقافية، ويرون على وجه الخصوص أن تلك الثقافة تعمل وتوفر مناخاً خصباً وملائماً للانحراف وانتشار صور الخداع والتضليل، فقد أطلق بعض علماء الاجتماع على الولايات المتحدة وصف المجتمع الإجرامي (Criminal society) حيث تعمل قيمه وأبنيته الأساسية بالضرورة على إنتاج أنواع محددة من الجريمة بما في ذلك الجرائم المهنية، والاقتصادية، والصناعية، والبيئية، كما عزى بعض علماء الاجتماع انطلاقا من افتراضات نظرية الصراع جميع أنواع الجرائم في الولايات المتحدة إلى النظام الرأسمالي الذي يقوم عليه

الاقتصاد الأمريكي، وبالمقابل هناك من وجه انتقادات إلى هذه التصورات مؤكداً على أن انحرافات ذوي الياقات البيضاء والجرائم الصناعية والاقتصادية توجد أيضا في المجتمعات غير الرأسمالية[٤٢].

مفهوم الفرصة و الحوافز The concept of opportunity and incentives:

هناك إشارات كثيرة لمفهوم الفرصة في أدبيات علم اجتماع الجريمة، وأهمية مفهوم الفرصة في تفسير ظواهر الجريمة والانحراف، ويُعتقد أن " نظرية الأنشطة الروتينية Routine activity theory" التي طرحها "كوهين وفيلسون" عام ١٩٧٩، لتفسير ارتفاع معدلات السلوك الإجرامي في الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي تؤكد على بُعد الفرصة في حدوث الجريمة ، هى نظرية قادرة على فهم تطور الجريمة في العالم العربي منذ العقدين الأخيرين، حيث أنها تبتعد نسبيا عن القضايا الاجتماعية مثل الفقر، وعدم المساواة، والبطالة، وتؤكد على أهمية العامل الاقتصادى. وقد أكد "كوهين وفيلسون" على أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية توفر فرصاً كثيرة لارتكاب الجرائم [٤٣].

ولعل أكثر الصياغات النظرية القائمة على إفتراضات أهمية الفرصة في فهم السلوك الإجرامي والانحرافي، وقدرتها على تفسير

الجرائم الاقتصادية المستحدثة، هي الصياغة التي طرحها جوسيف شيلي (Shelley, 1991) في كتابة "علم الإجرام" ليفسر ما أسماه بـ «الجرائم المحترمة» (Respectable Crimes) ، والتي يقصد بها مزيج من الجرائم التي عادة ما يرتكبها المهنيون والعاملون في القطاعات العامة ورجال الأعمال عموماً، وقد ارتكز في ذلك على اعتبار بعدي «الفرصة» و «الحوافز» كمتغيرين أساسيين في فهم هذا النوع من الجرائم، وينطلق "شيلي" من فكرة مؤداها أن فرصة ارتكاب الجرائم أمر مهيأ لكل فرد عموماً، كما أنه أمر متاح لأي فرد يشغل وظيفة مشروعه أو عملاً محترماً، ومع هذا ففى أغلب الوقت لا يتم اغتنام هذه الفرص مما يمنع ظهورالسلوك الإجرامي، ويعود ذلك إلى فقدان الدوافع التي تؤدى إلى ارتكاب السلوك الإجرامي. ويعتقد "شيلي" أن الأعمال، والصناعات، والخدمات، كافة وبدون استثناء تتيح درجات متفاوتة في الفرص المهنية لارتكاب الجرائم، وأن ارتكاب تلك الجرائم يتناسب بشكل طردي مع درجة وشدة التنظيمات الحكومية المقيدة لتلك الصناعات، كما هو الحال في جرائم صناعة الأدوية، والعقاقير الطبية، والسيارات، والصناعات البترولية، المفروض عليها الكثير من التنظيمات والقواعد، كما قام "شيلي" برصد عدد من المتغيرات المرتبطة بجرائم الصناعات، كانتشار التطبيقات والممارسات غير المشروعة من الشركات المصنعة لسلعة معينة، عن طريق الاتصالات الاجتماعية، أو عن

طريق تنقل اليد العاملة من شركة إلى أخرى، كما تطرق "شيلي" إلى القوى الداخلية الخاصة بالتنظيمات الاقتصادية المؤثرة في السلوكيات الإجرامية، مثل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الشركات، مما يؤول بها إلى الانخراط في أعمال إجرامية منظمة، بصورة أوضح من تلك الشركات التي تحقق أرباحاً طائلة . كما يشير "شيلي" إلى أن كل مهنة تتميز بعدد خاص من الفرص غير المشروعة، ومثالاً على ذلك فإن الفرصة المرتبطة بالارتشاء، تتعلق بالخدمات التي من الممكن أن يقدمها من يزاول أعمالاً معينة، فيذكر أنه قد تبين أن الرشوة في أوساط الشرطة أكثر انتشاراً بين رجال الشرطة المنوط بهم ملاحقة تجار المخدرات والدعارة؛ نظراً لقدرة هؤلاء التجار على دفع الكم المطلوب من المال، والكفيل بحمايتهم من الوقوع تحت طائلة القانون، ومن المهن المتميزة بالفرص المتعددة والسانحة بظهور الفساد الإداري ما يشمل وكالات تأمين المشتريات الحكومية، والمفتشين الحكوميين، والمشرفين على الخدمات العامة، والسياسيين [٤٤].

أما المتغير الثاني المهم إلى جانب الفرص في فهم تلك الأنماط المنحرفة من السلوك، فيتمثل في «البواعث و الحوافز» (Motivations) التي تعمل على تحفيز الفرد على ارتكاب السلوكيات المنحرفة في عالم التجارة والصناعة والسياسة، فوفقاً "لشيلي" ، فإن فهم بنية الفرصة لا يمكن أن يقدم أكثر من نصف

الصورة الخاصة بارتكاب تلك الأنواع من الجرائم، وعندما نتعرف على الفرص المتاحة للفرد، فإنه لا يزال من الواجب علينا تفسير البواعث التي تدفع الفرد إلى اغتنام فرصة ما دون الأخرى. فوفقاً للعديد من الأشخاص، فإن هذه المسألة لا تمثل أية إشكالية، فالمجرمون ينتهكون القانون؛ لأنهم يرغبون في الحصول على أرباح طائلة وسريعة، وسوف لن يترددوا في اغتنام أية فرصة تعرض لهم أو توفر لهم مردودا كبيراً. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل دون شك حقيقة بالنسبة لمعظم تلك الأنواع من الجرائم، إلا أنها لا تفسر إقدام المجرمين ورغبتهم في الحصول على المال سريعاً؛ نظراً لأن معظم المجرمين المحترمين أغنياء، ولن يستفيدوا كثيراً من الحصول على أرباح مالية إضافية. إن السؤال المحوري إذن هو: لماذا يغرم هؤلاء المجرمون بتحقيق التراكم والثراء المالي في المقام الأول، خلافاً للعديد من الأشخاص ذوى الثقافات العديدة الأخرى حول العالم، الذين لا يظهرون رغبة جامحة في الحصول على التراكم المادي؟ إن الإجابة وفقاً "لشيلي" على ذلك السؤال في «ثقافة المنافسة»، المرتبطة بدرجة أو بأخرى بالمجتمعات الصناعية. ومن وجهة النظر هذه، فإن الكفاح من أجل الثراء والمكانة يشكل الهدف المحوري للمساعي الإنسانية. إنه كفاح يعمل ليس فقط على بناء الشخصية الفردية، ولكنه يقوم لا محالة بتوفير المكاسب الاقتصادية الكبرى للمجتمع كافة . إن الرغبة في الكفاح الاقتصادي التنافسي،

والخوف المستمر من تعرض الفرد فجأة للخسارة، تعطي بواعث قوية لاغتنام الفرص المشروعة وغير المشروعة المتاحة. فإنتاج الثراء الفائض العظيم، والهرمية المعقدة للأدوار التي يعتمد عليها ذلك الإنتاج، تقدم أهدافاً للمنافسة. كما أن الدرجة المرتفعة النسبية من الحراك الاجتماعي، والغموض أو عدم الإستقرار الاقتصادي المصاحب لهل لا يعمل فقط على تشجيع المنافسة الفردية، بل يعمل أيضا على تزويد أو تفجير الخوف من الفشل والخسارة [٤٥].

رابعا : المفهومات وثيقة الصلة بالانحراف :

أ- الانحراف الأول والثانوى

Primary and Secondary Deviance

صك هذا المصطلح إدمون ليمرت فى كتابه" الباثولوجيا الاجتماعية"، الذى صدر عام ١٩٥١، حيث كان هذا التمييز حيوياً بالنسبة **لنظرية الوصم** .ويشير الانحراف الأولي إلى الاختلاف الذى قد يكون قليل الدلالة، وهامشياً، وسريع الزوال .أما الانحراف الثانوي فيتسم بأنه أساسى، وبالغ الأهمية، ومسيطر . وتتوقف آلية تحول **الانحراف** الهامشى والخروج العارض على القانون إلى شيء أكثر خطورة على عملية الوصم أو على رد فعل المجتمع [٤٦].

ب - العقاب «Penal»

ظهر العقاب كرد فعل اجتماعى؛ لمواجهة الانحراف، منذ أن عرفتها البشرية كظاهرة ضارة، ومر العقاب بمراحل تاريخية، أخذ فيها أشكالاً وصوراً متنوعة، وفقاً للمفهوم الذى كان سائداً عن الجريمة فى كل عصر من العصور، وبناءاً على عادات وتقاليد وثقافات تلك الشعوب، واتسم العقاب قديماً بالقسوة، وكان موجهاً مباشرة لشخص المجرم، دون مراعاة للأسباب والعوامل التى دفعته للفعل الإجرامى، ومع بداية عصر النهضة الأوروبية التفت المفكرون إلى السياسات العقابية، كجزء من عملية الإصلاح الاجتماعى، وتحقيق العدالة. واعتبار العقوبة أداة للإصلاح، وإعادة تأهيل المجرم للحياة الاجتماعية، وقد أصبح الإصلاح وإعادة التأهيل هما الهدفان الأساسيان للعقوبة . وظهرت نظريات علم العقاب لتحديد الأساليب اللازمة لتنفيذ العقوبات، إذ أن استعمال أساليب غير ملائمة للعقاب تجعل العقوبة غير ذات جدوى ، وأعطت تلك النظريات اعتباراً خاصاً للعقوبة، من حيث نوعها، ومناسبتها للجريمة، وكيفية تنفيذها، ومدى كفاءتها [٤٧].

ج- التدابير الاحترازية :

لم تعد العقوبة وحدها وسيلة المجتمع فى كفاحه ضد الجريمة لأن العقوبة قد أخفقت فى مواطن عدة عن تحقيق الهدف

المنشود منها، وهو مكافحة الجريمة، الأمر الذى استلزم فى هذه الحدود البحث عن إجراءات تحل محل العقوبة، حتى يمكن تحقيق الوظيفة التى يهدف الجزاء إليها، فأداء الجزاء الجنائى لوظائفة وتحققه لأغراضه اقتضى تنوعاً فى الوسائل التى تؤدى إليه، فظهرت التدابير الجنائية لعلاج الجانى، وأصبحت هى والعقوبة صورة من صور الجزاء الجنائى، وتعرف التدابير الاحترازية بأنها «مجموعة إجراءات - إصلاح وتثقيف وتهذيب - يقررها المشرع؛ لمواجهة خطورة إجرامية كامنة فى شخص مرتكب الجريمة وذلك بهدف حماية ودرء الخطورة عن المجتمع». فهى إذن «مجموعة الاجراءات العلاجية، التى ترصد بواسطة مجتمع ما، لكى تواجه بها الأفعال الخطرة (أى الخطورة الإجرامية) ويوقعها المجتمع على الجانى قهراً، وذلك لكى يدافع المجتمع عن وجوده وكيانه، فهى حث للمجتمع يقابله التزام الجانى بالخضوع لها، بدون تدخل إرادته ورغبته، وهذا القهر والالزام يعطى التدابير صفة الجزاء. فهى لا تنطبق إلا على الجانى الذى ثبت خطورته الإجرامية، ويتحدد نوع التدابير وأسلوبها ومدتها طبقاً لتلك الخطورة، من حيث أنها حالة نفسية تصيب الشخص (الجانى)، مما يحتمل معه أن يكون مصدراً لجريمة أخرى مستقبلية، أى: أنه يشترط أن تكون هناك جريمة واقعة، ومنعاً لوقوع الجريمة المستقبلية يطبق التدبير.

وكان قصور العقوبة عن حماية المجتمع من الجريمة دافعاً للتفكير فى وسيلة أخرى لمكافحة الإجرام، تكمل مواطن النقص فيها. وكانت هذه الوسيلة المكملة هى «التدابير الاحترازية» التى برزت فكرتها منذ أن نادت المدرسة الوضعية الإيطالية بها، باعتبارها وسيلة دفاع اجتماعى تهدف إلى اتقاء الخطورة الإجرامية. وفى الوقت الحاضر أصبحت العقوبة والتدبير الاحترازى وسيلتين ضروريتين لمكافحة الإجرام. تكمل إحداهما الأخرى، أى أن هدفهما واحد، وأن لكل منهما طبيعته الخاصة، ووسائله لتحقيق هذا الهدف المشترك[٤٨].

تعريف التدابير الاحترازية وخصائصها :

ويمكن تعريف التدابير الاحترازية بأنها «مجموعة من الإجراءات القانونية، تواجه خطورة إجرامية كامنة فى شخصية مرتكب الجريمة، وتهدف إلى حماية المجتمع، عن طريق منع المجرم من العود إلى ارتكاب جريمة جديدة». ويتضح من هذا التعريف أن التدابير لها وظيفة نفعية، إذ أن مضمونها حماية المجتمع من خطورة المجرم، بالحيلولة دون ارتكابه جرائم جديدة. ومن هنا يتضح أن التدابير تختلف عن العقوبة والتى لها وظيفة أخلاقية جوهرها الردع وتحقيق العدالة وحماية المجتمع من الإجرام[٤٩].

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص الأساسية المميزة للتدابير الاحترازية على النحو التالى:

أولاً- التدابير الاحترازية لها طابع الإجبار والقسر: ويعنى ذلك أن تطبيقها لايرتهن بإرادة من تفرض عليه، بل هى ملزمة له، حتى لو تضمنت تدابير علاجية أو أساليب مساعدة لا يرغب الفرد فى الاستفادة منها. إذ لا يعفيه ذلك من واجب الخضوع لها. وليس من العسير تبرير خضوع الفرد للتدابير الاحترازية رغماً عنه وقسراً، فالتدابير الاحترازية تقتضيها مصلحة المجتمع فى مكافحة الإجرام، وبالتالى لا يمكن تعليقها على مشيئة الفرد المجرم. فما يحقق مصلحة المجتمع لا يمكن تركه لتقدير الفرد.

ثانياً - ارتباط التدابير الاحترازية بالخطورة الإجرامية: أى: أن أساس ومعيار فرض التدابير الاحترازية هو الخطورة الإجرامية، ومن ثم وجب أن يدور التدبير الاحترازى مع الخطورة وجوداً وعدماً، ويعنى ذلك: أن فرض التدبير وزواله مرتهن بوجود الخطورة، فتوافرها سبب لوجوده، وزوالها كذلك سبب لانقضائه، كما يعنى الارتباط بين التدبير الاحترازى والخطورة، أن كل تطوير يطرأ على الخطورة، يستلزم

بالضرورة تعديلاً فى التدبير، سواء من حيث نوعه أو مدته أو كيفية تنفيذه.

ثالثاً- تجرد التدبير الاحترازى من الفحوى الأخلاقية: فالتدبير الاحترازى يهدف إلى مواجهة الخطورة الإجرامية، ويعد مجرد أسلوب للدفاع الاجتماعى ضد هذه الخطورة. ويعنى ذلك أنه لا يستند إلى فكرة المسئولية الأخلاقية، القائمة على الخطيئة. وهذا ما يفسر إمكان تطبيق التدبير الاحترازى على عديمى التمييز والإداراك، مثل المجنون والصغير، رغم أنهما ليسا أهلاً للمسئولية الجنائية، لانعدام التمييز والإدارك لديهما، وبالتالى لا يمكن تطبيق العقوبة عليهما.

رابعاً- الإيلام مقصود فى التدبير الاحترازى: وذلك التدبير نتيجة منطقية، لتجرده من الفحوى الأخلاقية، ولا يخل بهذه الخاصية من خصائص التدبير، ما قد يتضمنه تنفيذه من إيلام تفرضه طبيعته، لا سيما إذا كان من التدابير السالبة أو المقيدة للحرية، فهذا الإيلام غير مقصود، وإنما يتحقق - عرضاً - لعدم إمكان تنفيذ التدبير، على نحو يتجرد فيه - تماماً - من الإيلام. ويترتب على كون الإيلام غير مقصود فى التدبير الاحترازى، وجوب تخير وسائل تنفيذ التدبير، التى

يكون من شأنها استبعاد كل صورة للإيلام، لا تفرضها طبيعته،ولا يتطلبها تحقيق أغراضه(٥٠).

أغراض التدابير الاحترازية :

يعتبر الهدف الأساسى للتدبير الاحترازى هدف وقائى. إذ يهدف إلى مواجهة الخطورة الإجرامية، الكامنة فى شخصية المجرم، بغية القضاء عليها. ويؤدى التدبير الاحترازى من هذه الواجهة، جانباً من الدور الذى تؤديه العقوبة فى المحكوم عليه بها، ويعنى ذلك أن الردع الخاص غرض مشترك بين التدبير الاحترازى والعقوبة، فكلاهما يهدف إلى مكافحة الإجرام عن طريق الردع الخاص، وله - كما نعلم - طابع فردى، لكونه يتجه إلى شخص بذاته، لاسئتصال الخطورة الإجرامية الكامنة فيه، فالردع الخاص - الذى هو أحد أغراضه العقوبة - يعد فى - حد ذاته - غرض التدابير الاحترازية(٥١).

أنواع التدابير الاحترازية :

تتعدد أنواع التدابير تبعاً لتنوع صورة الخطورة الإجرامية ودرجاتها، ويمكن تقسيم التدابير إلى طوائف متعددة، تختلف باختلاف أساس التقسيم، فيمكن تقسيمها إلى :

١ - التدابير الشخصية المقيدة للحرية :

هى التدابير التى لا تنفذ داخل مؤسسات مغلقة. وإنما فى وسط حر. فسلب الحرية ليس هدفاً فيها، بل هى تترك الجانى حراً، وإن كانت تقيد هذه الحرية بفرض بعض القيود على ممارستها. وهى قيود لا تفرض بطبيعة الحال على الشخص العادى. ومن أهم هذه التدابير:

أولاً - الوضع تحت المراقبة :

يتمثل هذا التدبير فى فرض قيود على حرية المحكوم عليه لمراقبة سلوكة، بهدف الحيلولة بينه وبين العوامل التى يمكن أن تغريه بارتكاب جريمة أخرى، وهذه القيود عبارة عن واجبات يخضع لها المحكوم عليه، ويعد التزامه بتنفيذها دليلاً على قابليته للإصلاح واستجابته للجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، ومثال هذه الواجبات تجنب مخالطة بعض الأشخاص، وإيجاد عمل ثابت مستقر، والتقدم إلى جهات معينة فى مواعيد محددة, والتواجد فى المسكن فى أوقات معينة من الليل، وهى - عادة - الفترة من غروب الشمس إلى شروقها، وتجنب تعاطى المسكرات، وتتولى الشرطة - فى الغالب - مهمة مراقبة المحكوم عليه، فى التزامه بهذه الواجبات، كما قد تتولى جهات أخرى غير الشرطة القيام بهذا العمل.

ثانياً - حظر الإقامة فى مكان معين :

يعنى هذا التدبير منع المحكوم عليه من الإقامة فى إقليم أو مكان معين، يخشى أن يسهل ارتكابه جريمة جديدة، والهدف من هذا التدبير، هو أبعاد الجانى عن الظروف أو العوامل، التى كانت سبباً فى دفعه إلى الأجرام، حتى لايعود إليه مرة أخرى، وقد لا يقتصر حظر الإقامة فى مكان معين، على إبعاد الجانى عن هذا المكان، بل يخضع فى محل إقامته الجديد لإجراءات إشراف ومساعدة أو تفرض عليه واجبات معينة، بهدف تسهيل انخراطه فى مجتمعه الجديد، وعدم عودته إلى الإقليم الذى منع من الإقامة فيه. وهذا التدبير يكون من الأصل مؤقتاً، ويجوز للقاضى خفض مدته، تبعاً لما يظهر على سلوك المحكوم عليه من تحسن.

ثالثاً - حظر ارتياد أماكن معينة :

قد يفرض القانون على بعض الأشخاص حظراً، مؤداه منعهم من التواجد فى أماكن معينة، ولو كان ذلك لفترة قصيرة، ومثال هذه الأماكن: الحانات، والملاهى الليلية، أو غيره من الأماكن التى قد تثير فى الجانى رغبات تدفعه إلى تعاطى المواد المسكرة أو المخدرة، مما يهيئ له ظروف العودة إلى ارتكاب جرائم جديدة. وهذا التدبير يعد من التدابير المقيدة للحرية، باعتباره يخضع حرية المحكوم عليه لالتزامات وقيود تحد من استخدامها، ولا تفرض على غيره من الأفراد.

رابعاً - إبعاد الأجانب:

إبعاد الأجنبى الذى ارتكب جريمة، عن إقليم الدولة التى ارتكب جريمته فيها، يعد من التدابير الاحترازية، الهادفة إلى توقى خطورته الإجرامية، وتتخذ الدولة هذا التدبير بما لها من سيادة على إقليمها، تفادياً لارتكاب جرائم جديدة تهدد أمنها واستقرارها. وتدبير الإبعاد عن إقليم الدولة قاصر على الأجانب، دون المواطنين الذين لا تجيز الدساتير إبعادهم عن أرض الوطن، ولو ارتكبوا أخطر الجرائم.

٢ - التدابير الشخصية السالبة للحقوق :

هى طائفة من التدابير هدفها مواجهة الخطورة الإجرامية، بسلب الحق الذى يكون استعماله سبباً فى تهيئة الفرصة، أو مساعدة الجانى على ارتكاب الجريمة، وذلك حتى لا يكون استعمال الحق مناسبة لارتكاب جريمة جديدة، إذا ترك الجانى يستعمل الحق ذاته. ومن أمثلة هذه التدابير:

أولاً - حظر ممارسة بعض الوظائف أو الأنشطة المهنية :

هذا التدبير من التدابير السالبة لحرية الشخص، فى ممارسة المهنة أو الوظيفة التى تؤهله لها قدراته. ويهدف إلى حرمان المحكوم عليه من ممارسة بعض الأنشطة المهنية، حماية للمجتمع أوللمهنة

أو للفرد ذاته، إذا كانت المهنة من العوامل التى تهيئ أمام الجانى فرصة ارتكاب جريمة جديدة، ومثال ذلك: منع الطبيب الذى يرتكب جرائم الإجهاض من ممارسة مهنة الطب. أومنع التاجر الذى ارتكب جرائم غش تجارى من مزاولة التجارة، أو منع السائق الذى تكرر ارتكابه لجرائم القتل الخطأ من قيادة السيارات. ويعد من هذا القبيل – ك – ذلك منع الموظف الذى أدين فى جريمة الرشوة من العودة إلى الوظيفة العامة، وهو ما تقرره أنظمة كثيرة، وإن كانت تعتبره من قبيل العقوبات التبعية.

ثانياً – سحب رخصة القيادة :

وهو تدبير يمكن اتخاذه بالنسبة لمن ارتكب طائفة معينة من الجرائم، مثل القتل الخطأ، أو القيادة فى حالة سكر بين، أو من تكرر منه تجاوز حدود السرعة المقررة قانوناً، وقد يعاقب بسحب رخصته لمدة محددة، كما قد يكون نهائياً، ويأخذ القانون الفرنسى بهذا التدبير، كما يقرره قانون المرور فى مصر فى بعض جرائم المرور.

ثالثاً – إغلاق المؤسسة أو المحل الذى ارتكبت فيه المخالفة :

وهو تدبير وقائى، الهدف منه منع تكرار المخالفة، ممن سبق ارتكابه لها، مثال ذلك: إغلاق المحل التجارى الذى تكرر فيه بيع سلع فاسدة أو مغشوشة أو غير صالحة للاستعمال الآدمى. أو

إغلاق الصيدلية التى أدين صاحبها بتهمة بيع المواد المخدرة فى غير الأحوال التى ينص عليها القانون. أو إغلاق الأماكن التى يمارس فيها الفسق والفجور [٥٢].

د- الخطورة الإجرامية criminal risk:

احتلت فكرة الخطورة الإجرامية مكاناً بارزاً فى الدراسات الجنائية، منذ أن وجهت المدرسة الوضعية الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بشخص المجرم، لتحديد خطورته الإجرامية ومحاولة استئصالها، بدلاً من التركيز على الجريمة كفكرة مجردة. لذلك يرجع إلى رجال المدرسة الوضعية الفضل فى أرساء أسس فكرة «الخطورة الإجرامية». والتى تعددت تعريفات الفقاء لها، وإن كان أكثرها شيوعاً فى الوقت الحاضر هو التعريف الذى يستند إلى فكرة الاحتمال كمعيار لتحديد الخطورة. وعلى هذا النحو تعرف الخطورة الإجرامية بأنها« احتمال ارتكاب المجرم جريمة تالية»، وهذا التعريف هو كما واضح يحدد الخطورة الإجرامية، بالنسبة لشخص سبق له ارتكاب جريمة، أما الفقهاء الذين ينظرون إلى فكرة الخطورة الإجرامية نظرة مجردة، لا ترتبط بجريمة سابقة، فإنهم يعرفون الخطورة الإجرامية بأنها: «حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها أن يكون مصدراً لجريمة مستقبلية» [٥٣].

مراجع الفصل الأول

(١) كريمة عجرود , الشباب المنحرف : اجتماعية الظاهرة و فردانية السلوك , مجلة الشباب و المشكلات الاجتماعية , العدد الاول ٢٠١٣.

(٢) أنتوني جدنز, ترجمة فايز الصايغ , علم الاجتماع (مع مدخلات عربية), المنظمة العربية للترجمة , بيروت ٢٠٠٥ .

(٣) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٩٠.

(٤) جيل فيريول, ترجمة انسام محمد الأسعد وبسام بركة, معجم مصطلحات علم الاجتماع, دار ومكتبة الهلال , بيروت, ٢٠١١.

(٥) جوردن مارشال – موسوعة علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري المجلس الاعلي للثقافة – القاهرة ٢٠٠١

(٦) أنتوني جدنز, ترجمة فايز الصايغ , علم الاجتماع (مع مدخلات عربية), المنظمة العربية للترجمة , بيروت ٢٠٠٥ .

(٧) جون سكوت ، ترجمة محمد عثمان , علم الاجتماع "المفاهيم الاساسية".الشبكة العربي للأبحاث والنشر, ٢٠٠٩

(٨) د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجاكعية ، الاسكندرية ١٩٨٩

(٩) عدنان الدوري – الانحراف الاجتماعي درساة في النظريات والمشكلات – الكويت – ١٩٩١.

(١٠) محمد الخواص الانحراف و المجتمع دراسات في علم الاجتماع الجنائي – دار المصطفي للطباعة والنشر – طنطا ٢٠٠٥.

(١١) سامية محمد جابر – سوسيولوجيا الانحراف – الاسكندرية – دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٤ .

(١٢) طارق كمال, الإنحراف الإجتماعي الأسباب والمعالجة ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨.

(١٣) غريب سيد أحمد وسامية جابر, علم اجتماع السلوك الانحرافى, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٠٥. ص ٦٥.

(١٤) إنعام فكار- الجريمة و السلوك الانحرافي في المناطق العشوائية : تحليل اجتماعي - حوليات اداب عين شمس- المجلد ٣٦ - ٢٠٠٨.

(١٥) د. السيد علي شتا ، علم الاجتماع الجنائي، دار الاصلاح الدمامم – السعودية ١٩٨٤.

(16) Kornblum ,W.and Smith, C.D(eds)Sociology in Changing World, New Yourk□

(17) Tittle, Charles and Pateronster ,Raymond Social Deviance and Crime :An Organizational and Theroettiical Approach,2000

(١٨) السيد محمد الحسيني الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٤ .

(19) Becker, Howard S. Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance ,London , macmillan 1963

(٢٠) علي عبد الرازق جلبي. العنف و الجريمة المنظمة دراسات في المشكلات الاجتماعية , دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ٢٠١١.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) جوردن مارشال – موسوعة علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري المجلس الاعلي للثقافة – القاهرة الطبعة الثانية ٢٠٠٧ , ص ٢١١ : ٢١٤ .

(٢٣) عدلى السمرى وآخرون، السلوك الإجرامى «النظريات»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٠٨.

(٢٤) سامية محمد جابر، سوسيولوجيا الإنحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١١٥.

(٢٥) عدلى السمرى وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢٦) عدلى السمرى، السلوك الإنحرافى: دراسة فى الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٥٩.

(27) E. H. Sutherland and Donald R. Cressey, Principles of Criminology, 6th ed., Chicago, 1960, P. 77.

(٢٨) سامية جابر، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢٩) عدلى السمرى وآخرون، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(30) E. H. Sutherland, Principles of Criminology, Lippincott, New York, 1947, P. 13

(٣١) أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مبادئ علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٥.

(٣٢) فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٧.

(33) Claward Richard, Illegitimate means, anomie and devicuce behavior, New York, 1989, P. 165.

(٣٤) على عبد القادر القهوجى، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧٥.

(٣٥) سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٣٧) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٣٨) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الإنحراف الاجتماعى، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨٥، ص ٩.

(٣٩) دون س. جونز، الإنحراف الاجتماعى: دراسة فى النظريات والمشكلات، ترجمة عدنان الدورى، الكويت، ١٩٩١، ص ١٦٦.

(40) Frank Lamenlraun, Crime and Community, New York, 1968, P. 20.

(٤١) سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٤٢) عبد الله الخليفة، مرجع سابق، ص ١٤٩ .

(43) http://en.wikipedia.org/wiki/Routine_activity_theory

(٤٤) المرجع السابق، ص ١٥٠ .

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٥٢ .

(٤٦) جـوردن مارشـال ترجمـة محمـد الجـوهري ، موسـوعة علـم الاجتمـاع الطبعـة الثانيـة ، المجلـس الاعلـي للثقافـة ، القـاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢١١ : ٢١٤.

(٤٧) على عبد القادر القهوجى وآخرون، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٩٤.

(٤٨) على عبد القادر القهوجى وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

(٤٩) المرجع السابق، ٤٠٩.

(٥٠) محمود نجيب حسنى، علم العقاب، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٥١) المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٥٢) محمد زكى أبو عامر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٥٣) المرجع السابق، ص ١٩٦- ٢٠٥.

الفصل الثانى

السلوك الانحرافى والجريمة

النشأة .. الأسباب .. التأثير

تمهيد.

أولاً : التطور التاريخى للانحراف.

ثانياً : الانحراف من وجهة نظر علم الاجتماع.

ثالثاً : العوامل المؤثرة والمؤدية للانحراف.

رابعاً : الجريمة وتأثيرها على المجتمع والفرد.

تمهيد.

تعد الجريمة هي الشغل الشاغل للكثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء منذ قديم الأزل وإلى عصرنا الراهن، ولما ازدادت خطورتها وتفاقمت جسامتها وزاد انتشارها بين أفراد عديدين من مختلف الجماعات مهما تباينت اتجاهاتها أو اختلفت درجتها في التقدم والرقي. والجريمة موجودة دائماً وأن تغيرت صورها ومظاهرها ويكفي للتدليل على هذا أن ينظر الإنسان من حوله ويمد بصره إلى فترة سابقة من الزمان عاشها، ليتبين صوراً من الجريمة خلقت مع الأيام وليدة ظروف معينة، يستوي في هذا الدول المتقدمة والأخرى النامية لأن الحال لا يتعلق بالتقدم أو التخلف فأثر هذا يقتصر على تنوع الجريمة التي تختلف من مجتمع إلى غيره. والتطور في ذاته يؤدي إلى صور جديدة من الإجرام، ولاسيما حين يكون التغيير بخطى سريعة قد لا تستطيع الأفكار والتقاليد السائدة مسايرته، فتختل القيم وتضطرب الموازين في المجتمع، مما يسفر عن صعوبة الاهتداء إلى السبيل القويم فترتكب الجرائم.

أولاً : التطور التاريخي للانحراف.

عرف الانحراف منذ أن وجدت البشرية والجماعات الإنسانية وصراع هذه الجماعات، ومنذ أن عرف الإنسان قتل أخيه الإنسان. وعند تحليل الظاهرة الانحرافية تحليلاً تاريخياً لابد من مناقشة ما يلي:

- التطور التاريخي لظاهرة الانحراف.
- العناصر الأساسية لتحليل ظاهرة الانحراف.

• التطور التاريخي لظاهرة الانحراف:

الانحراف ظاهرة اجتماعية قائمة في كل المجتمعات، وليست ظاهرة شاذة في مجتمع، وأن شذوذها يرتبط بمدى تكرار حدوثها، والخطر المترتب عليها في المجتمع من خلل في النسق المجتمعي يهدد هذا الخلل توازنه واقتصاده.

واعتبار الانحراف ظاهرة سوسيولوجية قائمة فإنه يعكس مفهوم الظاهرة باعتبارها سلوك متكرر الحدوث، والانحراف كظاهرة يتصف كذلك بكل خصائص الظاهرة الاجتماعية من التلقائية والتكرار والجبرية، والشيئية، ويرتبط الانحراف إذن بالسلوك وكظاهرة اجتماعية له نفس خصائص الظاهرة.

ولما كان الانحراف كأي ظاهرة اجتماعية يؤثر في وجوده عوامل ومسببات تؤثر في اتجاه وقوة ودرجة ونوعية الانحراف، فإن هذه العوامل والمسببات تختلف تدريجياً وترتبط بأي تغيرات قد تطرأ على البيئة الإنسانية باعتبار الانحراف سلوك في هذه البيئة ويرتبط قوة درجة الانحراف ظهور أنماط جديدة له بأي تغيرات قد تحدث في المجتمع، كما أن الانحراف في حد ذاته قد يكون بداية لتغيرات بنائية ووظيفية قد تحدث في المجتمع.

ويظهر ذلك من خلال العرض التاريخي لهذه الظاهرة.

١- الانحراف كظاهرة في المجتمعات البدائية:

اتسمت هذه المجتمعات بصغر حجم السكان، وقوة العلاقات الاجتماعية وسيادة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وتكامل وتوافق قيم ومعايير الفرد مع قيم ومعايير المجتمع، فكان الفرد أكثر التزاماً في سلوكياته، حيث يوجد تكامل وتوافق اجتماعي بين الفرد والمجتمع، فتكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع والتي

تكون بمثابة المثل العليا التي توجه سلوك هؤلاء، وتعتبر محكات للاختيار والتفصيل السلوكي في المواقف الاجتماعية المختلفة، يساعد الفرد على عدم التعارض مع هذه المثل والموجهات الثقافية والاجتماعية ويعكس ذلك أن أهداف المجتمع تتماثل مع أهداف أفراده الشخصية، وتعبر عن رغباتهم واحتياجاتهم، ولذا يسعون على تحقيق هذه الأهداف وعدم التعارض معها.

فمع الأسر الممتدة كانت فترة التنشئة الاجتماعية والرعاية الوالدية تطول، وكان لكبار السن وكبار العائلات دورهم المؤثر في الضبط الاجتماعي. ونتيجة لسيادة الرعي وعدم الاستقرار، والسعي وراء الماء أن ظهرت أنماط من الانحراف تتمثل في الخلافات حول المياه أو الخلافات بين العائلات، قد تصل إلى القتل.

ولعب كبار السن دورهم عن طريق المجالس العرفية، وفرض عقوبات قد تكون عدداً من رؤوس الإبل أو الأغنام، أو مبلغاً من المال في فض هذه المنازعات، ويظهر ذلك قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

ومع الزيادة التدريجية في عدد السكان نتيجة لنشأة القرى و استقرارها حول المياه، حدث تغير ما.

٢- الانحراف كظاهرة في العصور القديمة والوسطى:

نتيجة لنشأة القرى، زادت العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد، وتعددت حاجات الناس في هذه القرى واتسمت القرى بقيم ومعايير تحدد سلوكيات الأفراد، لمحاولة إشباع حاجاتهم وتنظيم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بينهم وحاجة هؤلاء إلى وجود شخص مسئول عن فض ما قد ينشأ من

خلافات بينهم، فكان يوجد عمدة القرية ومن يساعده من مشايخ القرى، وكان للعمدة مقراً كمؤسسة يمارس فيها أدواره وتعددت قوانين العمد والمشايخ لتحديد من هو العمدة؟

وكيف يتم اختياره؟ وكان يلجأ إليه أفراد القرية لفض منازعاتهم، هذا إلى جانب دور كبار السن وكبار العائلات في مواجهة الانحراف والمنحرفين.

ونتيجة للازدياد التدريجي لعدد السكان وتعدد حاجاتهم بدأت ظاهرة الانحراف يزداد خطورتها وقوتها في بعض مظاهرها، كالسرقة، والقتل وقطاع الطرق، ونتيجة لهذا الاستقرار ارتبط الفرد بقريته، وزاد انتمائه لها ، فيروي لنا التاريخ المشاحنات بين القرى أو العائلات في القرية الواحدة نتيجة للترشيح للعمودية أو الثأر وغير ذلك من المظاهر.

ويسجل التاريخ لنا نجاح بعض العمد والمشايخ في مسئولياتهم للحد من الجريمة والمنحرفين، وكان لهم ثقلهم المؤثر سواء في الترشيح للبرلمان أو نجاح المرشحين، وبعضهم كان يشجع بعض المنحرفين والمجرمين على السرقات، والتستر على المجرمين أو الهاربين من الخدمة العسكرية أو الإلزام... إلخ.

وفي العصور القديمة اتضح تكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع واتضح التكامل المعياري، الذي يشير إلى تلك المعايير المحددة للسلوك في المواقف الاجتماعية، والتي ترشد الشخص للوسائل المشروعة التي يستعين بها لتحقيق أهدافه، ومن ثم لا يلجأ الشخص لاختيار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه، كأن يستعين بالرشوة لتحقيق هدف معين، يتمثل في الحصول على تزكية أو عطاء معين أو مكسب شخص من وراء ذلك.

واتسعت تطلعات الفرد، مع إمكانياته الشخصية وعدم معاناته من حالات التفاوت بين توقعات الشخصية من الأدوار وقدراته على شغل هذه الأدوار والوظائف، وذلك لكي لا يعاني من حالات التوتر والقلق الناتجة عن هذه التوقعات الزائدة، وإذا ما توافر للفرد هذه الجوانب المختلفة للتكامل الاجتماعي فإن الشخص يكون قادراً على تحقيق التوافق مع المجتمع[1].

ومع ازدياد عدد السكان والتطور التكنولوجي في فنون القتال، ازداد حدة بعض الجرائم لإيمان بعض الأفراد بالقوة، وتعدد بذلك بعض مظاهر الانحراف وأساليبها والعوامل الدافعة في هذه الظاهرة.

٣- الانحراف كظاهرة في العصر الحديث:

اتسعت ظاهرة الانحراف وازدادت حدتها خاصة بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية والحرب العالمية الثانية، واتساع نطاق التعليم والسرعة المذهلة في وسائل الاتصالات وتعدد حاجات الأفراد، وعدم قدرة المجتمعات على إشباعها.

نتيجة لهذه التغيرات زادت علاقة القرية بالمدينة و المجتمعات النامية بالمجتمعات المتقدمة، وأصبح الإنسان، في الدول النامية مقلداً لما يرى ويسمع من انحراف ومظاهر في المجتمعات الأخرى، وازدادت اللامعيارية واغتراب الأفراد عن ذواتهم ومجتمعهم. ومن هنا تباينت القيم والمعايير الموجهة لسلوك الأفراد، واتساع نطاق الانحراف كظاهرة وزيادة حدتها وتعدد أنماطها كالرشوة والعنف... إلخ.

ونتيجة لازدياد حجم السكان وتعدد المصالح، انحسر دور العمد والمشايخ، وظهرت مؤسسات أخرى بديلة للقيام بالضبط الاجتماعي وردع الانحراف والمنحرفين.

ونتيجة لذلك انحسر تكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع واتسعت الهوة بين القيم والمعايير كلك بين الأجيال وظهر الصراع القيمي بين الأجيال، وإذا ما كانت قيم المجتمع مثلاً عليا توجه سلوك أفراده فإن التباين بين قيم الأفراد و قيم المجتمع يؤدي بالضرورة إلى الفعل المنحرف لعدم انسياق الأفراد وتمردهم مع هذه الموجهات السلوكية.

وأدى كذلك غياب التكامل المعياري إلى لجوء الفرد إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه (نظراً لتعدد حاجاته والتي قد لا تتفق مع إمكاناته) فيلجأ مثلاً إلى الرشوة والسرقة والاختلاس لتحقيق أهدافه، أو مظاهر الانحراف التي قدتشبع رغبات كامنة لدى الأفراد كحب السيطرة والظهور والزعامة الزائفة.

وعانى الفرد من التباين بين توقعاته الشخصية من الأدوار التي يقوم بها، وقدراته على شغل هذه الأدوار فظهر لدى الأفراد التوتر والقلق والعصبية والاندفاعية حتى أن البعض يطلق على هذا العصر عصر القلق، وذلك نتيجة لتوقعات الأفراد الزائدة التي لا تتناسب مع القدرات والإمكانات.

وأدى التغير الاجتماعي إلى نقل الثقافات بقيمها وسلوكياتها ومظاهر انحرافها إلى المجتمعات المستقبلة لهذا التغير مع اختلافهما من حيث الكم وأسلوب ارتكابها. وبذلك تمثل ظاهرة الانحراف تحدياً أمام تقدم وتنمية هذه المجتمعات.

ومن أجل ذلك الاهتمام بمؤسسات العدالة الاجتماعية من شرطة، ومحاكم، وسجون، وإنشاء الهيئات والتنظيمات الدولية، والمحلية المتخصصة، لمواجهة الجريمة، وكذلك إصدار التشريعات الدولية والمحلية لمواجهة الجريمة.

٤- وضع الظاهرة الانحرافية في الدول المتقدمة والنامية :

من الطبيعي أن يختلف وضع الظاهرة الانحرافية في كل من الدول المتقدمة والنامية وذلك لاختلاف ظروف تغير كل منهما واختلاف أبعاد وواقع هذه المجتمعات وتباين الأطر الثقافية والقيم والمعايير الموجهة لسلوك الأفراد، وتباين عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.

وبالرغم من أن الدول المتقدمة تتحكم في التغيرات الاجتماعية بدرجة ما وتخطط لحدوثه مما انعكس على وصولها لمرحلة من التقدم الحضاري جرت معها بعض مظاهر التوترات والضغوط في الكيان الثقافي والاجتماعي والشخصي، حتى أصبح الأفراد يشعرون بحاجتهم إلى تمييزهم عن الآخرين، وحدث ذلك بصورة تلقائية تسلب معها كل مقومات الذاتية الفردية لأفراد هذه المجتمعات ومن ثم أخذت صور الظاهرة الانحرافية طابعاً جديداً مثل جرائم العصابات المنظمة... إلخ، حيث أن الفرد لا يستطيع بمفرده مواجهة الظروف التكنولوجية الجديدة، وبذلك أخذت الظاهرة الانحرافية صوراً جديدة تتفق مع ظروف تلك المجتمعات، ونتيجة للتغيرات كذلك بلغت الظاهرة الانحرافية مستوى من الاندماج على مستوى الريف والحضر بحيث لا توجد سوى فروق نادرة بين الانحراف في المجتمعين نتيجة لانتشار التنظيمات

الاجتماعية في الريف الأمر الذي صاحبه تفشي بعض أنماط الانحراف المتعلقة بهذه التنظيمات مثل الرشوة والاختلاس[٢].

أما المجتمعات النامية فلم تصل بعد لمستوى الاستقرار والازدهار والتنظيم المحكم والتطور التكنولوجي الذي يفرض مقدار من الضبط والحماية للمجتمع، كما أنها تتعرض في كل فترة من فترات تاريخها لهزات ثقافية واجتماعية واقتصادية تفقد معها الطابع المستقر من حيث القيم والمعايير، ومن ثم نجد لعمليات التغيير المستمرة آثارها في ظهور صور معينة من السلوك الانحرافي لم يعرفها المجتمع من قبل أو لم تكن بنفس الدرجة مثل جرائم تهريب النقد... إلخ[٣].

ونتيجة لتعرض هذه المجتمعات للتغيير الاجتماعي نجد تماثلاً وتشابهاً بين الدول المتقدمة والنامية في صور الجرائم التقليدية، أما الجرائم الحديثة فيوجد قدر من التفاوت في شدتها ودرجتها، هذا مع التسليم بانتقال هذه الصور وأساليبها، وميل الفرد في هذه المجتمعات إلى التقليد والمحاكاة.

وظهرت في المجتمعات النامية ومصر من بينها بعض صور الانحراف الحديثة كقتل الابن لأحد والديه، أو قتل الزوجة لزوجها أو التهريب والاختلاس والرشوة والتزييف... إلخ.

٥- أبعاد صور الظاهرة الانحرافية في المجتمعات المتقدمة:

نتيجة للتغير في هذه المجتمعات يسعى الفرد للتمايز والتفرد بكافة صور المخاطرة، كما أن المجتمع المتقدم قد جعل الإنسان ينفصل عن روابطه التقليدية بالجماعات والمجتمعات المحلية نتيجة لسيطرة الرأي العام وفقدان بعض القيم الأخلاقية

ولـذلك يـسعى الفـرد إلى التحطـيم والتـدمير الـذي يمكنـه مـن تجاوز العزلة والانفصال والاغتراب.

ومـن ثـم نجـد صـور انحرافيـة عديـدة مـصاحبة لحـالات الاغتراب فيوجـد صـور مرتبطـة بالماسـونية، أو الرغبـةى في تعـذيب الـنفس، والـسادية أو الرغبـة في تعـذيب الآخـرين[٤]، ويـذلك فـإن ظهـور أنمـاط وصـور جديـدة للانحـراف تتفـق وتتسق مـع طبيعـة المتغيرات التي تطرأ على المجتمع.

ومـن الـصور الحديثـة للانحـراف في هـذه المجتمعـات جـرائم تلوث البيئة، المصاحبة للتقـدم التكنولـوجي وارتفـاع جـرائم الفسق بالمحـارم لـضعف الـروابط الأسـرية وجـرائم الإجهـاض وخطـف الطـائرات والمظـاهرات والـشغب وخطـف الـسيارات وصـور جـرائم العنف... إلخ[٥].

وبلـك يمكـن القـول أن اغـتراب الفـرد في هـذه المجتمعـات وانفصاله وعـدم توحـده. سـيزداد تـدريجياً نتيجـة للتطـور والـتغير المتلاحـق في هـذه المجتمعـات ممـا يزيـد مـن شـدة هـذه الأنمـاط الانحرافيـة وازديـاد صـور الانحـراف الجمعـي والـنظم وصـور العنـف بشكل ملحوظ.

٦- أبعاد وصور الظاهرة الانحرافية في المجتمعات النامية:

أدى التغير الذي تتسم بـه هـذه المجتمعات ومصر مـن بينهـا إلى تغـير متلاحـق وتفـاوت بـين القـيم والـسلوك والتفـاوت بـين التطلعـات والإمكانـات المتاحـة لتحقيقهـا والإمكانـات الشخـصية لـشغل الـدور والأدوار المتوقـع شـغلها وقـد لا يـتمكن الأفـراد مـن التكيف مع المواقف الجديدة[٦].

ونظراً لظروف وأوضاع هذه المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتعرضها المستمر للتغيرات المتلاحقة في المجتمعات المتقدمة أدى ذلك بدوره إلى تفاوت في القيم والسلوك والمعايير الموجهة لهذا السلوك وأصبح الفرد لا يجد أى الخيارات السلوكية أفضل في الموقف الواحد، ودفعته الظروف والأوضاع أحياناً إلى الفعل الانحرافي وهو يدرك تماماً أن ذلك الفعل انحرافياً.

وظهرت صور وأنماط حديثة للانحراف في هذه المجتمعات كانتشار السوق السوداء، وجرائم الرشوة والاختلاس، وبعض صور السلوك الانحرافي المنظم والجمعي، وتهريب النقد وابتزاز أموال الآخرين.. إلخ.

وأن تمايزت صور وأنماط الانحراف في مجتمع القرية عن مجتمع المدينة في هذه المجتمعات لعدم الاتصال والاندماج الكامل بينهما، إلا أن تسرب بشكل أو بآخر بعض صور وأنماط الانحراف من المدينة إلى القرية وأن حدث تباين في ذلك طبقاً لدرجة الاتصال والاندماج بين المجتمعين إلا أن هذه الصور الحديثة في القرية ليست بنفس الشدة والعنف كما في المدينة.

هذا ومع ازدياد واضطراد التغير الاجتماعي واتصال المجتمعات المتقدمة بالمجتمعات النامية، ونقل التكنلوجيا سيؤدي تدريجياً إلى انتقال الصور الحديثة للانحراف من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية، ويتوقف كم وكيفية وقوة وشدة هذه الأنماط على درجة الاتصال والتغير الاجتماعي في المجتمعات النامية.

٧- واقع الظاهرة في مصر :

نجد أن تشكيلة المجتمع المصري الراهن هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود كثير من عناصر البداوة في الحياة المادية والعقلية للمجتمع المصري، حيث أن هناك أصولاً بدوية لكثير من القطاعات الريفية على وجه الخصوص وترجع عناصر البداوة هذه إلى الهجرات الفردية والجماعية من شبه الجزيرة العربية، وأيضاً إلى ظاهرة الارتباع التي كان يمارسها جنود الجيش العربي الفاتح في مصر.

وتشير الدراسات وخصوصاً تلك التي أجريت إبان الحملة الفرنسية على مصر إلى جود العديد من القبائل العربية في مصر.

ويمكن التمييز داخل القواعد العرفية بين تلك التي تتعلق بارتكاب الجرائم والعقاب عليها وبين تلك المتعلقة بالمعاملات والتصرفات، وتعرف القواعد العرفية بالتوتر أي أنها غير مسجلة، وتظهر بصفة خاصة في بادية مطروح، (قبائل أولاد علي) فقد اجتمعوا واتفقوا على قانونهم العرفي المكون من ٦٧ مادة، وكان اجتماعهم فيما يعرف هناك بيوم الجحفة، وكذا في شبه جزيرة سيناء والواحات وصعيد مصر، حيث يعتبر القضاء العرفي من أكثر الخبرات الاجتماعية ثراء، كما أنه ينم عن قدرة عالية للمجتمع المحلي على ضبط سلوكيات أفراده دون أدنى تدخل من الإدارة الرسمية كما أنه يتميز بالحساسية الشديدة والاستجابة السريعة لأي حدث يمكن أن يعكر صفو مجتمع العائلة أو المدينة(٧).

ويوجد العديد من قوانين العمد والمشايخ في مصر ولهم تأثيراتهم فى الحياة الاجتماعية بل والسياسية في مصر.

والمجتمع المصري شأنه شأن أي مجتمع آخر له ظروفه وأوضاعه المختلفة التي تؤثر بشكل أو بآخر على نوعية ومظاهر الانحراف والجريمة، ولها مؤسساتها المختلفة للعدالة الاجتماعية والدفاع الاجتماعي.

العناصر الأساسية لتحليل ظاهرة الانحراف:

تتحلل ظاهرة الانحراف تجريدياً إلى أربعة عناصر أساسية[٨]:

١- فاعل منحرف:

طالما خرج عن معايير مجتمعية، دفعته عوامل ومسببات مختلفة تتباين هذه العوامل والمسببات من فعل منحرف في موقف معين إلى فعل آخر في موقف آخر لنفس السلوك المنحرف، وتتباين كذلك العوامل والمسببات من فاعل منحرف إلى فاعل آخر بل قد تختلف من الفاعل الواحد المتكرر الانحراف من فعل منحرف إلى آخر، وقد تغلب بعض العوامل والمسببات الدافعة إلى الفعل المنحرف من مجتمع إلى آخر وفق رد فعل المجتمع وقدرته على توجيه التغير الاجتماعي والتحكم في توجيه عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وقدرة المجتمع على إتاحة الفرص الكافية والعدالة الاجتماعية والوفاء بإشباع حاجات ومطالب أفراده.

٢- الفعل المنحرف:

ويتباين الفعل المنحرف بتباين وتعدد مظاهر الانحراف، كما أن الفعل المنحرف له رد فعل على الفاعل ذاته فقط مثل الإدمان والانحرافات الجنسية، أو رد فعل على المجتمع ذاته والآخرين مثل السرقات والقتل والعنف .. إلخ، أو رد فعل على الفاعل ذاته والمجتمع نفسه كالسرقات وغيرها، غير أن رد الفعل

على الفاعل ذاته يكون في كل الأحوال والمظاهر، كما أنه أيا كان رد الفعل فإنه خروج على المعايير المجتمعية، ووجب علاج ومواجهة الفعل المنحرف منعاً لتكراره.

وبذلك يختلف الفعل الانحرافي طبقاً لشدته وخطورته وتقاس هذه الشدة وتلك الخطورة بمقدار الضرر الناجم على الآخرين في المجتمع.

كما أن تكرار الفعل المنحرف مقياس صادق لقياس درجة خطورة الفاعل ذاته، وهل مجرم محترف أم مجرم عارض.. إلخ مما يفيد في أساليب المواجهة والعلاج منها لتكرار الانحراف، وضبط السلوك لدى الفاعل. والفاعل قد يكون فرداً أو جماعة.

وجدير بالذكر أن قوة العوامل الدافعة والمسببات للفعل الانحرافي يؤدي بدورها إلى شدة وخطورة الفعل المنحرف، ومن هنا فإن التعرف على المسببات الحقيقية لانحراف الفاعل له أهميته في منع وردع الانحراف ومواجهته وعلاجه و ضبط الفاعل المنحرف.

٣- الموقف الانحرافي:

وتتباين المواقف وتتعدد، وتحدد المعايير الأدوار المتوقعة من الفاعل في موقف ما، وتجاهل هذه الأدوار والحياد عنها سلوك انحرافي. ويمر الفاعل بمواقف عديدة خلال نشاطه اليومي، وتلعب التنشئة الاجتماعية والتعلم دورهما المؤثر في كيفية التفاعل مع موقف ما.

وليس من الضروري أن يحيد الفاعل الانحرافي في كل موقف من نشاطاته الحياتية فيكون سلوكه انحرافياً في كل موقف وقد يتكرر سلوكه الانحرافي في الموقف الواحد مع تعدده في

مراحل زمنية متباينة، وقد يكون انحرافاً في موقف واحد في وقت معين فقط مع عدم تكرار السلوك الانحرافي مع نفس الموقف بالرغم من تكراره في فترات أخرى، ويمثل الانحراف هنا ظاهرة عارضة لدى الفاعل ووجب الكشف عن الدوافع والمسببات الحقيقية لسلوكه الانحرافي منعاً لتكراره مستقبلاً مع مثل هذه المواقف وتحت ظروف مماثلة أو ظروف أخرى.

٤- دوافع ومسببات للانحراف:

وقد ترجع إلى عوامل شخصية أو مجتمعية أو ثقافية وتتباين من موقف انحرافي للفاعل إلى موقف آخر، ومن وقت لآخر وقد يكون سلوك الفاعل الانحرافي في أكثر من موقف، والفاعل بذلك أكثر خطراً وانحرافاً من غيره، ووجب الكشف هنا عن الدوافع والمسببات الحقيقية للسلوك الانحرافي في كل موقف على حده، أو ما إذا كانت هذه الدوافع والمسببات عومل دافعة إلى الانحراف في كل المواقف الانحرافية لدى الفاعل، وترتيب قوة هذه الدوافع والمسببات طبقاً لدرجة تأثيرها في السلوك الانحرافي حتى يمكن وضع الخطط العلاجية الكفيلة بمنع تكرار هذا السلوك وردع الانحراف. وضبط سلوكيات مثل هؤلاء.

وبعد عرضنا للعناصر الأساسية لظاهرة الانحراف فإنه يمكن تمييز درجة وقوة السلوك الانحرافي على مجموعة من المتصلات تتراوح بين أدنى وأقصى درجات قوتها في المتصلات الآتية:

١- السلوك الانحرافي الفردي. السلوك الانحرافي الجمعي.

٢- عدم تكرار السلوك الانحرافي. تكرار السلوك الانحرافي.

٣- درجة الخطورة منخفضة على الآخرين. شديد الخطورة على الآخرين.

٤- سلوك انحرافي في موقف واحد فقط سلوك انحرافي في أكثر من موقف.
٥- مقدار الضرر على الفعل ذاته. مقدار الضرر على المجتمع والآخرين.

هذا ويتباين درجة الفعل المنحرف للفاعل طبقاً لتدرج درجة هذا الفعل على هذه المتصلات.

ثانياً: الانحراف من وجهة نظر علم الاجتماع.

بتحليل النظريات الاجتماعية التي تتناول السلوك المنحرف، قد يتبادر للذهن وجود قدر من التناقض فيما بين تلك النظريات. إذ أن بعضها يعرف سوء التنظيم الاجتماعي. بحالة اللامعيارية (ضياع الهدف – وصراع المعايير)[٩]، التي تخلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي. وبالتالي تهيئ لطور جديد للتغير الاجتماعي. فزيادة معدلات الانحراف الاجتماعي، وبلوغها لمستوى معين للانحراف عن مقررات الثقافة بالنسبة لاختيار الأهداف وانتقاء الوسائل المحققة لها. يعني حينئذ اعتبار الانحراف عاملاً هاماً في عملية التغير الاجتماعي. وفي الجانب الآخر يركز بعض علماء الاجتماع، على الوظائف الاجتماعية للانحراف في بلوغ التوازن الاجتماعي، وهنا يعمل الانحراف كصمام أمان (Safety – Valve) يساعد المجتمع على تكشف أبعاد الضغوط التي يترتب عليها أحداث التغير.

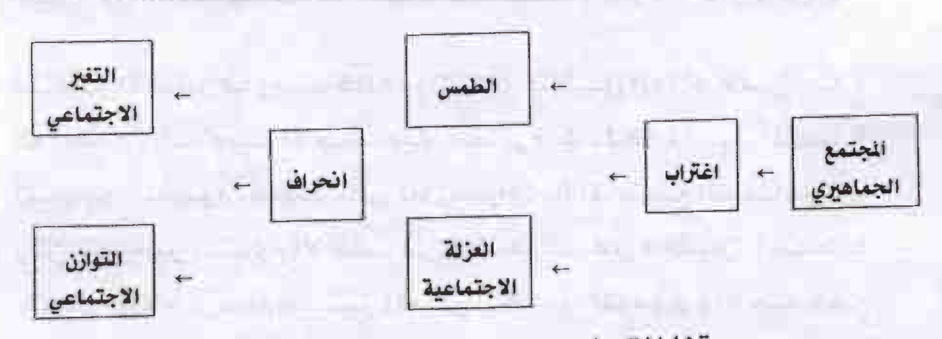
والحقيقة أن النظرية العامة للمجتمع الجماهيري، تركز بصورة أساسية على الفرضيتين السابقتين، وتصيغ منهما نسقاً تصورياً واحداً لتفسير العمليات الاجتماعية المتعلقة بالانحراف في المجتمع الجماهيري. فقد تبين من تحليل أزمة المجتمع الجماهيري

أن المجال الاجتماعي، يعتمد في استمرارية تغيره التلقائي على الوظيفة الاجتماعية للانحراف، وأن النظرية الجماهيرية تنظر لتداخل نسقى التكامل والصراع، على أنه ضرورة أبدية يتطلبها وجود المجال الاجتماعي، وبالتالي استمرارية تغيره التلقائي. وأن ما فيها من عناصر حادثة زمانية طارئة، فتتمثل في نوعية عملية العمل الاجتماعي التي يترتب عليها شمول البناء الاجتماعي، للنقيضين في صورة جديدة تغاير صور مكوناته، وتلائم مقتضيات العصر المتغيرة[١٠].

وذلك يعني بدوره تأكيد النظرية الجماهيرية على قضية تداخل الأضداد. معتبرة في ذلك أن اتصال الدائرة الاجتماعية للصراع والتكامل، ضرورة لوجود المجال الاجتماعي الجماهيري. وبذلك يكون لنسقي التكامل والصراع الوجود الدائم، لدعم دينامية البناء الاجتماعي الذي ينظم وينمط حياة المجتمع الجماهيري. (وندلل على ذلك لمجرد التفسير بنظرية المجال الكهربائي، والذي يربط وجوده باتصال الدائرة الكهربائية بين السالب والموجب وبذا يترتب على انفصال تلك الدائرة إلغاء المجال الكهربائي) ولذلك يسعى المجتمع الجماهيري للحفاظ على اتصال الدائرة الاجتماعية بين الصراع، والتكامل، بغية تحقيق استمرارية المجال الاجتماعي الجماهيري. أما كيف يحل المجتمع الجماهيري، صراع الأضداد؟ وبالتالي كيفي يحقق تداخلها؟

فالأمر يقتضي إلقاء الضوء على بعض أبعاد النسق التصوري للنظرية العامة للمجتمع الجماهيري. والتي تهتم بفهم العملية الاجتماعية للانحراف خلال عملية النهى الاجتماعي. والتي تتطلب بالضرورة التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين

عناصر الانحراف ومشتقاته وبالتالي تحليل العلاقة بين هذه العناصر، والمستويات الاجتماعية. معتبرة في ذلك السبل الكفيلة لتحديد المفهوم الاجتماعي للانحراف في المجتمع الجماهيري. ومن ثم يعبر المفهوم الاجتماعي للانحراف عن معنيين: أحدهما خاص، والآخر عام. ويشير المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعي للانحراف لمجموعة المضامين التي تندرج تحت نسق الانحراف، وما بينها من علاقة. أما المعنى العام للمفهوم الاجتماعي للانحراف فيشير للترابط القائم بين مضامين الانحراف وبين المستويات الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن التحليل يعنى المفهوم الاجتماعي للانحراف بتحديد عناصر النسق، والعلاقة القائمة فيما بينها، وهذا هو المعنى الخاص للانحراف. ويعني أيضاً بوضع عناصر نسق الانحراف في إطارها الاجتماعي، بحيث تبدو علاقتها واضحة المعالم بالتغيير الاجتماعي من ناحية، وبالتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى. إذ أن المجتمع كلا وظيفياً لا ينعزل السلوك على السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه[١١]. ومن التحليل الخاص بعقلانية المجتمع الجماهيري، ولعقلانية الجماعات الجماهيرية. والتحليل الخاص بالمدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيري تطرح القضية التالية وهي: كيف يؤدي المجتمع الجماهيري لحالة من الاغتراب الاجتماعي، والتي تؤدي بدورها للانحراف[١٢] الذي يرتبط بالتوازن الاجتماعي في جانب، والتغير الاجتماعي في الجانب الآخر والشكل التالي يوضح ذلك:



ويسوقنا التحليل السابق للانحراف في المجتمع الجماهيري لضرورة تحليل الانحراف الجماهيري في ضوء النظرية الوظيفية، والتي تتسق مصادراتها الأساسية مع عملية النهى الاجتماعي في المجتمع الجماهيري لأن الاهتمام ينصب في المقام الأول على ما هو وظيفياً، وما هو معوقاً وظيفياً لنسق المجتمع ومن ثم يخرج من دائرة مناقشاتنا الأسباب المؤدية لانحراف، وكذا الظروف والأحوال الاجتماعية المتعلقة بمسايرة الجماعات، أو عدم مسايرتها لتوقعات المجتمع وينحصر اجتماعياً فيها إذا كانت هذه المسايرة حسنة أم سيئة للنسق الاجتماعي. مستهدفين بذلك إيضاح العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتوازن الاجتماعي من ناحية، والانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية أخرى. ورغم أن التصورات السوسيولوجية التي اهتمت بإثارة مفهوم الأنومي "Anomie"، ومناقشته قليلة ومحدودة، إلا أنها تمكنت من تقديم شرحاً منطقياً للعلاقة بين الانحراف والبناء الاجتماعي للمجتمع. فالانومي بمعناه الأصلي يعنى حالة اللامعايرة "Normeless" (ضياع الهدف – وصراع المعايير) أما المعنى الحديث له فيعنى عدم مقدرة البناء الاجتماعي على الاحتياط، والتلاؤم لإنجاز أهداف المجتمع، ومن ثم تأثرت النظرية الاجتماعية المعاصرة به إلى حد كبير في تقديم الشروح السوسيولوجية للسلوك المنحرف. وعلى وجه العموم كان

لاستخدام "أميل دوركايم" لمصطلح الأنومي في أول عمل له[١٢] "تقسيم العمل في المجتمع ١٨٩٣"، واستخدام "روبرت ميرتون" لنفس المصطلح في مقالته حول البناء الاجتماعي والأنومي (التي نشرت لأول مرة عام ١٩٣٨) آثارهما البالغة على المحاولات التي تناولت المفهوم. والتي اهتمت في المقام الأول بتمحيص وتطوير نظرية "روبرت ميرتون"، ومن هؤلاء الذين اهتموا بنظرية ميرتون.

"Talcott Parsons, Robert Dubin, Richard Cloward, Lloyd Ohlin and Albert Cohen".

ورغم أهمية الجهود التى بذلت لدراسة العلاقة بين الأنومي والبناء الاجتماعي ابتداء من استخدام "دور كايم" للمفهوم في دراسته الكلاسيكية للانتحار (Suicide) والتي استهدفت تفسير النوع المرتبط منه بالمجتمع الصناعي المعقد، واستخدام "ميرتون" للمفهوم والذي ترتب عليه تقريره للفرضية الكبيرة، التي مؤداها أن السلوك المنحرف بصورة المتعددة ينتج جانب كبير منه عن التناقضات أو التعارضات التي تدب في البناء الاجتماعي. ورغم أن تلك الدراسات قد ساعدت على تكشف العلاقة بين الأهدف المقررة والوسائل المشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، إلا أنها لم تتمكن من تحديد أبعاد العلاقة بين الأنومي وبعض المفاهيم الأخرى مثل الاغتراب. فرغم الإتفاق على التمييز بين مفهوم الأنومي والاستخدام الواسع لمصطلح الاغتراب. إلا أن القضية التي أثارها "مزريخ" بالنسبة لتشابه النتائج المصاحبة لكل من الأنومي والاغتراب[١٤]، تتطلب بالضرورة تحليل العملية الاجتماعية للانحراف من جانب والمفاهيم المرتبطة بهذا الانحراف من جانب آخر. إذا أن ذلك سوف يساعدنا على تحديد العلاقة القائمة بين مضامين المفهوم والنتائج المصاحبة له.

وبالتالي نتمكن من التعرف على جوانب الالتقاء والمفارقة بين عناصر مفهوم الأنومي ومفهوم الاغتراب، ولن نستطرد كثيراً في مناقشة بعض القضايا الخلافية في التحليل السوسيولوجي للانحراف، ونكتفي بالتأكيد على أهمية التصور الذي نطرحه لفهم العملية الاجتماعية للانحراف. والذي يقتضي، تقييم التعريف الخاص للانحراف، بتحديد متضمناته من العناصر، والعلاقة القائمة بين تلك العناصر. هذا في جانب، وفي الجانب الآخر يتطلب التعريف العام للانحراف تحليل العلاقة بين تلك العناصر، والظواهر الاجتماعية الأخرى مثل التغير الاجتماعي والتكامل الاجتماعي... إلخ. ونأمل بهذا التصور أن نتمكن من مواجهة مشكلة التداخل بين النتائج المصاحبة لبعض المفاهيم. وأن نقدم التفسير السوسيولوجي الملائم للعملية الاجتماعية للانحراف في المجتمع الجماهيري.

وذلك ما سوف تدور حوله المناقشة التالية، والتي تهتم بعرض وتعريف مضامين الانحراف، وتحليل أشكال العلاقة بين تلك العناصر المكونة لنسق الانحراف (وهذا هو التعريف الخاص للانحراف). ثم نتناول العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية، والانحراف والتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى، مستعينين في ذلك بالأبعاد القياسية للانحراف، والتي تتمثل في رد الفعل الاجتماعي في جانب. والأداء الوظيفي أو قصوره في جانب آخر. واعتمادنا على هذين البعدين يرجع إلى أنهما يساعدان على وضع نسق الانحراف في إطاره الاجتماعي، وبالتالي الوقوف على علاقة الانحراف بالتكامل الاجتماعي وتماسك بناء المجتمع من ناحية، والعلاقة بين الانحراف وتفكك البناء الاجتماعي وتغيره من ناحية أخر، (وهذا هو التعريف العام للانحراف).

وبإيضاحنا للتعريف الخاص والعام للانحراف، تتحدد أبعاد المفهوم الاجتماعي للانحراف. وفي تحليلنا لسوسيولوجية الانحراف في المجتمع الجماهيري نجد أننا في حل من مناقشة المشكلات الاجتماعية: فرغم أن بعض المشاكل الاجتماعية قد تكون نتيجة مصاحبة لسلوك منحرف. كما أن بعضها الآخر قد يتضمن بدوره صوراً للانحراف، ليست بالمشكلة الاجتماعية وأن العديد من المشكلات الاجتماعية لا يتعلق بالانحراف في شئ.

ثالثاً: العوامل المؤثرة والمؤدية للانحراف.

إن السلوك الانحرافي يرجع لأسباب متعددة ومختلفة منها ما يرجع إلى شخصية الفرد سواء كان ذلك يتعلق بالجانب التكويني أو النفسي أو العقلي، ومنها ما يرجع إلى البيئة التي تحيط بالشخص ذاته.

والفكرة السائدة هي أن كل فعل أو سلوك يسلكه الفرد ما هو إلا خليط من الأسباب الشخصية والبيئية معاً.

ولذا سوف نحاول شرح بعض العوامل المؤدية إلى الانحراف على النحو التالي:

أولاً: العوامل الذاتية المؤدية للانحراف:

ويقصد بالعوامل الذاتية تلك الظروف التي تتعلق بالفرد ذاته وتكوينه العضوي والنفسي والعقلي والتي يكون لها ارتباط أو دخل من قريب أو بعيد بالفعل أو السلوك الانحرافي حيث أن تلك على اختلافها تؤثر في تكوين الفرد المنحرف والتي تنكشف من خلال تصرفاته في العالم المحيط به[١٥].

ويمكن تقسيم العوامل الذاتية إلى عوامل وظروف داخلية أصلية مثل: التكوين العضوي والعقلي والغريزي وعوامل وظروف داخلية مكتسبة أو عارضة مثل: الأمراض العضوية والعقلية والسن والمسكرات.

ويمكن أن نتناول هذه العوامل بشئ من الإيجاز لبيان مدى ارتباط السلوك الانحرافي بها على النحو التالي:

١- الوراثة:

هي انتقال خصائص الأصل إلى الفرع بطريق التناسل ويكون التناسل بالإخصاب أي باتحاد خلية مقوية للذكر ببويضة للأنثى على أثر جماع بينهما. وعامل الوراثة له أهمية كبيرة يضفيها عليه علماء علم الطبائع وذلك كلما أرادوا بيان الاختلاف الذي يوجد بين شخص وآخر. ومن الثابت أن الشخصية تتكون من انصهار عاملين لا يمكن الفصل بينهما وهما عامل الوراثة وعامل البيئة.

فصفات الشخص وطباعه تتحدد من التفاعل بين الطباع الموروثة والبيئة المحيطة بالشخص.

وتنقسم الوراثة إلى ثلاثة أنواع:

الأول:

وراثة مرضية وفيها ينتقل إلى الخلف الأمراض العصبية والنفسية وغيرها كأمراض السل والزهري وإدمان المسكرات وغيرها من الأمراض.

الثاني:

وراثة في التكوين غير العادي وهي في بعض الأحيان ترجع إلى اضطرابات معينة أثناء الوضع. وفي الغالب ترجع إلى نوع معين من الأمراض الخبيثة أو المستعصية وخاصة السل أو الزهري.

الثالث:

وراثة إلى الأسوأ أو الخبيثة وفيها ينتقل إلى الخلف الظواهر الخبيثة للمرض بصورة أكثر جسامة من السلف.

والواقع أن الوراثة بمختلف أشكالها تؤثر تأثيراً كبيراً في التكوين الشخصي وما يتبعه من أثر مباشر على السلوك الإجرامي خاصة التي ينتقل فيها ظواهر الأمراض العصبية والنفسية والعقلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجدل محتدم من القدم بين العلماء حول الوراثة كمصدر للتكوين الانحرافي، فيذهب بعضهم إلى إنكار دور الوراثة في نشأة الجريمة أو السلوك الانحرافي. ويذهب البعض الآخر إلى المبالغة في الربط بينهما وبين الجريمة ونرى أن الحقيقة هي وسط بين هذين المذهبين المتطرفين حيث أن الوقوف على الحقيقة (السلوك الانحرافي) لا يتأتى بالنظر إلى طبيعة الجريمة كفعل وطبيعة المجرم كفاعل[١٦].

ومن بين البراهين التي تؤكد دور الوراثة الأدلة التالية:

أ- الميل الوراثي هو الذي يوجه الصبي في اختياره للبيئة، وفي تموينه لها وفي تأثيره بعواملها، فليست الوراثة قدراً مقسوماً لا فرار منه، وإنما هي قوة موجهة.

ب- ظهور بعض العوامل الوراثية الشاذة في بعض الأسر التي ترجع إلى أفراد العائلة السابقين.

كذلك الأدلة التي قدمها العالم "مارجوجليسرج" حول قصة الصبي غير الشرعي الذي تربى في أسرة تسودها السمو الخلقي وكان هذا الصبي نتيجة لعلاقة غير شرعية لوالدة

الصبي مع مجرم عائد من جرائم السرقة بالإكراه. في المؤتمر الدولي لعالم الإجرام الذي عقد في روما عام ١٩٣٨.

ج- النتائج التي تم التوصل إليها من فحص التوائم وتتبع سير حياتهم.

د- نتائج الدراسات والأبحاث الإحصائية التي قام بها العلماء لا سيما "لومبروزوا، وتيليو" وغيرهم. وتبين في أبحاثهم وجود خلل مورث عن السلف لدى المساجين والمجرمين.

والميل الإجرامي الموروث لا يكون إلا خللاً في الغرائز الأساسية وهي غريزة البقاء، وغريزة الاقتناء، وغريزة التناسل، وغريزة القتال والدفاع، وهذه الغرائز مقرها من النفس الجهاز العصبي المتصل بالداخل، وقد يكون ذلك الميل الموروث خللاً في غرائز من تلك التي يولدها التهذيب بالتفريغ عن الغرائز الأساسية فتصبح غرائز ثانوية، مثل الميل إلى التعاون وإلى الإيثار ومثل الخضوع لسلطة الحكم وحب الواجب وحب العدالة، ومقر هذه الغرائز الثانوية هو الجهاز العصبى المتصل بالخارج، وقد يكون كل الوراثة خللاً في الاستعداد الانفعالي أو العاطفي، أو الشق الذهني أو شق الإرادة[١٢].

٢- التكوين العضوى:

يقصد بالتكوين العضوي للشخص مجموعة الصفات والخصائص الخلقية التي تتوافر في الشخص منذ ولادته فيما يتعلق بشكله الخارجي وتركيبه العضوي والحيوي.

ومنذ القدم يحاول علماء الأنثروبولوجيا إثبات وجود علاقة مباشرة بين ها التكوين وبين التصرف الإجرامي للشخص، وحاولوا إثبات أن المجرمين يتميزون عن غيرهم بتوافر صفات معينة في تكوينهم العضوي المادي لا تتوافر لدى غيرهم، وتوافر

هذه الصفات في الشخص يؤثر على شخصيته وخاصة الناحية النفسية وبالتالي تؤثر أيضا في تصرفاتهم.

ولقد أكد علماء الإجرام وجود صلة وثيقة بين وظائف بعض الأعضاء الداخلية وبصفة خاصة إفرازات الغدد وبين السلوك الإجرامي.

كما يؤثر الخلل الذي يصيب تلك الغدد على التكوين العضوي والنفسي للإنسان مما يؤثر بالتالي على السلوك الإنساني فيدفع به إلى الانحراف وربما ارتكاب الجرائم.

ويعتبر التكوين العضوي المريض هو ذلك التكوين المصاب في إحدى أعضائه أو أجهزته بمرض يقعده عن أداء وظائفه العادية. أي أن للمريض في هذه الحالة تأثير على التكوين العضوي يصاحبه تغيير في هذا التكوين وينجم عنه اختلالاً في أدائه لوظائفه، ويؤثر ذلك بالتالي على التكوين النفسي الذي يؤثر بدوره على تصرفات الفرد الاجتماعي ومنها سلوكه الإجرامي.

كما أن المرض قد يؤثر على طاقة الفرد وقدرته على العمل كما يدفعه إلى سلوك سبيل الجريمة لتدبير المال اللازم له وإشباع حاجاته المختلفة.

وهناك أمراض تؤثر على السلوك الإنساني وهذا التأثير يختلف في مداه وعمقه باختلاف نوعية المرض ومن هذه الأمراض:

أ- السل.

ب- الزهري.

ج- إصابات الرأس والتهابات الأغشية المخية.

د- الحمى.

٢- التكوين العقلى :

قصد به مجموعة من القدرات والإمكانيات التي تمكن الشخص من تكييف سلوكه بما يتفق مع الظروف البيئية ومن هذه الإمكانيات: الإدراك، والتفكير، والتصور، والتحكم.

ومن الأمور التي أثارت الانتباه كثيراً العلاقة بين الذكاء والجريمة وكان سائداً في الفكر الأمريكي أن هناك ثمة ارتباط بين الإقدام على الجريمة وبين التكوين العقلي. إلا أن العلم الحديث ينفي هذه العلاقة المباشرة على الرغم من أن درجة الذكاء قد يكون لها تأثير بالنسبة لأنواع الجرائم التي يرتكبها الشخص، فمثلاً جرائم النصب والتزوير ترتكب من أشخاص ذكاؤهم يفوق إلى حد ما ذكاء مرتكبي جرائم السرقة والجنس.

ومن الحقائق العلمية الثابتة هو أن التكوين العقلي له تأثيره على الغرائز المختلفة، فكلما ارتفعت نسبة ذكاء المرء كلما كان أكثر مراقبة وسيطرة على الحياة الغريزية وتبعاً لذلك كلما قلت نسبة الذكاء زادت سيطرة الحياة الغريزية على تكوين الشخصية وأثر ذلك بالتبعية في تصرفات الشخص وبالتالي فإن تقديره لتصرفه وتقديره للنتائج واختياره للطرق المختلفة لإشباع حاجاته يكون بدرجة أقل من غير المجرم ونظراً لضعف الإدراك هذا الذي يسبب ضعف الذكاء فإن الشخص يسهل التأثير عليه كما يسهل التأثير بالظروف البيئية المختلفة ويستجيب بسهولة لدافع الجريمة[١٨]. كما أن النقص الذي يوجد في التكوين العقلي يؤثر بطريقة غير مباشرة على كفاءة الشخص لمجابهة المشاكل المختلفة التي تظهر في حياة الشخص.

وننتهي من ذلك في أن التكوين العقلي والجريمة لا يوجد في علاقتهما ببعضهما في علاقة السبب بالمتسبب، فالضعف العقلي له تأثيره على الانحراف، وليس معنى ذلك أن الضعف العقلي بسبب الجريمة، فكثيراً ما يؤدي الضعف العقلي إلى جرائم بطريق الصدفة، ومن هنا فإن الضعف العقلي يؤثر على التكوين النفسي للشخص ويجعله أكثر استجابة للمثيرات الخارجية والتأثر بها.

٤- التكوين الغريزي:

تعتبر الحياة الغريزية أساساً لشخصية الإنسان، وهذا يجعل موضوع الغرائز في المقدمة لفهم حياة الشخص وفهم تصرفاته وتحديد مسئوليته عنها. حيث أن كثير من التصرفات أو الأفعال الغريزية بمفهومها العلمي لا تعتبر خرقاً أو سلوكاً يعاقب عليه القانون.

وتأخذ الغرائز صفة الدافع في تأثيرها على السلوك الإنساني، ويقال على تصرف ما سلوك غريزي عندما لا يكون في استطاعته كبح نفسه عن وعي وإدراك.

ولهذا نجد أن المشرع كثيراً ما ينص على أسباب للإباحة أو إسقاط المسئولية بالنسبة لسلوك إجرامي معين اقتضته دوافع غريزية، كما هو الحال بالنسبة لحالة الضرورة، وكذلك الفعل الغريزي بمفهومه العلمي لا يعتبر تصرفاً أو سلوكاً في نظر القانون إذا ما خرج عن دائرة سلطان الإرادة وسيطرتها.

ولعل أهم الاضطرابات الغريزية والتي لها علاقة بالموقف مباشرة ولها صلة بقانون العقوبات هي تلك الغريزية التي تتعلق بالغريزة الجنسية وأهم اضطراباتها ثلاثة:

أ- اضطراب يؤثر على درجة الغريزة الجنسية وقوتها وأهم مظاهرها ما يسمى بالهياج الجنسي وهو عبارة عن ارتفاع في درجة الإثارة تدفع الشخص في كثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم ضد الآداب العامة، وتجعل عنده ميل للجرائم الجنسية بصفة عامة. كما أنه (أي الاضطراب الغريزي) كثيراً ما يدفع الشخص إلى ارتكاب جرائم من نوع آخر خلاف الجرائم الجنسية كما يحدث في حالات الانتقام التي تدفع إليها علاقات جنسية معينة.

ب- اضطرابات تؤثر على صورة التصرف الغريزي. وأول هذه الصور هو ما يعرف بالميل الجنسي نحو إيلام الغير أو ما يسمى بالسادية وهو الذي يتمتع فيه الشخص جنسياً عن طريق إيذاء الطرف الآخر وإيلامه. وهذا الإيذاء هو المثير الوحيد للغريزة الجنسية ولذا لابد أن يسبق عملية الاتصال الجنسي. بل قد يصل الشذوذ إلى درجة أن يجد تعذيب الطرف الآخر أو إراقة دمه أو قتله فيه إشباع للغريزة حتى دون القيام بالاتصال الجنسي ذاته. وهذا النوع من الشذوذ يصاب به الرجال والنساء على حد سواء. ويدخل تحت هذا النوع من اضطرابات الغريزة الجنسية ظاهرة العرض أو التعرية التي يقوم فيها الشخص بإظهار أو بعرض أعضائه أو أجزاء من جسده على أشخاص من الجنس الآخر. وهذه الصورة لها علاقة وتأثير على تصرفات الشخص حتى خارج التصرف الجنسي كما يحدث في حالات استعمال القسوة وسوء المعاملة مثلاً والتي كثيراً ما يأتي بها الشخص دون ما يعرف علاقتها واتصالها بالغريزة الجنسية[١٩].

اضطرابات تؤثر على اتجاه الغريزة:

وهذه الاضطرابات تؤدي إلى انحراف في الميل الجنسي نحو موضوع تعريف الغريزة الجنسية. ويندرج تحت هذا النوع من الاضطرابات الجنسية صور متعددة مثل الجنسية المثلية، الميل نحو الحيوان، والميل نحو الأطفال الذي ينتشر في مرحلة البلوغ وفي مرحلة الشيخوخة، والميل نحو الاقتراب من المحرمات، والميل نحو الرمز أو الأثر. والواقع أن مثل هذا الشذوذ تدفع إليه ظروف اجتماعية معينة.

وما نود أن نذهب إليه هو أن الاضطرابات الغريزية لها أثرها في كثير من الظواهر الإجرامية إلا أنها كما رأينا بالنسبة لجميع العوامل يجب دراستها دائماً بجانب بقية العوامل.

٥- التكوين النفسي:

والمقصود به هنا هو مجموعة العوامل الداخلية التي تؤثر في تكيف الشخص بالنسبة للبيئة الخارجية.

وبداية يجب النظر إلى الشخصية ككل، إذا أن تكوينها يأتي نتيجة تفاعل جميع العوامل المكونة للإنسان من عضوية وغريزية ونفسبة، وعلى الجانب الآخر يجب عدم إهمال تأثير البيئة على التكوين النفسي وعلى الشخصية.

ولقد أكدت الدراسات النفسية أهمية الاضطرابات التي تؤدي إلى الخلل النفسى ومن أهم العقد النفسية التي لوحظت لدى الكثير من المجرمين عقدتان هما: الشعور بالظلم والشعور بالنقص، وإقدامه على الجريمة ما هو إلا سلوك طبيعي لرد الظلم الذي يعانيه من قبل المجتمع، أما عقدة الشعور بالنقص فإما أن

تكون راجعة إلى نقص جسماني أو نقص اجتماعي. وكثير ما يصل الخلل النفسي في مصاف الأمراض العقلية المانعة أو المخففة للمسئولية وأحياناً أخرى لا يصل إلى هذه الدرجة.

وينقسم الأشخاص المختلين نفسياً إلى:

أ- الأشخاص القلقين:

وهؤلاء يتصفون بعدم الاستقرار والميل إلى الشجار، وهم دائماً إيجابيين بالنسبة للمسائل التي تثار في وجودهم، وإذا لم تصل أفعالهم إلى حد الجريمة فإنها دائما لا تلقي تأييداً من قبل المجتمع والجرائم التي يرتكبها مثل هؤلاء الأشخاص هي غالباً ضد الأموال وضد الآداب العامة.

ب- الأشخاص المكتئبين:

وهؤلاء على عكس الأشخاص السابقين فهم يتصفون بالهبوط المعنوي، لا يثقون بأنفسهم ولا بالمجتمع، دائماً متشائمون، لا يرون في الحياة سوى الجانب السئ لذلك تسيطر عليهم دائماً الكآبة والحزن.

ج- الأشخاص هوائي المزاج:

وهذه الطائفة تتميز بعدم الاستقرار وسرعة الانفعال من النشاط إلى الخمود ومن السرور إلى الحزن والكآبة وهذه الفئة أيضاً كثيراً ما تجور على الأنظمة والقوانين التي تحكم التنظيم الاجتماعي، وهم كثير ما يرتكبون جرائم من النوع العاطفي وجرائم التسول والتشرد واحتراف الدعارة والسكر والإدمان.

د- الأشخاص الموسوسين:

وهؤلاء نجدهم تسيطر عليهم أفكار معينة تولد فيهم الوسوسة والتردد، وهم عادة يعانون من وطأة الوساوس نتيجة

الإرهاب الذهني في التمحيص الشديد، الأمر الذي قد يوقعهم تحت طائلة المسئولية نتيجة الامتناع.

هـ- الأشخاص المتخوفين:

وهم الذين يسيطر عليهم عنصر الخوف والشعور بعدم الاطمئنان ولذلك ينتاب الفرد شعور بالانفصال عن المجتمع الذي يعيش فيه وتنعدم الثقة بينه وبين المحيطين به. وكثيراً ما يوجد التعارض بين الشخصية ومتطلبات البيئة التي يعيش فيها. وقد ترتكب هذه الفئة الجرائم بمحض الصدفة حينما تثور على الشعور بعدم الثقة وعلى عدم القدرة بين التوفيق بين الرغبات والبيئة التي يعيش فيها.

و- الأشخاص الطموحين:

وهؤلاء قد يوجد عندهم اعتداداً بأنفسهم لا يتفق والواقع، ولذلك فهم يميلون دائماً إلى الكذب واختلاق الوقائع والأنانية الزائدة عن الحد وعادة ما ترتكب هذه الفئة جرائم التغرير بالإناث والتزوير وانتحال الصفة الكاذبة والجرائم الجنسية.

ز- الأشخاص الخيالين:

ولهم بعض الآراء الخيالية التي يعتنقوها ويدافعون عنها بشدة رغم استنكار المجتمع لهم ولذلك فهم يرتكبون بعض الجرائم السياسية والجرائم التي تهدف إلى الإضرار بمصالح المجتمع والجرائم المضرة بأمن الدولة. وفي بعض الأحيان يرتبكون جرائم ضد الآداب العامة عندما يكون الفكر المسيطر عليهم يتنافى مع الأخلاقيات القائمة.

ح- ضعاف الإرادة:

وهذه الصورة (انعدام الإرادة) تتفشى كثيراً بين جمهور المجرمين وهؤلاء الأشخاص تنعدم عندهم القدرة على الخلق والتفكير وسهولة الانقياد إلى الغير وقبول التأثير السريع. ولذلك فإن هؤلاء الأشخاص كثيراً ما ينقادون في جرائم الغير وضعف الإرادة يمكن أن يتوفر لدى الشخص المعتاد الإجرام، كما يمكن أن يتوفر لدى الشخص المجرم بالصدفة. ويفسر الانحراف هنا بضعف الإرادة وضعف المقاومة للإثارة أو الإغراء الذي تمليه البيئة الخارجية.

ط- البرود العاطفي:

وهؤلاء الأشخاص لا يشعرون ولا يأبهون بمشاعر الآخرين ولا يشاركونهم وجدانياً في أحزانهم أو أفراحهم. وهم يتمتعون بالقسوة وعدم الاهتمام بالآخرين. وقد يصل بهم الحال إلى انعدام العاطفة كلياً أو انحرافها كلياً.

ومن هنا إذا كانت العاطفة والمشاركة الوجدانية تدعو الأفراد والجماعات إلى الخلق والإبداع والبناء فعلى النقيض من ذلك فإن البرود العاطفي يدعو إلى تحطيم كل القيم، وهؤلاء الأشخاص يرتبكون الجرائم لأتفه الأسباب وفي سبيل تحقيق غايتهم الشخصية وذلك دون أدنى ضبط معنوي أو أخلاقي.

ظ- الأشخاص المشتككين:

وهذا الخلل قد يصيب أفراد لهم اعتبارهم في المجتمع، وهم إن لم يقدموا على الجريمة خوفاً من العقاب، قد يرتكبوا أفعالاً لا تصل إلى مرحلة التجريم، وتكون مخالفة ومعارضة لقواعد الأخلاق والآداب والقيم التي تسود الجماعة، وهؤلاء عديمي الثقة

في الغير هذه الصورة لا تصل إلى درجة الخلل النفسي إلا عندما تخرج عن المألوف. وتفسر لنا كثيراً من التصرفات الإجرامية مثل الغيرة والانتقام والأخذ بالثأر[٢٠].

٦- النوع:

تبدو أهمية الجنس كعالم مهيئ للجريمة من ناحيتين:

الأول: أن الإجرام يختلف كماً ونوعاً تبعاً للجنس إذا كان مذكراً أو مؤنثاً.

الثانية: إن المرأة نفسها تحكمها أطوار فسيولوجية لابد منها بحكم الطبيعة ولا يخضع لها الرجل.

فمن الناحية الأولى دلت الإحصاءات على أن الجرائم التي ارتكبها الرجال تبلغ في عددها أربعة أو خمسة أضعاف الجرائم التي ترتكبها المرأة. ولكن لا يفوتنا الملاحظة الآتية:

أ- قد تكون المرأة وفي أحيان كثيرة هي الباعث إلى الجريمة.

ب- الفرق العددي الكبير في الجرائم بين الرجل والمرأة قد يقل كثيراً إذا ما اعتبرت أعمال الدعارة ضرباً من الإجرام. نوع من النشاط الإجرامى تتميز به المرأة ويعتبره "لسومير" مثيلاً للنشاط الإجرامي.

ج- إن عدد الجرائم النسائية يتضاعف كلما تخلت المرأة عن حياة المنزل كلية.

د- إن إجرام النساء يفوق إجرام الرجال عدداً وقوة في أحوال القلاقل السياسية وهياج الغوغاء.

٧- السن:

إن مراحل التطور المختلفة للإنسان وما يصاحبها من تغير في التكوين العضوي وما يتبعه من تغيير في البيئة له تأثير في ظاهرة الإجرام.

والسن يصاحبه نوعان من التطور: تطور داخلي يتعلق بالتكوين العضوي والنفسي، وتطور خارجي يتعلق بالبيئة المحيطة بالشخص. ولقد دلت الإحصاءات أن معظم الجرائم تقع من أشخاص يتراوح سنهم بين (١٨ : ٣٠) سنة وتغلب في هذه المرحلة الجرائم العاطفية وجرائم العنف والتهور.

وفي الشيخوخة تعود إلى الظهور الأفعال الفاضحة المخلة بالآداب وتغلب جرائم القذف والسب والنصب والتزوير، وإخفاء الأشياء المتحصلة من جرائم التحريض والفسق، وبالإجمال جرائم يفسرها الضعف الجسماني والفكري والإرادي.

ويمكن القول أن مراحل السن المختلفة ليست إلا عامل من العوامل الموقظة للاستعداد الإجرامي الكامن أصلاً في تكوين الفرد.

٨- الأمراض العضوية والنفسية والعقلية[٢١]:

إن الأمراض أيا كان نوعها لا شك أنها تعمل أثرها في التكوين العضوي والنفسي الذي يؤثر بدوره على التصرفات الاجتماعية.

وإذا كانت الأمراض على اختلافها قد تؤثر تأثيراً مباشراً على تصرفات الفرد الإجرامية، إلا أن لها تأثيراً غير مباشراً أيضاً باعتبارها تؤثر على طاقة الفرد وقدرته الإنتاجية و العمل، وهنا قد يضطر إلى سلوك سبيل الانحراف لتدبير المال اللازم له وإشباع حاجاته المختلفة.

وسنحاول أن نعرض بإيجاز علاقة بعض الأمراض بالسلوك الانحرافي على النحو التالي:

الأمراض العضوية:

وأهم الأمراض العضوية التي تعمل أثرها على تصرفات الشخص الإجرامية هي:

أ- الزهري:

ويحدث هذا المرض نوعاً من الاضطرابات العصبية التي تؤثر على سلوك الفرد وذلك لتأثيره على الجهاز العصبي.

ب- السل:

أثبت "دي توليو" أنه من بين ١٠٠٠ مجرم ما لا يقل عن ٢٠٣ منهم مصاباً بمرض السل كما توصل آخرون إلى وجود نسب عالية من المجرمين تأتي من عائلات مصابة بالسل. وهذا المرض يضعف قدرة الشخص في السيطرة على أفعاله وعلى الدوافع الداخلية.

ج- الحميات:

وتسبب نوعاً من الاضطرابات في الإدراك والإرادة وخاصة في فترة المرض، كما يحدث في امرض التيفود والملاريا والإنفلونزا، والتي على قدر الإصابة بها قد تسبب نوعاً من الهذيان واضطراب في الذاكرة والانتباه والتفكير وهذه الأمراض تظهر في الآثار التي قد ترتب عليها لتأثيرها على المخ.

وأكثر هذه الأمراض تأثيراً هي الحمى المخية لما لها من تأثير على خلايا المخ تؤدي إلى تغيرات في صفات الشخص وطباعه

وذلك لما تتركه من آثار جسمية في الجانب الإرادي والعاطفي للشخصية تتطور على مدى الزمن. وهي كثيراً ما تصيب الشباب.

وهناك أمراض أخرى لها تأثير ضار على الشخص تؤدي نفس ما تؤديه الحمى المخية مثل الالتهاب السحائي(٢٢).

الأمراض النفسية:

وهذا النوع من الأمراض يتصف بالازدواجية في أغراضه ازدواجاً نفسياً وعضوياً أو جسمياً في الوقت ذاته، وأهم تلك الأمراض القلق النفسي والإعياء النفسي.

الأمراض العقلية والعصبية:

وتبدو العلاقة وطيدة بين تلك الأمراض والإجرام، ولعل أنواع المرض العقلي والعصبي وأكثرها تأثيراً على التصرفات الإجرامية للمريض هي: الهستريا والصرع والذهان الدوري والبارانويا والفصام.

٩- إدمان المخدرات والمسكرات:

تجدر الإشارة إلى أنه توجد علاقة قوية بين تعاطي وإدمان المخدرات والمسكرات وبين الأفعال الإجرامية وتزداد هذه العلاقة قوة، لاسيما إذا ما توفر لدى الشخص الذي يتعاطى المخدرات الاستعداد الإجرامي.

وتلعب المخدرات دوراً مباشراً نحو الجريمة لما لها من تأثير نفسي على الشخص يبدو في المظاهر التالية:

أ- توحي المخدرات للشخص أنه أكثر جرأة وإقداماً وتبدد لديه المخاوف وعليه يصبح أكثر قدرة على ارتكاب السلوك الإجرامي.

ب- المخدرات تحرك الدوافع الغريزية لدى الفرد وتقلل من قدرة الشخص على تنظيم إشباع أو كبت جموح غرائزه. وفي الوقت نفسه تقلل من القدرة على سيطرته على إرادته وتقل لديه الإدراك والتمييز.

ج- يرتكب مدمنوا المخدرات إلى جانب جرائم العنف كذلك جرائم الاعتداء على العرض وجرائم التشرد والإهمال وخاصة حوادث المرور.

د- يؤدي إدمان الشخص للمخدرات إلى الأصابة بالأمراض النفسية أو العقلية وقد تكون هذه الأمراض عاملاً دافعاً إلى السلوك الإجرامي.

هـ- إدمان المخدرات يؤدي إلى سوء حالة الشخص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وتكون دافعاً إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

و- تقلل من قدرة الشخص على الإنتاجية والعمل والعطاء وبالتالي سوء أحواله وكذا الإصابة بالأمراض.

ثانياً: العوامل البيئية المؤدية للانحراف:

تعتبر العوامل البيئية عبارة عن مجموعة الظروف الخارجية المختلفة التي تحيط بظاهرة معينة وتؤثر فيها. والبيئة إذن هي فكرة نسبية وذلك لأنها تتحدد وفقاً للظاهرة المطلوب دراستها على حده.

وينتج عن صفة النسبية هذه أن لكل شخص بيئته الخاصة به والتي تختلف عن بيئة الآخرين. كذلك كل فعل إنساني له بيئته التي يتم بها عن فعل آخر، فالظروف التي تدفع الشخص إلى ارتكاب فعل معين قد لا تؤثر فيه ولا تدفعه لارتكاب ذات الفعل في زمن آخر.

وصفة النسبية التي تختص بها البيئة تطل بنا على الصفة الثانية التي تختص بها البيئة ألا وهي: يجب النظر إلى البيئة بوصفها كل لا يقبل التجزئة[٢٣].

وتنقسم البيئة إلى أنواع هي:

١- البيئة العامة:

ويقصد بها مجموع العوامل والظروف الخارجية التي تحيط بظاهرة الانحراف في المجتمع وتؤثر فيها بالزيادة أو النقصان، وتنقسم هذه البيئة إلى عوامل طبيعية وعوامل اجتماعية:

أ- العوامل الطبيعية:

ويقصد بها مجموعة القوى والظواهر الطبيعية التي تحيط بالإنسان والتي تتعلق بالمناخ والتربة والمكان.

والواقع أن العوامل الطبيعية أو البيئة الطبيعية تؤثر على ظاهرة الإجرام عن طريق التغيرات التي تحدثها في نفسية الإنسان وتؤثر بالتبعية على تكوين الشخصية بصفة عامة.

ب- العوامل الاجتماعية:

ويقصد بها مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها المختلفة وما يسودها من قيم ومعتقدات تؤثر في عاداتها وتقاليدها. ومجموع تلك الظروف يكون البيئة الاجتماعية.

ويمكن أن تقسم العوامل والظروف التي تتكون منها البيئة الاجتماعية إلى ثلاث جوانب هي: العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية والعوامل السياسية ويضاف إلى هذه العوامل المحيط الاجتماعي المباشر وهو محيط الأسرة والعائلة الصغيرة والتي يمكن حصرها في الآتي:

التفكك الأسري:

الأسرة الطبيعية هي وحدة اجتماعية مصغرة[٢٤] من المجتمع، تقوم على أساس رابطة شرعية وقانونية بين طرفين أو أكثر من أطراف المجتمع، بحيث يؤدي كل طرف دوراً وظيفياً واجتماعياً محدداً نظاماً وعرفاً، وتسهم الأسرة في ضمان صحة الأطفال الجسمية والعقلية، كما تسهم في تربية دينية وخلقية سليمة من خلال الإشراف التربوي الصحيح، بالإضافة إلى إيجاد الفهم الصحيح للمشكلات بفضل علاقاتها الخاصة مع غيرها من نظم وعلاقات اجتماعية[٢٥].

فالأسرة هي الوسط الاجتماعي المفروض على الإنسان منذ ولادته وطفولته، لأنها أول وسط اجتماعي ينشأ فيه الطفل[٢٦]، وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع فيكون الفرد سوياً إذا كانت أسرته سوية متماسكة يسودها الود والتفاهم بين الوالدين وتسودها القيم الخلقية والدينية التي يتشبع بها الطفل، فينشأ على خلق وقدرة في سلوكه وعلاقته مع والديه وإخوانه داخل الأسرة. وعلى العكس يكون الإنسان غير سوي إذا كانت الأسرة مفككة لأي سبب كان.

فالأسرة تؤدي دوراً مهماً من حيث كونها البيئة التي يتلقى فيها الطفل خبراته الأولى وتربيته وتوجيهه، والدور الوظيفي للأسرة له تأثير بالغ في حياة أفرادها وسلوكهم وتفكيرهم واتجاهاتهم، فالطريقة التي تنتظم بها الأسرة أسلوب الحماية والرعاية والتعليم لأفرادها، وطريقتها في الوفاء بحاجات أعضائها الجسدية والفكرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة العلاقات السائدة وخصائصها، وأسلوب رعاية الوالدين

وسلوكهما مع الطفل، كلها عوامل تعمل على تعزيز وتدعيم النمو الجسدي والعقلي والانفعالي والاجتماعي لأفرادها. ولهذا تعد الأسرة من أهم الجماعات الأولية التي تعالجها بحوث الجريمة، فأي خلل أو اضطراب يصيب الأسرة ويعيقها عن أداء رسالتها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل، يؤدي غالباً إلى حالات من الانحراف والإجرام[٢٧]، كذلك يؤثر مسكن الأسرة وما يحيط به وكيفية تأثير قضاء وقت الفراغ على السلوك الإجرامي[٢٨] للفرد في مطلع حياته. ففي هذا المكان[٢٩] يبدأ بناء شخصية الطفل أو "الأنا العليا" من النفس البشرية، التي تحتوي على المبادئ السامية والقيم الدينية والخلقية والاجتماعية، وغياب دور الأب في تكوين ملكات الجانب العاطفي لدى الطفل لها دور حاسم في اتجاه الشخص نحو مخالفة السلوك القويم وحدوث الانحراف. وقد يرى الابن أباه يمارس سلوكاً عنيفاً أو شجاراً دائماً أو اعتداء متواصلاً من أحد الأبوين على الآخر، وهي صور من القسوة تغلف حياة الأسرة، فينشأ الطفل مشبعاً بهذا الشعور، ويكتسب سلوكاً إجرامياً عن طريق التقليد. كما يؤدي غياب الأب عن أسرته إلى غياب الحد الأدنى من النزعة الاجتماعية والتهذيب الضروري لحسن التأقلم مع المجتمع، كما يؤدي إسراف الأبوين في الحنان والتدليل الزائد للطفل أو القسوة والحرمان من مطالبه الضرورية إلى سلوك الفرد سلوكاً إجرامياً. وهناك أشكال عددية في الأسرة تؤدي لانتشار الانحراف. كالطلاق أو الهجرة أو المشاجرات الدائمة التي تفقد الصغار شعورهم بالأمن أو عوامل الثقة والطمأنينة فينزعون إلى الهرب من المدرسة أو المنزل كنتيجة لهذا القلق أو سعياً وراء إشباع حاجتهم التي لم تشبع.

العوامل الاقتصادية:

العوامل الاقتصادية ليست قاصرة في تأثيرها على الكبار البالغين، وإنما هي تؤثر أيضاً على الأطفال الصغار تأثيراً مباشراً، من حيث الإشباع الحرمان، أو الإهمال والرعاية، أو الشعور بالأمن وفقدانه، ومن ناحية أخرى نتيجة للسمات الشخصية التي نمت عند الوالدين، وتمثلها أبناؤها الصغار فالكبار هم القدوة والمثل الأعلى لهم.

وعلى ذلك فالنظام الاقتصادي بوجه عام يلعب دوراً كبيراً في تحديد نمط الشخصية، وهو في بعض الحالات ذو دلالة حاسمة، وبالرغم من أن الدراسات التي أجريت على علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث لم تصل إلى نتائج حاسمة، إلا أن الملاحظات المطردة تؤكد أن جانباً كبيراً من الأحداث المنحرفين يجدون مجالات التفريخ في المناطق المتخلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية غير ملائمة، ومع غيره من العوامل الأخرى في أحداث الانحراف ولهذا لا يمكن إغفال هذا العامل كمقوم أساسي من المقومات البيئية الاجتماعية في الانحراف، فالفقر وأن كان تأثيره في الانحراف بصورة مباشرة، لا يظهر إلا بوجود انهيار سابق أو لاحق في المقومات الأخلاقية العامة، إلا أنه يعتبر العامل المساعد في ظهور الانحراف مع كثير من العوامل الأخرى ومعنى هذا أن غياب هذا العامل يمكن أن يحجب الانحراف عن الظهور إذا ما أمكن علاج العوامل الأخرى أو التخفيف من حدتها[٣٠].

د- عوامل مرتبطة بالمدرسة :

تعتبر المدرسة الحلقة الوسيطة بين مجتمع الأسرة الضيق ومجتمع الحياة الواسع، ففي الأسرة يتعامل الحدث مع أفراد قلائل، وعندما تستقبل المدرسة هذا الناشئ، فإنه يواجه مجتمعاً جديداً، يتميز عن مجتمع الأسرة بكبر حجمه، وغرابة تكوينه فهو يضم أفراداً لا يشاركون حياته الأسرية، ولا يتعاملون معه بالأسلوب الذي ألفه، فتواجهه قيود جديدة، ولابد أن يواجه الناشئ الصغير قسطاً من عدم التكيف في بداية عهده بمجتمع المدرسة، فإذا ما تلقفته الأيدي الواعية من المربين والأخصائيين الاجتماعيين، فإنه سرعان ما يجتاز هذه الحواجز ويتكيف للجو المدرسي وللنظم المدرسية، وتصبح المدرس مجتمعاً يرتبط باهتمامات لا تقل في قوتها عن اهتماماته الأسرية، وتتميز عملية إعداد الصغار للتكيف مع المدرسة بأنها أشق العمليات الاجتماعية وأهمها في الوقت ذاته، فهي تحتاج إلى دراسة عميقة لكل طفل على حدة للجو المدرسي الذي يحيط به، والتعرف على الحاجات الفعلية له، ومتابعة الآثار العميقة في سلوكه وتصرفاته للوقوف على المعوقات التي صادفته في مجال الأسرة ودرجة عمقها في حياته، فالطفل يصل إلى المدرسة، وهو محمل بشحنات انفعالية خاصة تعوق من سيره المدرسي، فإذا لم يجد التوجيه والرعاية الكافية من جهة وإذا اصطدم بأوامر والتزامات قاسية من جهة أخرى، فقد ينحرف عن النظام المدرسي، ويظهر ذلك في صورة أو أكثر مما يلي:

(الهروب من المدرسة، الغياب المطرد أو التأخر عن المواعيد الدراسية، التخلف الدراسي، الانحراف داخل البيئة المدرسية).

ومعنى هذا أن المدرسة قد تشكل عاملاً من العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث.

هـ- عوامل مرتبطة بوسائل الإعلام:

لازالت السينما والتليفزيون والصحافة والكتب والراديو وأفلام الفيديو، من وسائل التسلية والترفيه عند الأحداث الصغار، أكثر منها وسائل للثقافة والتربية الأخلاقية والاجتماعية، وقد اختلف الرأي حول تلك الوسائل فيما يتعلق بمدى علاقتها بانحراف الصغار إذا لم تكن مرتكزة على أسس سليمة في طريقة ما تعرض أو في مضمون المادة المعروضة، غير أن علماء النفس والاجتماع قد انتبهوا لها أخيراً وتوصلوا إلى أهميتها في التأثير على نفوس الصغار، سواء من الناحية الوقائية أو العلاجية، حتى أن كثيراً من الدول قد أخذت في توجيه هذه الوسائل توجيهاً قانونياً وثقافياً، مع الرقابة التامة، لكي يتفادى المجتمع مضارها على النشئ، وحتى تستغل أحسن استغلال ممكن لفائدة الصغار أو الكبار.

و- عوامل متصلة بالتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة:

كثيراً ما نجد في الأسرة الواحدة أنماطاً متعددة من الثقافة وكل فرد في الأسرة يتلقي عن والديه عادات وتقاليد وقيم معايير، قد تختلف عما يتلقاه خارج الأسرة، هذا فضلا عن قيم الآباء ومعاييرهم الخاصة بالحياة في الماضي، والتي يلاحظها الأبناء في سلوك آبائهم وتفكيرهم، ثم يجدون عكسها تماماً في المجالات الأخرى من حياتهم أو حين يلاحظ الصغار آبائهم متناقضين يعتقدون شيئاً ويفعلون شيئاً آخر تضطرهم إليه ظروف حياتهم الجارية.

والصغير في الأسرة حائر بين هذه القيم والمعايير المتناقضة قد يقع في الخطأ أو السلوك الشاذ، في نظر أحد شقي الصراع من القيم المتعارضة، فيلقي التأنيب أو التحقير أو العقاب، وهنا قد يشعر بالظلم، والقلق، وعدم الشعور بالأمن، ومن ثم السخط وسوء العلاقة بينه وبين أسرته، فيبغض الحياة في المنزل ويعمل على الفرار منها واللجوء إلى الشارع، ويعبر عن نفسه بشتى الطرق المنحرفة لخفض توتره وقلقه.

التغيرات الحضارية والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع:

"إن السلوك سواء منه العادي أو المنحرف الذي يندرج تحته الجناح هو نتيجة علاقات متبادلة ديناميكية مستمرة بين الفرد بكل صفاته الجسمانية والنفسية والاجتماعية والوسط الذي عاش فيه وتعرض له طيلة حياته أو أن الباحث في محاولته لأن ينفذ إلى أسرار السلوك الإنساني يحاول أن يصل إلى مجموعة من المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تلعب دوراً ذا مغزى في نشأة السلوك المختلف عن المثل الثقافية الثابتة وعند العلاج يحاول الباحث الاجتماعي أو المعالج أن يخفف من الآلام أو يعدل من الظروف المحيطة بالحالة ويسبب النقص الخطير في المعلومات والأساليب قل تأثير هذه الإجراءات الملطفة التي تهدف إلى إعادة الفرد إلى حسن التكيف فأصبحت غير مجدية وفاشلة.

ومهما كان الهدف الذي يسعى إليه المعالج نبيلاً فإن علاجه ليس حلاً لمشاكل الجناح أو الجريمة. فإن مشاكل سوء التكيف ذات جذور عميقة في بناء المجتمع ووظيفته بحيث لا يمكن التعامل معها بالأساليب العلاجية المستخدمة كما أننا عند البحث عن الأسباب ذات المغزى في حياة الفرد لا نصل في بحثنا إلا

للقشرة الخارجية لاضطرابات أخرى عميقة وأن المجتمع لا تتأثر فيه معدلات خرق القانون وما يصاحبها من فوضى باستخدام الأساليب العلاجية، وأن وظيفة المعالج ليس التتبع للأسباب الأساسية العريضة للسلوك المضاد للمجتمع ولكن وظيفته الحقيقية هي علاج النتائج المترتبة على ذلك(٣١).

إن العوامل الدافعة للجناح وهي توجد بصفة عميقة في الثقافة تتطلب أن يبحث الإنسان بعمق أكثر ويتحكم تحكماً أكبر وأن المجتمع على ما يبدو سوف يستمر في خلق المجرمين وتدل جميع القرائن في الواقع على أن إعدادهم وعنفهم سوف يستمر ويتزايد.

وإن الجناح هو نتيجة لتعقد الثقافة الحديثة ومقدرة الإنسان المحدودة على التكيف وعوامل النقص البنائية والوظيفية لديه تحد من مقدرته على مواجهة تعقد الثقافة والتكيف معاً. صحيح أنه في بعض الحالات قد يتمكن قليل من البشر من مواءمة أنفسهم بدرجة كافية لمستوى حضاري أرفع إلا أن تنظيم المجتمع يزداد تعقيداً مما يضطر نسبة كبيرة من السكان أن ينهزموا في صراعهم ولا يستطيعون أن يحافظوا على التكامل الشخصي والتكيف الاجتماعي ويبذل البشر محاولات غير مجدية ليجتازوا حدود التكيف فينهزم من هو غير متزن ومن هو شديد الحساسية بسرعة في ذلك الصراع ويعبرون عن فشلهم بإعراض متنوعة مثل الأمراض العصبية والانتحار والجنون وإدمان الخمور وخرق القانون.

وعندما يزيد تعقد الحضارة بدرجة أكبر فإن البعض الآخر يترنح ويسقط وأن المدنية تتطلب تطبيقاً كثيفاً للفرد

حتى يستطيع أن يواجه المتطلبات المتعددة وكلما زاد التعقيد كلما تحطم الفرد تحت وطأة الضغوط المكثفة.

إن المتطلبات الطبقية تزيد من مقدرة الفرد الطبيعية عن التكيف ويأتي الإنسان إلى مرحلة يعد فيها الشذوذ حسب المثل السائدة للتكيف الصحيح أمراً عادياً.

وإن مشاكل التكيف التي تنتج عن تعقد التراث الاجتماعي تزداد خطراً نتيجة للسرعة التي يسير بها التغير الاجتماعي المعاصر وإن التغير في الأفكار والاتجاهات والسلوك في أمريكا القرن العشرين يقترب كثيراً من الثورة وأن التغير في القيم وأساليب المعيشة نتيجة لمراحل التصنيع والتحضر قد سارت بسرعة نتيجة الحروب الحديثة المدمرة وكانت النتيجة أن فقدت الثقافة استقرارها وأصبح الإنسان أقل استعداداً وأقل خلقاً وزادت مشاكل التكيف بزيادة الحركة الحديثة المعاصرة فهناك تحركات سريعة ومستمرة في الآفاق والعمل والرفاق والطبقة الاجتماعية مما حرم الفرد من التجانس والأمان فقدت جذوره وولاءاته وقيمه.

وإن المراهق اليوم ينتبه ليجد عالماً يختلف عن عالم طفولته ويكتشف أنه لم يعد الإعداد الجيد لهذا العالم وفي شبابه يواجه عالم لا يعرفه ولا يمكنه أن يفهمه فيشعر بأنه منبوذ وأن البناء الاجتماعي يطحنه دون رحمه وأن الإنسان لا يشعر باختلافه عما حوله وكأنه خرج من الكهف كل ذلك كان نتيجة التقدم السريع الذي يحطم البشر الضعفاء ويزيد من قوة الآلة وإذا كان صحيحاً ما يقال إن الإنسان يدرب اليوم على التكيف بطريقة شاملة فإنه يكتسب هذه المرونة على حساب ما يخسره من الاستقرار والقوة وأن

أنماط المؤسسات الثقافية المختلفة تتحرك بسرعة كبيرة وبمعدلات مختلفة وفي اتجاهات مختلفة تتحرك من اتجاهات واحدة إلى اتجاهات غير متجانسة ومنقسمة ويستعمل علماء الاجتماع أحياناً الاصطلاح الخاص (بالبروفسور أوجبرن التخلف الثقافي) ويعبر بذلك في اتجاه الثقافة في بعض أجزائها وبخاصة الجزء المادي إلى أن تتقدم تاركة خلفها الأقسام الأخرى (الأقسام غير المادية) وهذا المفهوم مفيد في نواحي عديدة إلا أن عدم تكيف الإنسان يعكس موقفاً ثقافياً أكثر تعقيداً إذ أن النزعات والأنماط الثقافية في اختلافاتها النوعية لا يمكن أن نتوقع منها أن تتحرك في خطوط واحدة. وأن القيم والأسس الريفية لا تتغير بنفس سرعة النمو الاقتصادي والسياسي كما أن الثبات النسبي للمثل غير المادية يعد ذات قيمة في تحديد وتوجيه التغير المادي. وأن الاتجاهات والنزعات تنشأ بسرعات مختلفة في الثقافة وكثيراً منها يسير بسرعة في عالمنا المعاصر.

وتنشأ المشكلات نتيجة لاختلاف معدل السرعة ومن المفروض أن يكون هناك بعض التوافق بين النزعات الثقافية وهذا ما لا يحدث.

وإن فكرة أن النزعات الثقافية تتقدم بسرعة عن غيرها هي لسوء الحظ نوعاً من التبسيط الزائد لحقائق التغير الاجتماعي إذ أن الأنماط والنزعات والمؤسسات في المجتمع تتحرك في اتجاهات مختلفة مما ينتج عدم التوافق داخل هذه المؤسسات نفسها وبينها وبين بعضها فيشعر الإنسان بالإحباط في محاولاته وتكييف نفسه مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة وما يصاحبها من أنشطة اجتماعية ومتطلبات.

وبذلك يصبح التكيف معها مستحيلاً وأن التكامل ربما يتحقق إذا ضيقنا وحددنا المناطق الثقافية التي يستجيب لها الفرد بأن يحاول الشخص أن يكيف نفسه مع مجموعة محددة من القيم الدينية أو المعايير الأسرية الضيقة.

وهو إذ فعل ذلك فإن مقدرته على التكيف أو إقامة علاقات اجتماعية مع غيره تكون أمراً مشكوكاً فيه.

وإن الشخص العادل المتكيف اجتماعياً يكون من ناحية أخرى منفصلاً عن المجتمع وغير متكيف معه، وعدم التكامل هذا لدى الأفراد يعبر عن نفسه في أشكال الجناح والجريمة وغيرها من أنماط السلوك السيئة.

إن صراعات الثقافة تعبر عن نفسها في صورة صراعات شخصية والحل الوحيد والأساسي لهذه المعضلة يتطلب مجهودات موسعة لتبسيط وتجانس الثقافة وإذا نجح هذا الحل فإن هذه نفسها سوف لا تكون متوافقة مع الرغبات والأهداف السائدة التي يسعى الإنسان المعاصر إلى تحقيقها وبهذا فإن الإنسان المعاصر يتحمل مستويات مختلفة من القلق والانحلال الخلقي حتى يستطيع أن يستمتع بثمار الثقافة المعقدة المتطورة المادية.

لقد فقدت أساليب الضبط الاجتماعي مقدرتها وفعالياتها على الأفراد ولم يعد لهم أثر فعال على تنظيم سلوكهم وهذا ينطبق دون شك على القوانين التي توجه إلى رفاهية وتضامن وحماية المجتمع ككل.

أن الجناح يمثل إلى أي مدى وصل الضعف في المعايير القانونية والأخلاقية والتقليدية فأصبحت عقوباتها غير مجدية

ومن الصعب أن نفهم كيف لا يقابل الخرق المستمر للقانون بإحياء وتجديد لأنماط التحكم الاجتماعي المختلفة. وتنتقل المسئولية، مسئولية هذا الضبط الاجتماعي أكثر فأكثر إلى الدولة وإلى المحاكم الإقليمية للسلوك.

إن الفرد الذي يواجه بالعديد من الأشياء المتناقضة لا يستطيع أن يسعى إلى التكامل وقد يعبر عن إحتقاره لكل هذه الأشياء جميعاً، إذا لم يجد وازعاً داخلياً في نفسه وكانت تنقصه السلطة الأسرية الصادقة وفي غياب مثل هذه السلطة وغياب سيطرة المجتمع ينشأ جيل من أشباه السيكوباتيين تعوزهم العاطفة والإرادة والخلق وتميل الأسرة إلى هذا الاتجاه الفوضوي إذا أن الآباء الذين يعانون دائماً من الارتباك وعدم التكامل ينقلون هذه الأمراض إلى أبناءهم وبعض المتطرفين منهم ممن ينقلون إلى أبنائهم التهرب من السلطة وروح التخلص من الضغط ومع عدم كفاية أساليب الضبط الاجتماعي فقد نشأت أيضاً نزعة عارمة لمقاومة السلطة وهذه هي بذور الفوضى التقليدية كجزء من التراث الأمريكي السياسي.

والتركيز الخاطئ على الفردية والحرية الشخصية التي تصبح بسهولة مبرراً للتدهور الاجتماعي وأن كانوا أساساً مصدر القوة للفرد والمجتمع، إذ أنها ليست حرية فوضوية غير مقيدة ولكنها حرية منظمة تتحدد فيها حقوق الفرد بناءاً على واجباته ومسئوليته تجاه مواطنيه في المجتمع، إن هذه القيود والمسئوليات يجب أن تنمو كلما زاد التعقيد والتغير في المجتمع وتجاهلنا لهذه الحقائق البسيطة يؤدي إلى مزيد من الصراعات الجماعية والفردية وإلى حرب الجناح وأنانيته الموجهة إلى الدولة والقانون وإلى العصابات الأخرى التي تعتدي على الفرد وممتلكات الآخرين.

أن طفل اليوم ينشأ دون ولاء أو قيم وينقصه دفئ العلاقات الذي نلمسه في المجتمعات الريفية فلا يعرف جيرانه ولا يكترث بحقوقهم ولا مصالحهم (٣٢).

إن الأنانية والاهتمام بمصالح الفرد الشخصية فقط هي القوة الدافعة المعاصرة للسلوك المناهض للمجتمع الذي يميز الجناح فليس لديه قانون يمنعه ويضبط سلوكه وقيمه تمتاز بالمرونة لدرجة كبيرة تتيح له أن يبرر كل ما يقوم به من سلوك ولمحاربة هذه القوى فنحن بحاجة إلى نظام للضوابط متكامل وصارم يبدأ من الأسرة وبهذا وحده نستطيع أن نتجنب الاتجاه المستمر لمخالفة القانون، ولكن كيف يمكن أن تقوم هذه المعايير وتنمو وتنتقل.

إن سوء التنظيم الاجتماعي ينتج من عدم الاستقرار الثقافي والتغير الاجتماعي السريع والحراك والصراع بين الأنماط الاجتماعية وغياب نظام للضبط المؤثر ولا يكون علاج هذه الحالات باستخدام الوسائل الملطفة التي نوجهها إلى هؤلاء المنحرفين ولابد من بعض الإجراءات التي تتضمن التخطيط الكفء والتنظيم الذي يهدف إلى تطوير التنظيم الاجتماعي ولكن الإنسان لم يتعلم حتى الآن الطرق التي يستطيع أن يستخدمها بنجاح لتحقيق هذا الضبط وبدلاً من أن يسعى الإنسان لهذا التخطيط فإنه يبذل محاولات ساذجة ليعرض بها عن سوء التنظيم الثقافي وانعدام الضبط الاجتماعي بزيادة الاعتماد على القانون كوسيلة للعلاج وهذا الاعتماد على القانون يبدو أنه أمر لا يخلو من الواقعية.

ويتضح في هذا الجانب أثر التغيرات المجتمعية من تولد الصراعات المصاحبة لهذه المتغيرات حيث يترك هذا التغير آثاره في الجوانب المعنوية بالذات حيث يجد الفرد نفسه في صراع فيما بين القديم والجديد بين ما هو جبل عليه في الجماعات المرجعية من معايير تقليدية وقيم يتمسك بها وبين الجديد الغريب.

ودائماً يميل الناس لكل ما هو قديم اعتادوا عليه ويتخوفون من كل ما هو جديد ذلك أنه يصطحب القديم مشاعر الأمن والطمأنينة أما الجديد فهو غامض مجهول غير مستقر مثير في النفوس والتوتر والقلق.

ونتيجة هذا يقع بعض من الناس فريسة الصراع بين القديم والجديد وبالتالي ضحية للانحراف وسوء التوافق في شتى صوره وأشكاله.

وإذا كان الكبار يتعرضون لها الصراع فما بالنا والأطفال الصغار الذين يشعرون بالحيرة نتيجة تناقض القيم والمعايير المختلفة.

والتناقض بين قيم الآباء وقيم الجيل الذي ينتمون إليه وبين معايير الآباء والمعلمين وبين أسلوب حياة المنزل والمدرسة والمجتمع الخارجي بمظاهره الحضارية وبين تناقض القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية في الأسرة وبين القيم السائدة في مدرسته وبين أقرانه، ونتيجة هذه القيم المتناقضة يتعرض الطفل للتأنيب أو العقاب ويشعر بالقلق وسوء العلاقة بينه وبين أسرته فيكره حياة البيت ويعمل على الهروب منه والالتجاء إلى الشارع ويبدأ يعبر عن نفسه بشتى الطرق المنحرفة ليخفف من قلقه وتوتره.

ويتضح الصراع أيضاً نتيجة لتفاوت المستويات الاجتماعية لكل طبقة من طبقات المجتمع حيث أن لكل منها قيمها الثقافية وإمكانياتها المادية ومعاييرها الأخلاقية وخروج الفرد عن هذه القيم يعتبر سلوكاً غير مرغوب فيه فهناك بعض التقاليد ذات الصلة بالجريمة وضارة بتنشئة الأحداث ومن أهمها الأخذ بالثأر والانتقام للعرض والحساسية المبالغ فيها بالنسبة لمفهوم الكرامة.

فإن الأم قد ترضع طفلها وتنشئه على الأخذ بثأر أبيه وهي عالمة بأنها قد تفقده هو الآخر فما يكاد يصلب عوده حتى يكون الثأر أو ما يأتيه ثم ينتهي إلى السجن أو المشنقة ومن قوة الثأر أنه لا يسقط بالزمن ولا تمحوه السنوات الطويلة وقد يتربص صاحب الثأر بغريمه سنوات طوال ويظل مستحكماً بين فريقين يتبادلان القتل حتى لا يكاد يبقى فيهم شاب أو رجل وهذه عادة مازالت سائدة بصورة خاصة في صعيد مصر.

وبالإضافة إلى ما تغرسه التنشئة الاجتماعية من معايير أسرية ربما قد تختلف على حد المثال السابق مع المبادئ الدينية أولاً والمعايير المجتمعية ثانياً، فإننا نجد وكما أوضحت وأشارت معظم الأبحاث العلمية سواء في مصر أو الخارج أثر التقدم المجتمعي والتغيرات الحضارية كالتصنيع خاصة التصنيع السريع غير المتدرج يمشي في ركابها ظاهرة الجريمة وجناح الأحداث وتشردهم خاصة الجرائم المادية بهدف الكسب المالي مثل السرقة والتزوير والتزييف والاختلاس والرشوة على عكس ما هو منتشر في الريف من جرائم انتقامية بهدف الإيذاء والاعتداء والانتقام دون مبالاة بكسب أو مال مثل القتل والضرب المفضي إلى الموت أو عاهة الحريق والإتلاف والتسمم والتهديد.. إلخ.

وكذلك ينتشر في البيئات المصنعة ذات الإسكان الحضري جرائم الفسق وهتك العرض على عكس ما هو في الريف الذي يصيبه من هذه الجرائم وذلك لزيادة وسائل الترويح التجاري المنحرف وضعف الوازع الديني في المدينة المصنعة عن القرية.

ويرجع زيادة الجرائم الانتقامية في الريف إلى انتشار تقاليد الثأر والعرض والحساسية المسرفة في فهم الكرامة الشخصية التي أوضحناها كأسلوب للتنشئة الاجتماعية الأسرية التي ينطبع بها الأطفال داخل المنزل كما هو الحال في مصر مثلاً وكذلك الدور الذي تلعبه الأرض في حياة أهل الريف من ارتباط عاطفي بها وما يلحق بالأرض من مواشي وأدوات زراعية فهي مصدر الرزق الرئيسي في الريف ومن هنا كان أي اعتداء أو نزاع على الأرض وما يلحق بها مدعاة إلى الإقدام على ارتكاب الجرائم ونشوب المعارك التي تتجاوز المعقول فيما بين الفلاحين البالغين وبالتالي تأثر الصغار بهذه الجرائم إما عن طريق التقمص وأحياناً التدريب المباشر.

وهناك أيضاً بعض الانعكاسات السلبية والمؤدية للانحراف المتولدة من وسيلة التفاهم والتعبير فاللغة قد يحدث بسببها نوعاً من الانحراف حينما تتباين اللغة واللهجة داخل المجتمع الواحد فهذا الطفل الذي نشأ في الريف فهو قد تعلم لغة وأسلوب للتعبير يختلف عن أسلوب وتعبير الآخرين في بيئات أخرى.

فإذا انتقل هذا الطفل إلى هذه البيئات يجد نفسه في صراع بين ولائه لأسرته وبين أن يكون عضواً مقبولاً في الجماعات التي يعيش فيها خارج الأسرة وهذا قد يعرضه للقلق والاضطراب ويؤدي

به للانطواء أو قد يؤدي به إلى ممارسة أنماط من السلوك الشاذ كنوع من التخفيف من الصراع المصاحب لهذه التغيرات المجتمعية.

أيضاً هناك صراعاً نفسياً متأتياً من خلال تناقض المعايير والقيم الأخلاقية فبعض الأطفال الذي تصدر منهم بعض أنماط السلوك الشاذ استناداً إلى أنماط أسرهم التي ينتمون إليها أنها تمثل قيماً أسرية ولا يعتبرون هذه الأنماط السلوكية من وجهة نظرهم أنها خارجة عن القيم والمعايير الخلقية كالطفل الذي يدفعه والده في تجارة المخدرات ويجد الطفل في هذا صراعاً بين إرضاء والده وبين تجريم المجتمع لهذا السلوك باعتباره خروجاً عن الأخلاق.

وهذه صور لبعض من الجوانب التي توجد صراعاً يعاني منه الطفل وتؤدي به إلى الاضطراب والقلق وتنقله إلى السلوك المنحرف المنافس للقيم والمعايير المجتمعية والأخلاقية والدينية نتيجة الصراع والتناقض المترتب على التغيرات المجتمعية[٣٣].

"ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الذين يسقطون في هذا الصراع وفي تيار الحضارة الجارف هم فقط المجانين وضعاف العقول والجهلاء والأغبياء أن مواهبهم العقلية والجسمية أقل نسبياً من مواهب غيرهم فيه كذلك كثير من الأفراد ذوي المواهب الخارقة والمجرمين والعاملين على حين قد ينجح فيه بعض المجانين والجهلاء والأغبياء لأن مثل هذا التطور السريع من شأنه أن يزيد من الدور الذي يلعبه كل من الحظ والصدفة في الحياة الاجتماعية.

ولكن ثمة وجهاً آخر لهذا الموضوع يهمنا كمصريين أي كأناس يعيشون في جماعة تسير على عادات وتقاليد شرقية متأصلة وقديمة فيها وفي نفس الوقت فتحت أبوابها لتيارات

الحضارة والثقافة الغربيتين وذلك أنه نتج عن ذلك التأثر بكلتا الثقافتين الشرقية والغربية أن تطورت النظم والأفكار الاجتماعية في مصر ولكن بشكل متفاوت مما أدى إلى وجود هوات اجتماعية عميقة وبالتالي إلى حدوث ظواهر اجتماعية إجرامية نتيجة لعدم التناسق بين التطور الذي أصاب النظم والأفكار المختلفة.

فانطلاق المرأة إلى المجتمع الخارجي على سبيل المثال خروج المرأة إلى العمل وما يترتب على ذلك من مسئوليات وتبعات تأخذ جانباً من الوقت كان مفروضاً تحديده للمنزل ولأفراد الأسرة هذا بالإضافة لإحساس المرأة بشخصية ندية بالزوج كل هذا له انعكاساته على الجو الأسري خاصة إذا لم يكن هناك تغير في مفاهيم الزوج بالدور الذي تقوم به المرأة والمسئوليات والتبعات الملقاة عليها قد يؤدي إلى شبكة من العلاقات السيئة فيما بين الزوج وزوجته بما يؤدي بدوره إلى انعكاس سئ على الأطفال بالمنزل قد يلجأهم إلى المجتمع الخارجي بعيداً عن الاضطرابات والقلق الذي يجدوه في الأسرة[٣٤].

كل هذا يلجأهم إلى الانخراط في الجماعات الخارجية المنحرفة ويؤدي بهم إلى القيام بسلوك غير اجتماعي ومنافي للقيم والتقاليد المجتمعية السائدة وهذا يتطلب تطور في العقليات وتغيير المفاهيم والأفكار بما يتمشى والنظم المختلفة حيث يحدث نوعاً من التوازن المجتمعي "والمدخل المتبع يجب أن نعمل معهم وأن نكرس خبراتنا الطويلة في العمل معهم ويجب أن نقوم بالمقابلات مع الأحداث في الشوارع ليس للقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة أو مكاتب البوليس ولكن لنتناقش مع جماعات الصغار ومع آبائهم.

ويتضح من هذا أن "مشكلة انحراف الأحداث لا تنحصر إلا في قلة الجهود المبذولة تجاه تصحيح ثقافة المنحرف نفسه"[٣٥].

رابعاً : الجريمة وتأثيرها على المجتمع والفرد.

الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، تتصل بالبناء الاجتماعي وبحياة الناس[٣٦]. ولها أضرار جسيمة، وتكاليف باهظة، وآثار تنعكس على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان. فالجريمة تسبب خسائر في الأرواح والممتلكات والأموال، وتعيق حركة الإنسان، وتبعث الخوف والقلق في النفوس، وتؤثر في الثقة برجل الأمن، ومن ثم تؤثر في الثقة العامة بالدولة وسيادتها، فيتزعزع الاستقرار الاجتماعي، وفوق ذلك كله تأخذ الجريمة كثيراً من إمكانات الدولة المادية والبشرية التي تسخرها لمواجهتها.

فالجريمة - بهذا الحجم من الأضرار التي تلحقها بأفراد المجتمع كافة دون تمييز في الحاضر والمستقبل – لا ينبغي النظر إليها من زاوية القانون الجنائي فحسب، بل ينبغي النظر إليها من زوايا أخرى، تبحث في أسبابها، وتحلل أبعادها، وتعالج جذورها، وتعنى بنتائجها وآثارها.

ومع ذلك كله، نجد المجتمع بمختلف شرائحه يقف بعيداً عن الحدث الإجرامي على الرغم مما يلحق به من أضرار جراء الجريمة، وحينئذ سيشعر بالعزلة التي وجد نفسه فيها، وسيفرض نظام العدالة الجنائية Criminal Justice System عليه مسئوليات تفوق طاقته.

تعكس إحصاءات الجرائم المسجلة على المستوى الدولي جانباً من الآثار الناجمة عن أضرار الجريمة، ففي إحصاءات عام ٢٠٠٠ – على سبيل المثال – يلحظ أن هناك ١٨٠٠٠٠ جريمة قتل متعمد سجلت في ٦٢ دولة، بينما يبلغ إجمالي الجرائم المبلغ عنها في تلك الدولة ٣,٦٩ مليون جريمة، بمعدل يتراوح بين ٤٥ و ١١٢ لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان.

وفي دراسة إحصائية مقارنة، أعدها "تافارس وباركلي" Tavares & Barclay عام ٢٠٠٢، ما يشير إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الجرائم المبلغ عنها للشرطة خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وكندا، وجنوب أفريقيا. ومن أبرز معالم ارتفاع معدلات الجريمة في تلك الدراسة القائمة على الإحصاءات الرسمية لمعظم دول العالم نذكر ما يلي:

- ارتفاع جرائم العنف في دول المجلس الأوروبي بنسبة ١٤٪ في المتوسط، بينما بلغت في فرنسا، واسبانيا، وهولندا، والبرتغال، وايطاليا ٣٦٪، ٣٨٪، ٣٥٪، ٢٨٪، ١٧٪ على التوالي.
- ارتفاع جرائم السرقات في بريطانيا بنسبة ٣١٪.
- ارتفاع إجمالي الجرائم في النمسا، وفرنسا، وفنلندة، والبرتغال، و بلجيكا، بنسبة ١٥٪، ٦٠٪، ٤٪، ١٧٪، ٩٪ على التوالي.
- ارتفاع جرائم العنف في اليابان، وبولندا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وقبرص بنسبة ٧٢٪، ٤٩٪، ٣٦٪، ٢٣٪، ٣٧٪ على التوالي.
- بلغ عدد جرائم القتل المسجلة لدى الشرطة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وجنوب إفريقيا، واليابان،

وفرنسا خلال عام ١٩٩٦ — ٢٠٠٠ (١٥٥١٧، ٣١٨٨٧، ٢١٦٨٣، ١٣٩١، ١٠٥١) على التوالي.

وإذا قارنا جرائم القتل العمد المسجلة في بعض المدن الكبرى، نلحظ ارتفاعاً مضطرداً في معدلات الجريمة مقابل السكان، على النحو الموضح في الجدول التالي[٣٧]:

جدول رقم (٢) مقارنة معدل* جرائم القتل العمد في عواصم بعض الدول الكبرى في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

المدن/الأعوام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
لندن	١,٨٥	٢,٥١	٢,٠٩	٢,٤٧	٢,٥٩
بروكسل	١,٧٩	٢,١١	٢,٣١	٢,٧١	٣,٦٠
باريس	٢,٩٦	٢,١٦	٢,٤٤	٢,٦٠	٤,١٠
روما	١,٢٤	١,٣٢	١,٢٥	١,١٠	١,٣٦
موسكو	١٧,٨٢	١٧,١٠	١٨,٦٤	١٨,٨٥	٣٠,١١
مدريد	٢,٨٦	٣,٢٤	٣,٢٦	٣,٣٠	٣,٤٧
طوكيو	١,٠٠	١,١٠	١,١٠	١,٢٤	١,٣١
برونوريا	٣٩,٤٠	٤٣,٠٠	٤٤,١٠	٤٧,٣٠	٥٩,٢٠

❖ **المعدل** = جريمة مقابل كل ألف نسمة من السكان

وعلى المستوى الدولي، فإن الإحصاءات الدورية والاستقصاءات التي تعدها الأمم المتحدة تكشف لنا أرقاماً غير مطمئنة عن معدلات التضرر من الجريمة وسط سكان المناطق الحضرية في العالم، إذا تجاوزت نسبة ضحايا الجريمة في بعض أنحاء العالم (٤٠٪) من حجم السكان، وفيما يلي بيان بما جاء في تلك الإحصاءات موزعة بحسب المناطق الجغرافية على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (٢) : نسب الضحايا من إجمالي السكان لبعض الجرائم المهمة مقارنة بسكان المناطق الحضرية في العالم خلال الأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩١ - ١٩٩٦م

المناطق الحضرية نوع الجريمة	أمريكا الشمالية واستراليا	أمريكا اللاتينية	أوروبا	آسيا	إفريقيا
الاعتداء	٩	١٢	١٤	٦	١١
الاغتصاب	٣٢	٤٢	٦٠	٢٥	٤٠
السرقات	١١	١٠	١٨	٣	٩
سرقات المنازل	٩	١٠	١٢	٦	١١

أما من حيث الأرقام والحقائق التي توفرها المسوحات الميدانية الدولية عن ضحايا الجريمة ICVS، فإنها لا تختلف عن الرأي القائل بأن هنالك ارتفاعاً عاماً في حجم التضرر من الجريمة على المستوى الدولي، وبخاصة في الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن تلك الأرقام تشير أحياناً إلى تراجع في حجم التضرر من جرائم القتل في بعض الدول المتقدمة، إلا أنها تشير إلى انتشار ظواهر إجرامية مستحدثة أكثر خطورة من جرائم القتل التقليدية، تتمثل في الخوف من جرائم الإرهاب، وجرائم التقنية العالية، وجرائم الإبادة الجماعية.

آثار الجريمة على الفرد والمجتمع:

على الرغم من أن عديداً من الدراسات التي تمت في مجال الجريمة تتحدث بصورة مقتضبة عن تكلفة الجريمة، إلا أن هذه الدراسات قد أخذت اتجاهات متباينة وغير محددة في حساب المكاسب والخسائر المادية، التي تندرج تحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ عن النشاط الإجرامي، وذلك لما تواجهه تلك الحسابات من عديد من المشكلات والصعوبات[٣٨]، وبخاصة ما تتحمله الدولة نتيجة ما يصيبها من خسائر مالية وتصدعات اجتماعية[٣٩].

إن الجريمة تلحق كثيراً من الأضرار بكافة أفراد المجتمع دون تمييز، ولهذا تنقسم آثارها إلى آثار عاجلة وأخرى آجلة، وآثار مباشرة وأخرى غير مباشرة. فعند وقوع الجريمة يعيش الضحية تجربة قاسية، تنعكس بوضوح على حالته الصحية، ناهيك عن الإحساس بالخوف العام والأوهام التي قد تلازمه، وما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية واجتماعية، فالمجني عليه قد يفقد القدرة والظروف الملائمة التي تمكنه من ممارسة دوره العادي في المجتمع أو الظهور بالمظهر الذي كان يتميز به قبل تضرره من الجريمة، فيما يعرف بخلل ما بعد ضغوط الإصابة Stress Post-traumatic Disorder، وعلى الرغم من صعوبة حصر وتقويم حجم الآثار والتكاليف الناجمة عن ضرر الجريمة، إلا أنه يمكن تقسيم تلك الآثار والتكاليف إلى بعدين: هما البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي النفسي.

الآثار الاقتصادية للجريمة:

تشكل الجريمة – في مختلف دول العالم – عبئاً اقتصادياً ضخماً، بالإضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري، فهناك إجماع بين علماء الاجتماع وعلماء الإجرام على أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والظاهرة الإجرامية، كما يجمع علماء الاقتصاد على وجود آثار اقتصادية سلبية واضحة تحدثها الجريمة في المجتمع، بما تنفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط ، وأجهزة الرعاية الاجتماعية للمذنبين، حيث تحتاج الدولة في سبيل ذلك إلى توفير الأموال اللازمة والأدوات والأجهزة والقوى البشرية المؤهلة للقيام بهذه الأدوار. ومن أبرز هذه التكاليف المادية ما يلي:

١- تكاليف إصلاح أو إعادة بناء الممتلكات التي لحقها ضرر مادي من جراء جرائم استهدفت البنيات التحتية للمجتمعات الحضرية، وأسباب الرفاهية، ودواليب الصناعة، والتجارة،و سلامة البيئة،وعلى ذلك يتأثر النمو الاقتصادي والدخل القومي في المجتمع نتيجة لانتشار الجريمة، وخاصة ما يتعلق منها بالجرائم الاقتصادية بوجه عام.

٢- تكلفة نفقات العلاج، وما يقابل تلك النفقات من خسائر يتكبدها الشخص العادي الذي هو في حاجة إلى خدمات طبية في ظروف عادية.

٣- نفقات الخدمات الأمنية التي تقدم بعد وقوع الجريمة، وخاصة أن الأفراد الذين يعملون في مختلف المجالات المتعلقة بمكافحة الجريمة والوقاية منها وتعقب المجرمين هم قوى عاملة سقطت من حساب القوة المنتجة.

٤- تكاليف مشاركة الضحية في إجراءات نظام العدالة الاجتماعية.

٥- قيمة الوقت المفقود بسبب انشغال الضحية ومن حوله بموضوع الجريمة.

٦- تكاليف العمليات الجراحية التي قد يحتاجها المجني عليه نتيجة إصابته أو فقده أحد أطرافه أو حواسه، وربما قد تؤدي إلى الموت وما يترتب عليه من نفقات ومراسم الدفن أو المأتم.

الآثار الاجتماعية والنفسية للجريمة:

١- لم يعد ضرر الجريمة قاصراً على أفراد أو فئات محدودة من المجتمع، فقد يصبح الخوف العام وعدم الأمان هما الضرر

الحقيقي الذي يعيشه المجتمع من جراء إرهاب الجريمة، التي على أثرها تتخذ الأجهزة الأمنية تدابير وقائية قد تكون مكبلة لحريات أفراد المجتمع، كما أن نقل الصور الحية للجرائم يترك آثاراً نفسية على الجمهور وخاصة الأطفال والنساء، وقد يؤثر المجرم وخاصة إذا ارتفعت مكانته بين أفراد أسرته، حيث يتخذونه شخصية قيادية، وقد يكون هذا الشخص المجرم بداية لانهيار أسرة بأكملها(٤٠).

٢- ومن الآثار النفسية والاجتماعية للجريمة وقوع العداوة والبغضاء بين الناس، لما في ارتكاب الجرائم من اعتداءات، وهضم الحقوق، ووقوع المظالم، وبذلك يتفكك المجتمع ويصبح قابلاً للانهيار.

٣- تفكك كيان أسرة المجرم — إن كان له أسرة - ، وتشرد أبنائه — إن كان له أبناء- ، ونبذهم في المجتمع(٤١)، وشعور الضحية أو المجرم وأسرته بعد تنفيذ العقوبة بحالة من الاغتراب تؤدي إلى تعطله عن العمل، ونقص القوى الاجتماعية، ويضعف انتماؤه للمجتمع، ويقل ولاؤه له، فالمغترب يعيش في دائرة مغلقة، ينظر إلى المجتمع بعين العداء والحقد والكراهية، ويبدأ في ممارسة بعض الضغوط غير السوية على من يتعامل معهم، فيجد المجتمع بقوانينه وأعرافه Customs وتقاليده وآدابه السلوكية Manners يقف صارماً أمامه، فتزداد حدة الاغتراب عنده حتى تصل إلى درجة الحاجز الذى يفصل بين الفضيلة والرذيلة، مما يؤدي إلى غياب المعايير أو ضعفها واهتزازها، وإلى العزلة النفسية الاجتماعية، وقد يؤدي إلى تزايد عدد المجرمين.

٤- كما يتأثر المجتمع من جرائم الاغتصاب أيما تأثر، حيث توصف هذه الجرائم بالمأساوية لما يترتب عليها من نتائج مؤكدة، تبقى في ذاكرة التاريخ، وتصيب الأسرة والمجتمعات في بنياتها الأخلاقية ومن هذه الملامح: تشكل جريمة الاغتصاب بالنسبة للمرأة في بعض المجتمعات نهاية عنصر صالح في الأسرة والمجتمع، إذ تظل منبوذة من أسرتها وغير صالحة لبناء أسرة زوجية.

٥- قد تجبر هذه الجريمة ضحاياها على الدخول في عالم البغاء[٤٢]، والإتجار في الجنس، أو إغواء الغير للانحراف وممارسة الدعارة، ونقل الأمراض الجنسية المعدية، وذلك تعبيراً عن الحقد على المجتمع الذي لم يوفر لها الأمن.

ثانياً: المجتمع ونشر خبر الجريمة.

يشكل المجتمع منظومة عليا تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية مع الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكل عنصر من عناصر هذه المنظومة يشكل بعداً له أهميته في دراسة الظاهرة الإجرامية وتأثير نشرها على أفراد المجتمع. لذلك فإن معرفة اتجاهاتها وتفسير علاقاتها بالمتغيرات المختلفة تستدعي الوقوف عند طبيعة المكونات البنائية للمجتمع وخصائصها، لأننا إذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية نجده يتكون من عديد من النظم (الأنساق) Systems الاجتماعية، وهو هنا يكون مجموعة من القيم Values تحدد هويته.

ويعكس النظام من ناحية أخرى هذه القيم في مجموعة من المعايير الاجتماعية Norms، التي قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القانون Law أو غير مكتوبة فتأخذ شكل العرف Tradition، ويعكس

أي نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماطاً من السلوك تعكس العادات الاجتماعية Customs أو الطرائق الشعبية Folkways، وهي بدورها تعكس اتجاهات Attitudes الفرد نحو النظام.

فالكلمة والفكرة سواء أكانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، هما حقائق متلازمة في حياة الإنسان،وهما أبرز مظهر من مظاهر إنسانيته، وأعمق سبب من أسباب رقيه، وتطور حياته، لأن الحياة الإنسانية بكل ما فيها من مظاهر الحضارة المدنية(٤٣) هي نتيجة عملية للمعرفة الإنسانية، فالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز والإنترنت... لها تأثير كبير في حياة الأفراد في كافة المجالات، ولقدرة الإنسان على التعلم وانتزاع المعارف والعلوم واكتسابها من هذه الوسائل، يحدث الرقي الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمعات إنما يشير إلى عملية التبادل أو التحول في أنماط العلاقات ومستويات السلوك المتباينة بين الأفراد، وهو ما يمكن تعريفه بالتغير الثقافي، وهو يحدث بصفة مستمرة كشئ عادي مألوف في حياة كل فرد في المجتمع الإنساني، فقد ذهب "جون ديوي" (John Dewey) إلى القول: إن التغير يعد الحقيقة الاجتماعية الأولى بالضبط كالحركة النموذجية في الحياة الطبيعية.

فالمعرفة تبدأ مع بدء وعي الإنسان بذاته، وانفصاله عما هو مشترك مع باقي الكائنات. فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي استخدم عقله لدراسة كيفية عمل هذا العقل، ويهتم بدراسة إمكانية المعرفة وحدودها وأصولها وأنواعها ومكوناتها، والدور النسبي للعوامل الذاتية والموضوعية فيها.

ولهذا يعتمد الإعلام الأمني في نشر أخبار الجريمة على مجموعة من العناصر الإعلامية والتثقيفية والترفيهية، تدفع عجلة التغيير مما ييسر للإنسان أن يتصور الأهداف الأمنية والاستقرار المجتمعي ويسعى إلى بلوغ هذه الأهداف عن طريق المطابقة والتقمص الوجداني للشخصية السوية الحضارية، ويتم ذلك عن طريق حثه،وإقناعه، وتعبئة مشاعره، وتبصيره بحقائق الأحداث الأمنية الجارية، وأهمية الأمن المجتمعي ونبذ الجريمة والإنحراف[٤٤].

ومع ذلك فهناك اتجاهان للمعالجة الإعلامية لنشر أخبار الجريمة والسلوك الانحرافي، الأول منها يؤيد نشر الجريمة، لأنه يؤدي إلى الوقاية وخفض نسبة وقوعها في المجتمع، أما الاتجاه الثاني فيؤكد أن نشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام[٤٥] يؤدي إلى انتشارها وإقبال نسبة من أفراد المجتمع عل تقمص شخصية المجرمين ومنفذي العنف وتقليدهم في الواقع، وفيما يلي عرض موجز لهذين الاتجاهين:

الاتجاه الأول: تأييد نشر الجريمة:

ينادي هذا الاتجاه بضرورة التوسع في نشر أخبار الجريمة والسلوك الانحرافي دون ضوابط اجتماعية أو قانونية، وإنما تنشر الجريمة بوقائعها التي تركز على الجوانب السلبية لتلك الجرائم، مما يؤدي إلى وظيفة إيجابية تعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن.

وهذا التيار يستند في فلسفته هذه إلى أنه ليس من العيب أن توجد الجريمة في المجتمع،ولكن العيب هو ألا تطول يد العدالة مرتكبيها مهما كان مركزهم، وهذا المبدأ هو الذي يجب أن يلتزم

به في نشر تلك الأخبار، فنشر أخبار الجريمة يعد رادعاً لكل من تسول له نفسه ارتكاب أي عمل إجرامي خارج عن المألوف في المجتمع، ذلك أن نشر تفاصيل الجريمة، والقبض على مرتكبيها، والأحكام الرادعة التي تصدر بحقهم،تحدث تأثيراً إيجابياً في النفوس التي تميل إلى الإجرام، حيث يحمل النذير والوعيد أن الجريمة لا تفيد، وأن العقوبة واقعة لا محالة، وبهذا يكون الإعلام الأمني قد تصدى لمواجهة السلوك الانحرافي بصورة وقائية.

الاتجاه الثاني: تقييد نشر الجريمة:

يطالب أصحاب هذا الاتجاه بتضييق وتقييد نطاق نشر أخبار الجريمة والسلوك الانحرافي في وسائل الإعلام المختلفة بصفة عامة والإعلام الأمني بصفة خاصة، لأنه من خلال النشر يتعرف الفرد أساليب الجريمة،وكيفية ارتكابها، ويسهل عرضها في نقل صورة ذهنية بطولية عن المجرم. يقول أحد أطباء الأمراض العقلية في هذا الشأن: إن نشر أخبار الجريمة في بعض المجالات بشكل معين قد يزود القارئ بأفكار إجرامية جديدة، أو قد يضاعف استعداده، أو يجعل من تأهبه لكل إغراء محتمل، أو قد يلهب غريزة العدوان الكامنة فيه، أو قد يهيئ له الإطار الفلسفي الذي يبرر له ارتكاب الجريمة. فوسائل الإعلام لها القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات أفراد المجتمع والتأثير في أنماط السلوك السائدة، حيث لا تعمل هذه الوسائل في عزلة، بل تعتمل داخل أطر اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية محددة وتتفاعل تلك الأطر مع مختلف تعبيرات الصورة المنطبعة في الأذهان[٤٦] عن الجريمة والمجرم من خلال ما يبث، فهذه الصورة قد تكون بعيدة عن التحيز أو التشويه المتعمد أو للفاصل الزمني، الذي قد يفصل

بين وقوع الحدث الإجرامي وتدفق المعلومات بشأن تطوراته، فإنه يبدو أن الأدوار التي يلعبها الإعلام الأمني كثيراً ما تتشابك، وفي بعض الأحيان تتعارض بما يؤثر سلباً على أمن المجتمع واستقراره.

مراجع الفصل الثانى

١- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٨، ص ١٠٢.

٢- المرجع السابق، ص ١٠٣.

٣- المرجع السابق، ص ١٠٥.

٤- المرجع السابق، ص ١٣٦.

٥- المرجع السابق، ص ١٣٧.

٦- المرجع السابق، ص ١٣٨.

٧- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل لمصر ١٩٥٣: ١٩٨٠، ص ٩٧١.

٨- طلعت السروجى، محمد ذكى،ظاهرة الانحراف بين التغيير والمواجهة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٢٩.

9- Dean, Dwight, Alination its meaning and measurement American Soci. R. Vol.: 26-Nu. 5-October, 1961. pp. 745-55.

10- Faia, Michael, A.; Alienation, Structure Strain: Social Problems. Vol. 14. N-4-1967. pp. 389-391.

11- Faia, Michael; op. cit., P. 390.

١٢- للاطلاع على مشتقات الاغتراب انظر مقالة عن:

Mass society Crisis: The National Review of Social Sciences, 1972, N-2.

13- Durkheim. Emile. The Division of Labor in Society trans George Simpson. N.Y. The Free Press of Glencoe, 1947.

14- MIzruchi, Ephraim Harold, Success and Opportunity: A Study of Anomie, N.Y. Free Press, 1964, PP. 25-38.

١٥- السيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ١٨١- ١٨٤.

١٦- جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية "دراسة في علوم الإجرام والعقاب" الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٨.

١٧- جلال ثروت: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

١٨- السيد رمضان: مرجع سابق، ص ص ١٨٦ – ١٨٨.

١٩- عماد حمدي داود: الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، مذكرات غير منشورة لطلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور، ١٩٩٩، ص ص ١٣١ – ١٤٦.

٢٠- جلال عبد الخالق: الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية، (الجريمة والانحراف)، الإسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

٢١- السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٢٢- محمد سلامة محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

٢٣- المرجع السابق، ص١٠٥.

٢٤- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٢٥١.

٢٥- المرجع السابق، ص ٢٥٢.

٢٦- صلاح عبد المتعال، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٠، ص٣٩.

٢٧- المرجع السابق، ص ٤٠.

٢٨- أحمد خليفة، دراسة السلوك الإجرامي، القاهرة، مكتبة المعارف، ١٩٩٩، ص ٥٠.

٢٩- عبد الرحمن محمد عسيري، دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين ضد الجريمة والانحراف، الرياض،

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية العدد ٢٦، رجب ١٤١٩- نوفمبر١٩٩٨، ص ٢٨٢.

٣٠- خيري خليل الجميلي: الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٤.

٣١- محمد نجيب توفيق: الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث، القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٧.

٣٢- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٥٩.

٣٣- محمد عبد المقصود: المخدرات بين الوهم والتدمير، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص: ١٣.

٣٤- المرجع السابق: ص ص: ١٣ — ١٤.

٣٥- محمود فتحي عكاشة: الانحراف الاجتماعي، مذكرات غير منشورة لطلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور ١٩٩٤.

٣٦- حسن مبارك، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، الرياض، دار الزهراء، ١٩٩٨، ص ٢٤.

37- European Source Book of Crime and Criminal Justice Statistics (Council of Europe 2003).

٣٨- صلاح عبد المتعال، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص ٣٩.

٣٩- السيد علي شتا، مرجع سابق، ص ٩٨.

٤٠- عبد الرحمن محمد عسيري، إسهام المواطن في العمل الوقائي من أخطار الجريمة والانحراف، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ١٦٧.

٤١- المرجع السابق، ص ١٦٦.

٤٢- محمد إبراهيم عبد الرحمن الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودى بين التصور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي، الرياض، وزارة الداخلية: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ص ١١.

٤٣- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، القاهرة، مطبعة كتاب الشعب، د.ت.، ص١٤٧.

٤٤- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

٤٥- جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص ٦٢٢.

٤٦- سهير بركات، الإعلام وظاهرة الصورة المطبعة، الكويت، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة الثامنة، ١٩٨٠، ص ١٠٣.

الفصل الثالث

ظاهرة انحراف أطفال الشوارع في مصر ... رؤية سوسيولوجية

أولاً : المقدمة .

ثانياً : أهمية دراسة الظاهرة .

ثالثاً : واقع المشكلة .

رابعاً : التحليل السوسيولوجي لظاهرة أطفال الشوارع .

١- مقدمة :

من الموضوعات الهامة المتناولة الآن على نطاق دولي ومحلى فى أدبيات العلوم الاجتماعية . موضوع الفئات المحرومة أو التى تعيش فى ظروف صعبة. ويقصد بها تلك التى لا تحصل على نصيب عادل من عائد عملية التنمية ، أو أن عملية التنمية لا توجه بالأساس لإشباع احتياجاتها الأساسية بالقدر الكافى الذى يضمن لها حياة آمنه و مستقرة تتمتع فيها بحقوقها الاساسية و يهتم بحثنا الحالى بفئة اطفال الشوارع كأحد هذه الفئات المحرومة و المظلومة فى المجتمع .

وتعتبر ظاهرة أطفال الشارع من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية وإنما أيضاً في الدول الصناعية المتقدمة وهي قضية مجتمعية ذات أبعاد (تربوية، ثقافية، اقتصادية، سياحية...) ومعالجتها تستلزم مقاربة شاملة متعددة الأبعاد تبدأ بالوقاية والتدخل وصولاً إلى تأمين إعادة التأهيل والإندماج.

ففى مرحلة الطفولة يتباهى الطفل بوالديه باعتبارهما مثالا للقوة و المعرفة . فوالده هو الأقوى دائما ، و أمه هى الأجمل و يعبر عن رغبته فى أن يكون كوالديه فى كل شىء . و فى مرحلة المراهقة يشعر المراهق أنه أصبح قادرا على أن يكون له ابنا بحكم بلوغه الجنسى ، و يصبح قادرا على التفكير المنطقى ، إلا إنه يكتشف أنه لا يستطيع أن يمارس سلوكه الجنسى بشكل طبيعى ومشروع و غير قادر على ممارسة التفكير المنطى بحرية بحكم تبعيته لوالديه مما يجعله يصاب بنوع من الاحباط ، و هذا ما يفسر توزع المراهق بين شعورين متاقضين : تباهيه بوالديه و رغبته فى التميز عنهما الأمر الذى يجعله يكبت شعوره العدائى إزاء والديه . و جوهر الأزمة التى يمر بها المراهق فى هذه المرحلة تكمن فى أنه مطالب بأن يوفق بين عدوانيته إزاء والديه و حبه لهما و إستمرار حاجته لهما ، وما يصدر عن المراهق من تمرد و شغب غالبا ما يرمى إلى إثارة انتباه والديه إليه ، و يعتبر بمثابة خطاب موجه لهما ليعترفا بالتغيير الذى طرأ على

شخصيته و بأنه لم يعد مجرد طفل تابع لهما فى كل شىء . و تعتبر مشكلة أطفال الشوارع قضية اجتماعية إلى جانب أنها مسئولية وطنية و ليست مسئولية مؤسسة بعينها بل هى مسئولية الجميع و الذى يعنى أهمية تضافر جهود كل المؤسسات الاجتماعية و التعليمية و الثقافية فى المجتمع[1] .

فظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر الاجتماعية التى حظيت باهتمام الباحثين والمتخصصين والعاملين في المجال الاجتماعى والنفسي . وتمثل موضوعا هاما من بين الموضوعات الشائكة التي تعانى منها المجتمعات الفقيرة والغنية ، وذلك لإرتباطها بالسياق التاريخي والاقتصادي والسياسي . كما أن لمشكلات الحروب والإرهاب والأزمات الاقتصادية والسياسية ... وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية قد ألقت بظلالها على هذه المجتمعات ومن بينها مجتمعنا المصرى ، وأصبحت تشكل خطرا على مستقبل الأمن الاجتماعي إذا لم يتم دراستها وتحليلها ووضع المعالجات الصحيحة للحد من إنتشارها .

إن تناول موضوع أطفال الشوارع بالدراسة و التحليل يمثل خطوة متقدمة على صعيد البحث و يكشف تلك التأثيرات و التفاعلات التى تحدثها الظواهر على البناء الاجتماعى . فالهدف الرئيسى هنا هو إعادة النظر فى التعامل الجاد مع هذا الموضوع لأنه فى ظل الاهتمام العربى و الدولى بحقوق الطفل أصبح من الأهمية أن تكتسب قضايا الطفولة حقها من الرعاية و الاهتمام و لاسيما و أن التركيبة السكانية تميل لصالح الاطفال . وظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية لكن فى العقود الأخيرة توسع إنتشارها بشكل مثير للجدل و تشير البحوث و الدراسات إلى أن عددا من الدول العربية قد تأثرت بإفرازات هذه الظاهرة لأسباب متعددة منها الفقر و البطالة و عدم المساواة فى توزيع الثروة التى تعد الدافع الرئيسى لإنتشار عمل الاطفال والإنحرافات السلوكية و فقد الامان .

و تعتبر هذه المشكلة واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية السلبية الآخذه فى النمو فى مصر بشكل ملحوظ ، و لقد ساعد على نموها العديد من التغيرات

الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية المتلاحقة التى حدثت فى مصر خلال العقد الاخير من القرن العشرين . فأطفال الشوارع فى مصر ظاهرة خطيرة و رعايتهم ضرورة انسانية تفرضها مصلحة المجتمع ذاته ، و تحتمها حقيقة أن هؤلاء الاطفال ضحايا لظروف أسرية و مجتمعية أقوى منهم .

٢- أهمية دراسة الظاهرة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية فى حيوية الموضوع الذى نتصدى لدراسته وهو " ظاهرة أطفال الشوارع " . ففى ظل تنامى الاهتمام العربى والدولى بحقوق الطفل . أصبح من الأهمية أن تكتسب قضايا الطفولة ومشكلاتها حقها من الرعاية والبحث والاهتمام .و لعل من أسوأ الكوارث التى يمكن أن يواجهها مجتمع نامى و تؤثر سلبياً على الفرد والاسرة والمجتمع ظاهرة أطفال الشوارع . تلك المشكلة التى نالت اهتماما كبيرا لاسيما من هيئة الامم المتحدة ، ومنظمة الصحة العالمية ، و منظمة الامم المتحدة للطفولة " اليونيسيف " . من هنا يتبدى لنا أهمية موضوع البحث فى تناوله لظاهرة صارت بمثابة القنبلة الموقوتة التى ينتظر انفجارها بين حين وآخر ، حيث يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل إلى أن أعدادهم وصلت فى عام ١٩٩٩ إلى ٢ مليون طفل ، كما تشير إحصاءات الادارة العامة للدفاع الاجتماعى إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بإطفال الشوارع و انتهاكهم القانون .[٢]

كما تكمن أهمية دراسة الظاهرة فى أن مصر و تحديدا فى الفترة من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ٢٠٠٧ أصبحت نسب الأطفال المعرضين للإنحراف فى تزايد مستمر ، كما أن معظم الأطفال المتشردين يتجهون إلى مخالطة المشبوهين و يتعرضون لصور عديدة من الإنحراف .كما تتضح أهمية البحث فى تناوله لأهم أسباب لجوء الأطفال إلى الشارع سواء كانت أسباب اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو نفسية وتعليمية .[٣]

كذلك تتعرض فئة أطفال الشوارع لرفض المجتمع لهم لكونهم أطفال غير مرغوب فيهم بسبب مظهرهم وسلوكهم العام ، كما يخشى الكثير منهم الدخول فى علاقات اجتماعية مع الآخرين خوفا من القبض عليهم أو إعادتهم إلى ذويهم ،

بالإضافة إلى تعرضهم لمخاطر صحية و اجتماعية ونفسية و افتقارهم إلى الرعاية بكافة أشكالها و إفتقادهم إلى من يساعدهم على كيفية اعدادهم للمستقبل . لذا يسعى البحث الراهن فى محاولة إلى وصف الظاهرة ومن ثم إجراء تحليل سوسيولوجى لها من أجل التعرف على أبعاد الظاهرة وأسبابها . محاولة الحد من تفاقمها . و الآثار الناجمة عنها و التى تؤثر سلباً على الطفل و الاسرة والمجتمع .

٣- واقع المشكلة :

بسبب الفساد الاجتماعى والاقتصادى الذى أدى إلى ظاهرة خطيره فى حياتنا وهى لجوء الأطفال إلى الشارع .ووفقا لدراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر، فقد وصل عدد المودعين في مؤسسات الأحداث الحكومية حوالي (٥٦٥) ألف طفل ، ما بين مرتكب جريمة أو فاقد الأهلية وغيرهم في (٢٧) مؤسسة لرعاية الأحداث .. وقد تم تقسيم أطفال الشوارع إلى أربع فئات .. تبدأ بفئة مطاريد البيوت ، ثم فئة مطاريد الأحداث ، وفئة مطاريد دور الأيتام بعد وصولهم عمر (١٨) سنة وفقاً للوائح الداخلية لوزارة التضامن الاجتماعي ، أما الفئة الأخيرة وهي التي ضلت الطريق في الأسواق والأماكن العامة . وتشير دراسات أخري أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن مدينة القاهرة هي أكثر المدن التي ينتشر فيها المشردين ومعظمهم من الأطفال ، حيث تأوي شوارع القاهرة ٣١,٦٪ من إجمالي المشردين في مصر.[٤]

وكشف تقريرعن وضع أطفال الشوارع في القاهرة والإسكندرية بدعم من مكتب الأمم المتحدة والمعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الغذاء أن حوالي ٦٦٪ من أطفال الشوارع الذين شملهم الإستطلاع يتناولون بانتظام عقاقير خطيرة ، و٨٠٪ معرضون لخطر العنف المدني من جانب مستخدميه في المجتمع ، وأن ٧٠٪ منهم تسربوا من المدارس. وعلى الرغم من عدم وجود فروق حقيقية في نشأة أطفال الشوارع من منظور النوع ، حيث الأسرة المفككة ، والبيئة العشوائية المتهالكة ، والظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفعهم للخروج إلى الشارع ، فإن إحصائيات مصلحة الأمن العام المصري أكدت أن ظاهرة أطفال الشوارع تتمثل غالبيتها (٩٢٪)

من الذكور أكثر من الإناث (٨٪) ، خاصة في المناطق الحضرية ، على إعتبار أن العادات والتقاليد التي ما زالت راسخة في كثير من الأسر تمنع خروج الفتاة ، وأن هروبها إلى الشارع يمس شرف الأسرة وكرامتها. إلاّ أن الظروف الأسرية السيئة نتيجة الطلاق ، أو الهجر أو العيش في كنف زوج الأم أو زوجة الأب ، والفقر، والأمية ، والإنحطاط الأخلاقي وغياب الوعي الديني للوالدين كثيرًا ما تدفع الفتاة إلى الهروب وخروجها إلى الشارع ؛ حيث تتعرض لكافة أشكال الاستغلال المادي والجنسي والبدني ، وتعاني من سوء المعاملة والحرمان النفسي ، ومن أجل توفير لقمة العيش تمارس مجموعة من الأعمال غير الرسمية مثل : الخدمة في المنازل ، والتسوّل ، وبيع السلع التافهة ، والعمل في المحال العامة ، وممارسة أعمال غير قانونية.[٥]

ويواجه الطفل المصرى العديد من المشكلات التى تؤثر سلبا على حياته ونظرا للعديد من العوامل ظهرت لنا نوعية من الأطفال تخلت عنهم اسرهم أو تخلو هم عن أسرهم . هؤلاء الأطفال يعيشون بلا مأوى ينامون فوق أرضيات الشوارع و أماكن أخرى معرضين فيها لكافة أنواع الانحراف والإمراض والإعتداءات بدون أى حماية أو اهتمام ليلقون مصيرهم المجهول . و هكذا . ظهرت مشكلة أطفال الشوارع كأخطر أنواع مشكلات الطفولة فى مصر . و قد بدأت تتفاقم نظرا لما يمر به المجتمع المصرى من تغيرات اقتصادية و اجتماعية بصورة سريعة وعلى هذا أصبحت مشكلة أطفال الشوارع باعتبارهم معرضين للانحراف و قد يصبح كل واحد منهم مشروعا لمجرم خطير فى المستقبل . من المشاكل الهامة التى يجب أن تشغل اهتمامات المجتمع المصرى لما لها من أبعاد وما يترتب عليها من اثار فى شتى النواحي الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية والأمنية لانها تعنى أن طائفة كبيرة من أبناءه فى طريقهم إلى عالم الجريمة والانحراف . وما تكشفه عن وجود خلل واضح فى أجهزة و أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل و أهمها الأسرة والمدرسة . بالإضافة إلى ما تعكسه بصدق من مشاكل عدم التكيف الاجتماعى و مشاكل الأسرة و البيئة فى كل مظاهرها و أسبابها و هى كلها مشاكل تؤدى فى النهاية

إلى نبذ هؤلاء الصغار إلى الشارع ، و مما لا شك فيه أن وجود الطفل فى الشارع و هو غير معد بدنيا و نفسيا يعد مشكلة و يستحق الدراسة والبحث و ذلك فى وجود ندرة من الدراسات التى تناولتها تلك المشكلة و قد تحددت مشكلة الدراسة فى التعرف على علاقة المتغيرات النفسية و الاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع .[٦]

وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة عن أعداد أطفال الشوارع فى مصر إلا أنهم منتشرون في معظم شوارع مصر . ونراهم يوميا صباحا و مساءا بدون مأوى . و هى واحدة من أهم المشكلات الاجتماعية فهم طاقات مفقودة يمكن أن تنعكس بالسلب على المجتمع المصرى إذا لم يتم التصدي لهذه الظاهرة و لا بد من الاهتمام بهؤلاء الاطفال و تنمية القيم الأخلاقية . وغرس مفهوم الاعتزاز بالنفس لدى أطفال الشوارع . و تنمية قدرة الطفل على التكيف مع ظروفه الاجتماعية و تجعله قادرا على مواجهة حياة الشارع و تهيئة الظروف العملية . و تحويله على طفل قادر على الاعتماد على النفس و تبعد بينه و بين عناصر الانحراف .

٤- التحليل السوسيولوجى لظاهرة أطفال الشوارع :

تعتبر مشكلة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية تفاقمت فى الفترة الأخيرة بشكل كبير . وقد إهتمت بها الدول التى تكثر فيها هذه الظاهرة لما قد ينتج عنها من مشاكل كثيرة تؤثر فى حرمان شريحة كبيرة من هؤلاء الأطفال من إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية . كما أولت الأمم المتحدة إهتماما بالغا بالقضية مما أعطاها بعدا دوليا أكثر فى التركيز عليها .

ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين نجد أن هناك تفاعل كبير من قبل المجتمع الدولى والإقليمى والمحلى حول جملة المشكلات الاجتماعية التى تفاقمت بشكل مثير للجدل . وأصبحت قضايا الأطفال على جدول أعمال أعلى المستويات الدولية . رغم ذلك فإن ظاهرة أطفال الشوارع أصبحت من الظواهر الأكثر تزايدا وتشكل خطورة اجتماعية . وهذا يدلل بأن التصدى للظاهرة ما زال ضعيفا ولم

تخرج الجهود الحقيقية إلى دائرة الفعل . بحيث توضع معالجات ممكنة على الأقل للحد من الظاهرة التى تحولت إلى ظاهرة عالمية فى ظل الأزمات الاقتصادية والهزات الاجتماعية التى تعرضت لها بلدان عديدة وبخاصة الدول النامية .

وفى ظل العولمة صار التأثير أقوى فلا يمكن فصل ما هو محلى عن ما هو إقليمى أو دولى . ومع هذه التطورات المحلية والإقليمية والدولية والمتغيرات الاجتماعية الكبيرة فإنه من الأهمية أن توجد نظرة واقعية لظاهرة أطفال الشوارع وفق رؤية عميقة لما هو موجود على أرض الواقع . ومن أجل فهم ظاهرة أطفال الشوارع بإعتبارها ظاهرة إنحرافية ناتجة عن المروق من سلطة الوالدين . أو التسرب من وراء الدراسة . أو نوازع عقلية ترتبط بطبيعة الطفل . ووجود شرائح اجتماعية تقذف بأبنائها فى سوق العمالة ليوفر لها أدنى مستوياتها المعيشية .

وسوف نحاول أن نقدم تحليلا سوسيولوجيا لظاهرة أطفال الشوارع من خلال عرض النقاط التالية :

أ - تعريف أطفال الشوارع :

قبل الخوض فى تعريفات أطفال الشوارع يجب أولا أن نفرق بين :

" أطفال الشوارع Street Children " والأطفال العاملون فى الشوارع Working Children " حيث يتعرض الاثنان لمختلف أنواع المخاطر والاستغلال . ويحرم العديد منهم من مختلف ألوان الحماية والرعاية القانونية والاجتماعية والأسرية والنفسية مما يدفعهم إلى الانحراف لتيار الجريمة والعنف الموجه للمجتمع بأسره وغالبا مايهيم هؤلاء الأطفال فى المجتمع دور توجيه أو إرشاد يفتقدون إلى مشاعر الحب والحنان والتعاطف ٠

إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الفئتان يمكن أن نوجزها فى الآتى:-

- يعيش الأطفال العاملون فى أغلب الأحيان داخل أسرة كاملة سواء بين أفرادها علاقات طبيعية سوية . بينما يعيش أطفال الشوارع فى أغلب الأحيان فى الشوارع والطرقات والميادين والمباني المهجورة وأراضى الفضاء ٠

- الأطفال العاملون هم أطفال مرغوب فيهم من قبل أسرهم حيث يساهمون فى زيادة دخل الأسرة أو هم مصدر الدخل الوحيد بينما أطفال الشوارع غالباً إما أطفال تم التخلي عنهم من قبل أسرهم أو أنهم تركوا أسرهم برغبتهم وانقطعت صلتهم بأسرهم ٠
- الأطفال العاملون يعملون بموافقة أسرهم بالاتفاق مع صاحب العمل . والسبب فى عمالة هؤلاء الأطفال هو الرغبة فى العمل على تحسين دخل الأسرة وانخفاض قيمة التعليم لدى أسرهم . بينما أطفال الشوارع يعملون بدون موافقة أسرهم مما يعرضهم لاستغلال صاحب العمل أو لايعملون بالمرة ولا يتوفر لهم عنصر الاستقرار ٠
- ويتزايد الطلب على الأطفال لانخفاض أجورهم وتقلبهم القيام بمهام يمتنع البالغون عن أدائها ٠وتشترك معظم الدول النامية فى تشابه الظروف الاقتصادية لمواطنيها . والمتمثلة أساسا فى انخفاض دخول الأفراد . مما يشكل محددا هاما لالتحاق الأطفال بالأعمال المختلفة ٠ فنجد أطفال يعملون لدى الأسرة أو لدى الغير . فى الحقول والورش والمحلات . وفى المنازل والشوارع ٠ بل قد يصل الأمر أن يعمل الأطفال فى المناجم والمحاجر . حيث تقع هذه الأنشطة – فى بعض الدول – فى القطاع الرسمى الذى يفلت من الرقابة [٧] .

قرر اليونيسيف . إعتبار عمل الأطفال استغلاليا إذا ما أشتمل على الآتى:

- أيام عمل كاملة للطفل فى سن مبكر ٠
- ساعات عمل طويلة ٠
- أعمل مجهدة من شأنها التسبب فى توترات جسدية أو اجتماعية أو نفسية لا مبرر لها ٠
- العمل والمعيشة فى الشارع فى ظروف قاسية ٠
- أجر غير كاف ٠
- مسئوليات زائدة عن الحد الطبيعى ٠
- عمل يحول دون الحصول على التعليم ٠

- أعمال يمكن أن تحط من كرامة الطفل واحترامهم بنفسهم ٠
- الأعمال التى يمكن أن تحول دون تطورهم الاجتماعى والنفسى الكامل ٠
- والأطفال الذين تتناولهم الدراسة هم الأطفال فى المرحلة العمرية(٦ – ١٤ سنة) . يعملون بأجر أو بدون . ولايندرجون فى سلم التعليم [٨] .

دخل مفهوم أطفال الشوارع حديثا إلى قاموس الدراسات والأبحاث العربية فى الفترة الأخيرة بحكم تفشى الظاهرة وأخذها حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي ... وتوجد تعاريف متعددة ومختلفة لمصطلح أطفال الشوارع . وعلى العكس اليتامى وذوى الاحتياجات الخاصة ، لا يستطيع المرء أن يحدد هوية طفل الشارع بأى معيار علمى دقيق ، والواقع أن التعبير بالكاد يكون جزءاً من قاموس اللغة الدارجة ، وهو يشمل عددا من أولئك : الأطفال اللقطاء ، الأطفال المتسربون من المدارس ، الأطفال غير المتكيفين مع البيئة ، ويقضى الكثيرون منهم فى أوقات مختلفة جزءا من يومهم فى الشارع دون أن يشتركوا بالضرورة فى أى خصائص أخرى مشتركة : أطفال بلا أسرة ، أطفال تتعرض للمخاطر اليومية ، أطفال لا ارتباط لهم ، أطفال بحاجة إلى رعاية وحماية ، أطفال مخذولون ... هذه كلها مسميات تتداخل معا [٩] .

إن هؤلاء الأطفال الذين يعيشون على هذا النحو ، هم أيضا مرشحون رئيسيون للإستغلال الجنسى ، وصناعة الجنس ككل هى جزء لا يتجزأ من مشكلة أطفال الشوارع ، وبغاء الأولاد أصبح الآن أمرا عاديا مثل بغاء الفتيات ، فإنها تكون مجرد وسيلة للبقاء من بين وسائل أخرى ، وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى الشارع بلا أسر ولا مستقبل ويشعرون باليأس ، فى البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء ، يمثل البغاء أو التسول فرصة للحصول على دخل فورى . ويمكن أن نعرف أطفال الشوارع على النحو التالى :

١- طفل الشارع هو أي طفل يعمل و / أو يعيش في الشوارع . وكثير التنقل في كثير من الأحيان . يمكن لأطفال الشوارع أن يكونوا بين الذين يعيشون في الشوارع والذين يعيشون مع أسرهم. ويمكن للأطفال الذين يعملون في الشوارع التشارك في جمع القاذورات ، أوالتسول ، وأن يكونوا من

الباعة الجوالين ، أو العمل بالدعارة ، أو السرقة لمساعدتهم على البقاء على قيد الحياة . إلا أن البعض منهم قد يعمل في الشوارع خلال فترات معينة من السنة ، ويذهبون إلى المدرسة في أوقات أخرى . وهذا يجعل من الصعب للغاية تقدير العدد الكلي لأطفال الشوارع. مع ذلك هناك عدد أقل نسبيا من الأطفال الذين يعيشون فعلا في الشارع مقارنة مع أولئك الذين يستخدمونه كوسيلة لكسب العيش (١٠).

٢- أطفال الشارع يمكن تقسيمهم إلى فئتين هما : "الأطفال في الشارع" : يحتفظون ببعض الروابط مع أسرهم و"أطفال الشارع" : يعتمدون على أنفسهم اعتمادا كلياً. "الأطفال في الشارع" هي فئة تعمل طوال اليوم في الشارع وتعود إلى أسرتها ولا يكون هناك مجال لترابط الطفل بأسرته أو تربيته ورعايته وهؤلاء تعتبرهم الهيئات الدولية مثل منظمة العمل الدولية واليونيسيف أطفال عاملين في الشارع ويدرجون ضمن مجموعات الأطفال العاملين.أما "أطفال الشارع" هم أقل استقرارا في عملهم وقد تحرروا من الروابط الأسرية فهربوا نتيجة أسباب عديدة منها الفقر الشديد والطلاق ثم زواج الوالدين مرة أخرى أو قسوة العمل المدفوعين إليه من خلال الأسرة.

٣- فى البلدان المتقدمة ، أطفال الشوارع هم أطفال لا تتجاوز أعمارهم الثامنة وتشكل الفتيات بينهم أقلية . أما فى البلدان النامية ، فأطفال الشوارع هم عادة مراهقون تشكل الفتيات نصف عددهم . وقد يكون طفل الشوارع :

- طفلا يعيش فى الشارع ، لأنه لا يمتلك بيتا يأويه . فهذا الطفل ، بسبب عدم وجود أسرة يرجع إليها يكافح من أجل البقاء ، وقد يعتمد على أصدقاء أو يلجأ إلى مبان مهجورة بحثا عن مأوى .
- طفلا يتسكع فى الشارع ، فهو طفل يزور أسرته بانتظام . بل إنه قد ينام فى البيت كل ليلة ، ولكنه يقضى معظم الأيام وبعض الليالى فى الشارع نظرا لما يشهده فى البيت من الفقر واكتظاظ واعتداء جنسي أو بدني .

- طفلا ينتمي إلى أسرة الشارع ، فهو يضطر ، بسبب الفقر أو الكوارث الطبيعية أو الحروب ، إلى العيش والعمل فى الشارع ، كما يضطر إلى نقل ما يمتلكه من مكان إلى آخر حسب الاقتضاء .
- طفلا فى مؤسسة رعاية ، هو أى طفل كان متشردا ، وهو معرض لخطر العودة إلى الشارع

٤- وفى تعريف اخر "هم أطفال تتراوح أعمارهم بين الـ ٥ و ١٦ عاما، غالبيتهم من الذكور تقل أعداد الإناث لسببين :العادات الاجتماعية التى تضع حواجز كثيرة أمام الفتيات . و الفتيات يعملن عادة بمهن غير ظاهرة ".

٥- **"أطفال الشوارع"** وهو مصطلح كثيرا ما تستخدم لوصف كل من **أطفال السوق** (الذين يعملون في الشوارع والأسواق في المدن أو البيع أو التسول ، والعيش مع أسرهم) ، **وأطفال الشوارع** الذين هم بلا مأوى (الذين يعملون ويعيشون وينامون في الشوارع ، في كثير من الأحيان تفتقر إلى أي اتصال مع عائلاتهم). المجموعة الأخيرة هي الأكثر تعرضا للخطر، مثل القتل وسوء المعاملة بما يتفق مع المعاملة غير الانسانية وتلك هي "القاعدة" لهؤلاء الأطفال والذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦ إلى ١٨ عاما. غالبا ما يلجأون إلى السرقة والبغاء من أجل البقاء. مما يجعلهم عرضة للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية " الإيدز". ويقدر أن ٩٠ ٪ منهم هم من المدمنين على المستنشقات مثل غراء الأحذية والدهانات ، والتي تسبب الفشل الكلوي وتلف في المخ ، وفي بعض الحالات تسبب الوفاة مباشرة. وينحدر هؤلاء من أسر فقيره ، حيث يرتفع عدد أفرادها ويقل مستوى الدخل ، ويمكن تقسيم أولاد الشوارع إلى فئات ثلاث :

- أولاد ما زالوا محافظين على علاقتهم مع أسرهم ومرتبطين بها .

- أولاد يعملون فى الشارع ويقضون فيه معظم أوقاتهم ، ولكن على صلة بعائلاتهم ، وقد يكونوا من المتسربين مدرسيا .
- أولاد ليس لديه أى صلة بأسرتهم وهذه الحالة الأكثر خطرا (أيتام ، مطرودين ، هاربين من عائلاتهم لسبب أو لآخر) (١١).

٦- أطفال الشوارع "هم ذكور أو إناث يقل عمرهم عن ١٨ سنة يعيشون وينامون ويأكلون ويلعبون فى الشارع . منهم من لا يعمل والبعض الآخر يعمل فى الشارع بشكل غير رسمى وغير مرخص به وعلاقاتهم بأسرهم غالبا أما منتظمة أو مقطوعة" .

٧- مفهوم أطفال الشوارع " يرتبط بالأطفال الذين بلا مأوى ويبيعون فى الشارع والذين يتسولون أو يبيعون العلكة أو يسمحون زجاج السيارات أو ماشابه من المهن على الإشارات الضوئية وفى الشوارع والساحات العامة " .

٨- فى تعريف إخر لأطفال الشوارع ويركز على معاناتهم النفسية والاجتماعية بأنهم " أطفال من أسر تصدعت أو تفككت ويواجهون جملة من ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية لم يستطيعون التكيف معها فأصبح الشارع مصيرهم . وترى عزة كريم أن طفل الشارع هو الذى يظل فترات طويلة أثناء اليوم فى الشارع سواء أكان يعمل أعمالا هامشية مثل مسح زجاج السيارات أو جمع القمامة أو مسح الأحذية ، أو بيع سلع تافهة مثل مناديل الورق والكبريت أو يعمل أعمالا غير قانونية كالدعارة ونقل المخدرات أو يقوم بالتسول لجلب الرزق أو يخالط أصدقاء السوء " (١٢).

٩- طفل الشارع هو " ذلك الطفل الذى عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية الجسيمة والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعى اقتصادى تعايشه الأسرة فى إطار اجتماعى أشمل ، دفع به إلى واقع آخر يمارس فيه أنواعا من النشطات لإشباع حاجته من أجل البقاء مما قد يعرضه للمسائلة القانونية بهدف حفظ النظام العام " .

١٠- تعريف منظمة اليونيسيف : ركز التعريف على اعتماد الطفل على الشارع كمصدر للدخل والبقاء حيث لم يشرط الإقامة فى الشارع واعتبر الأطفال العاملين فى الشارع والمقيمين فى كنف أسرهم من أطفال الشوارع . وهكذا ينقسم أطفال الشوارع وفق تعريف اليونيسيف إلى أطفال فى الشارع وهم الذين يعملون طوال النهار فى الشارع ثم يعودون إلى أسرهم ليلا للمبيت ، وأطفال الشوارع الذين تنقطع علاقتهم مع أسرتهم أو ليس لهم اسر أساسا [١٣] .

١١- وفى تعريف أحدث لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف " فى فبراير ١٩٩٣ لطفل الشارع قسم أطفال الشوارع للمجموعات الأربع التالية :

- الأطفال الذين يعيشون فى الشارع وهو مصدر البقاء والمأوى بالنسبة لهم.
- الأطفال الهاربون من أسرهم ويعيشون فى جماعات مؤقتة أو منازل أو مبانى مهجورة أو ينتقلون من مكان إلى مكان آخر .
- الأطفال الذين لا يزالون على علاقة مع أسرهم ولكن يقضون أغلب اليوم وبعض الليالى فى الشارع بسبب الفقر أو تزاحم مكان المعيشة مع الأسرة أو تعرضهم للاستغلال البدنى والجنسى داخل الأسرة .
- الأطفال فى مؤسسات الرعاية القادمون إليها من حالة التشرد وهم مهددون فى نفس الوقت بالعودة إلى حالة التشرد مرة أخرى .

١٢- تعريف منظمة الصحة العالمية (١٩٩٣م): تعرف أطفال الشوارع بأنهم :أولاً : الأطفال الذين يعيشون فى الشارع لا يشغلهم سوى البقاء والمأوى . ثانياً : الأطفال المنفصلون عن أسرهم بصرف النظر عن مكان إقامتهم سواء فى الشارع أو الميادين أو الأماكن المهجورة أو دور الأصدقاء أو الفنادق أو دور الإيواء . ثالثاً : الأطفال الذين تربطهم علاقة بأسرهم ولكن تضطرهم بعض الظروف (ضيق المكان . الفقر . العنف النفسى أو المادى الذى يمارس عليهم) إلى قضاء ليال أو معظم الأيام فى الشارع .

رابعاً : الأطفال فى الملاجئ (فى دور الرعاية والمؤسسات الاجتماعية) معرضون لخطر أن يصبحوا بلا مأوى[١٤] .

١٣- تعريف الورشة الإقليمية المنعقدة فى القاهرة بشأن التصدى لظاهرة أطفال الشوارع عربياً والتى نظمها المجلس العربى للطفولة والتنمية (سبتمبر- ١٩٩٩م) " أطفال الشوارع هم احد صور التعرض للانحراف والضياع , ذكوراً كانوا أم إناثاً حسب التحديد السنى القانونى لمفهوم " طفل " على الساحة العربية وهم الذين يعانون وهناً فى علاقاتهم الأسرية ولا يتصلون بأسرهم بصفة منتظمة ويتخذون من الشارع بكل مايشتمل عليه المفهوم من معنى مأوى ومحلاً لإقامتهم الدائمة أو شبه الدائمة ومصدراً لمعيشتهم ينقصهم الحماية والإشراف والتوجيه من قبل أشخاص راشدين أو مؤسسات ترعاهم ٠ "

وهؤلاء الأطفال فى كل الأحوال يصنفون تحت ثلاث أنماط من العلاقات الأسرية :

أ- أطفال لهم علاقة بأسرهم ويعودون إليها للمبيت يومياً ٠

ب- أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم يذهبون إليها كل حين وحين

ج- أطفال ليس لهم علاقة بأسرهم أما لفقدانهم بالموت أو الطلاق أو لهجر أسرهم٠

١٤- تعريف المجلس اليمنى لرعاية الأمومة والطفولة : يشير إلى أن أطفال الشوارع هم : " الأطفال الذين يعيشون على التسول أو الذين يمارسون أعمالاً هامشية أو الأطفال الذين لا مأوى لهم أو الطفال المحرومون من الرعاية الأسرية الكاملة " . بالنسبة لأطفال الشوارع هناك صعوبة ضبط هذه الفئة من الأطفال بحكم تنقلها المستمرة وصعوبة تحديد من هو طفل الشارع من طرف المستجوبين بالرغم من أستئناسهم بتعريف دقيق لطفل الشارع الذى يميز بتواجده المستمر فى الشارع حتى أثناء الليل مع الانقطاع التام أو شبة التام عن أسرته[١٥] .

٢- التعريفات الأجنبية :- أطفال الشوارع Street Children"

أ- تعريف Felsman ١٩٨١ :- " أطفال الشوارع هم الأطفال الذين يعيشون فى الشوارع . والذين تتم تنشئتهم الاجتماعية خارج الأسرة والمدرسة ولهم قليل من الاتصالات بالكبار"٠

ب- تعريف Tacon ١٩٨٢ :- "أطفال الشوارع هم أطفال يعيشون ويعملون فى الشارع . بدون أى نوع من الإشراف من جانب الوالدين أو الأشخاص الكبار"٠

ج- تعريف منظمة اليونيسيف ١٩٨٥:- "أطفال الشوارع هم أى ولدا وبنت أصبح الشارع أصبح الشارع فى معناه العريض مثل : الشوارع والحوارى والمساكن المهجورة والأراضي المهملة . مكان إقامة ومصدر معيشة لهم وهم الذين ينقصهم الحماية والإشراف الكافيان بواسطة أشخاص كبار مسئولين "٠

د- تعريف منظمة الصحة العالمية ١٩٨٥:- الأطفال الذين يعيشون فى الشارع وينقصهم الرعاية والحماية ٠

- الأطفال المنفصلين عن أسرهم ويعيشون فى حماية مؤقتة فى بيوت مهجورة أو فى مبان / فنادق / ملاجئ الحماية أو يتحركون بين أصدقائهم ٠
- الأطفال الذين تبقى لهم صلة مع أسرهم لكن بسبب الفقر أو ازدحام المنزل أو الإساءة الجنسية والنفسية فى أسرتهم تجعلهم يقضون بعض الليالى أو أغلب الأيام فى الشارع ٠
- الأطفال الذين يكونون فى رعاية المؤسسات والذين يأتون من أماكن التشرد ويكون هناك خطر عليهم للرجوع إلى حياة الشارع ٠

ب- تاريخ الظاهرة (١٦) :

تعد ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية ذات جذور تاريخية بعيدة لها صلة بتطور المجتمع البشرى وتناقضه . وتشير بعض الدراسات أن الظاهرة قد عرفت

تاريخيا بصيغ مختلفة وفى ظل أوضاع عالمية مختلفة . وأخذت ظاهرة أطفال الشوارع أشكال ومظاهر متعددة تماشيا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة . حيث كان للظروف الحياتية والمعيشية دور فى نشأة الظاهرة . فالتطور الصناعي فى أوروبا (الثورة الصناعية) وظهور الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية بين الدول وكذا قيام الحروب العالمية (الأولى ، الثانية) قد ساعدت على إنتشار الظاهرة على مستوى العالم . وزيادة أعدادها وكان من نتائج هذه الحروب العالمية :

- فقدان الأسرة وتشرد الأطفال .
- إنحراف الأحداث .
- ظهور الأطفال المهمشين .
- تعرض الأطفال لعدد من المخاطر كالإعاقة و الاضطربات النفسية أو مايسمى بصدمات الحروب.

ويذهب بعض الباحثين أن الخلفية التاريخية للظاهرة تعود للقرون الوسطى . ويذكر أن عصابات الأطفال كانت منتشرة فى الريف فى أرجاء أوروبا وروسيا فى العصور الوسطى . وقد أفرزت الثورة الصناعية فى أوروبا وفى أمريكا الشمالية فى القرن التاسع عشر هذه الظاهرة إلى الحد الذى قُبلت معه كجزء من الشكل العام للمناطق الحضرية ومن الثابت أنها تحدث فى أوقات الإضطربات الاجتماعية أو التحول السريع .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يعتبرون وجود أطفال الشوارع أو كما يسمونهم " الطبقة الجاهلة غير المنضبطة من الأطفال " يهدد الممتلكات ومؤسسات الرأسماليين ولذلك كانت هناك محاولة لإزالتهم جسديا فى الفترة مابين عامى ١٨٥٣- ١٨٩٠م وكانت إحدى المحاولات هي شحن ٩٠٠٠ من أطفال الشوارع بالسكك الحديدية من المناطق الشمالية إلى الغرب الأوسط حيث كان يعتقد أن وجود هذه الطبقة الجاهلة من الأطفال إنما يهدد الممتلكات ومؤسسات الرأسماليين . وهكذا نجد أن التطوارت الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الصناعية كان له أثر كبير فى بروز عدد من المشكلات الاجتماعية ساعدت على توسع ظاهرة أطفال الشوارع التى أصبحت ظاهرة عالمية .

والبعض الآخر أقر بأنه كانت بداية ظهور أطفال الشوارع في قضايا الفقر و إختلال توزيع الدخل في المكسيك وأمريكا اللاتينية . وكان هناك هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن منذ بداية مرحلة التصنيع الرئيسية في المكسيك والتى بدأت في ١٩٤٠م. وبعدها الوضع أصبح أكثر سوءا في المناطق الريفية منذ انضمت المكسيك إلى اتفاق التجارة الحرة في عام ١٩٩٥. مما أدى إلى إنتقال أطفال الشوارع منها إلى البلاد المجاورة .

وإذا كانت ظاهرة أطفال الشوارع خلفيتها التاريخية تعود إلى ما يعرف بالدول المتقدمة حاليا وذلك لأسباب مختلفة منها التحولات السريعة المرتبطة بالصناعة والتكنولوجيا وكذا الكوارث والحروب العالمية فإنها فى البلدان المتخلفة أو ما تسمى بالنامية ، فإنها أصبحت تشكل خطورة حقيقية فى ظل الازدياد المضطرد فى عدد السكان والتدهور الاقتصادى وانتشار الفقر والفساد فى عالم اليوم الذى ملامحه تكاد تكون غير محددة وأطفال لا يمكن التنبؤ لهم بمستقبل .

ج- البعد العالمى للظاهرة :

إن قضية الأطفال أصبحت فى الوقت الحاضر من القضايا الرئيسية التى يعطى لها أهمية من قبل المجتمع الدولى . ولأول مرة فى تاريخ البشرية تتصدر قضايا الطفولة جدول أعمال العالم . حيث أقرت منظمة الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل بالإجماع فى نوفمبر ١٩٨٩. وتعد الإتفاقية الأولى من نوعها التى تحظى بهذا الإجماع الدولى بين كافة الإتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وقد صدَقت على الاتفاقية كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التى تعد الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تصدق على الإتفاقية بعد توقيع الصومال عليها . ثم وقعت عليها . وبعد حوالى عام من تبنى الأمم المتحدة الإتفاقية . تم عقد أول مؤتمر قمة عالمى من أجل الطفل فى نيويورك فى سبتمبر عام ١٩٩٠ م بحضور ممثلين عن ١٥٩ دولة شارك ٧١ رئيس حكومة فى المؤتمر . وخرج المؤتمر بإعلان دولى يهدف إلى تبنى بقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة عمل لتنفيذ هذا الإعلان خلال فترة التسعينات.

وبرغم هذا الإهتمام بقضايا الأطفال وتحديدا منذ الإعلان عن صدور إتفاقية حقوق الطفل الدولى التى تضمن حقوق الطفل فى العيش والبقاء والنماء وتؤكد على مصالح الطفل وتوفير الرعاية والحماية من سوء المعاملة والإستغلال . ورغم الجهود التى تقوم بها الدول والمنظمات غير الحكومية فإن حقوق الطفل الأساسية فى كثير من البلدان لازالت على هامش خطط التنمية ولم تتحول إلى أولويات . وتشير البيانات والإحصائيات الدولية أنه يوجد فى العالم ما يزيد على ٣ مليارات فقير من بين سكان العالم الذى وصل تعدادهم فى بداية عام ٢٠٠١ م إلى ٦ مليارات ومائة مليون نسمة . حيث يزداد سكان العالم بنحو ٧٨ مليون نسمة سنويا . ورغم التطورات العلمية والتكنولوجية والمنجزات التى تحققت فى مجالات عديدة مازالت هناك مشكلات حقيقية تواجه الإنسانية من الفقر إلى الأمراض الفتاكة وإنتشار الحروب والصراعات والتوترات الإقليمية والدولية [١٧].

وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ الصادر عن الأمم المتحدة يشير إلى أن هناك حوالى مليار ومائتان مليون نسمة يعيشون بدخل يقل عن دولارين فى اليوم . وأشار التقرير إلى أن العالم النامى الذى يضم أربعة مليارات وستمائة مليون نسمة لا يزال به ٨٥ مليون نسمة من الأميين . ومليار نسمة لا تصل إليهم مياه الشرب النقية . ومليار وأربعمائة مليون لا يعيشون فى مساكن بها شبكات صرف صحى . وأوضح أن هناك ٣٢٥ مليون طفل وطفلة فى دول العالم النامى حرموا من حقهم فى التعليم . وأحد عشر مليون طفل وطفلة تحت سن الخامسة يموتون كل عام من أسباب يمكن تداركها أى ما يعادل ٣٠ ألف طفل وطفلة يموتون يوميا لأسباب يمكن تفاديها [١٨].

وأنه يمكن القول حقا أن ثمرة التقدم لم يتمتع بها الجميع . فنحو ١٠٠ دولة نامية تعرض نموها ومستوى الحياة فيها للإنخفاض خلال العشرين عاما الماضية وهو ما أدى إلى أن يكون دخل مليار شخص فى العالم اليوم أقل مما عليه قبل ٢٠ عاما . فى الوقت الذى إزداد فيه العالم ثراء أو ازداد متوسط الدخل القومى الفردى بنحو ثلاثة مرات خلال الخمسين عاما الماضية " اليونيسيف ١٩٩٩ م " .

وتشير التقارير حول دور الأمم المتحدة من الجهود المبذولة للحد من الفقر. فالأمم المتحدة التى تخدم أسرة عالمية مؤلفة من ١٨٥ دولة وما يربو حاليا على ٦ مليارات من البشر تخصص ٤.٦ بلايين دولار سنويا للأنفاق على التنمية الاقتصادية الاجتماعية . وهو مبلغ أقل من الميزانية السنوية لجامعة ولاية نيويورك وهو ما يعادل ٨٠ سنتا لكل فرد فى مقابل ١٣٤ دولار لكل شخص تنفق سنويا على الأسلحة والمعارك العسكرية .

وفى ظل هذه التطورات العالمية فإن الأطفال هم الأكثر تضررا . فالأرقام تبين حجم المعاناة التى تزداد يوم عن يوم بين الناس بسبب الفقر والبطالة . وإذا كان أطفال العالم الثالث هم الأكثر معاناة . فليس كل أطفال العالم المتقدم أو البلدان الصناعية يدعو وضعهم دائماً للفخر.

فتقدم لنا الإحصائيات بأن نسبة الأطفال الذين يعيشون فى فقر مدقع فى الولايات المتحدة قد تضاعفت من عام ١٩٧٥ إلى اليوم . وأن ٤٠٪ من الأطفال لا يعيشون مع أسرهم الأصلية . وأنه فى عام ١٩٢٢ كان هناك ٨٥,٠٠٠ حالة موثقة لإنتهاكات حقوق الطفل بما فى ذلك الإهمال [١٩].

وحتى لا يأخذنا الحديث بعيداً عن الموضوع المراد التركيز عليه سنحاول أن نعطى لمحة مركزة عن أهم مؤشرات وضع الاطفال فى العالم من واقع بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (الونيسيف) [٢٠].

فى مجال النزاعات :

- يشكل الأطفال والنساء ٨٠٪ من أصل ٣٥ مليون لاجئ ومهجر فى العالم.
- قتل مليوني طفل وإصابة ٦ ملايين آخرين بجروح وإعاقات دائمة بين ١٩٩٩ – ٢٠٠٠.
- ١٢ مليون طفل أصبحوا مشردين بسبب النزاعات .
- أكثر من مليون طفل أصبحوا يتامى أو تم تفريقهم عن ذويهم فى العقد الأخير من القرن العشرين بسبب النزعات المسلحة .

فى مجال التمييز :

- يوجد أكثر من ١٠ مليون طفل من هم ليسوا على مقاعد الدراسة منهم ٦ ملايين من الفتيات ،
- يوجد مابين ٦٠- ١٠٠ مليون من النساء من سكان العالم كن ضحايا عمليات قتل الرضع وفق النوع الاجتماعى وقتل الأجنة وسؤ التغذية والإهمال ،
- تشكل الفتيات بين سن ١٢- ١٧ عاماً ٩٠٪ من الأطفال العاملين فى خدمة المنازل وهى أكبر فئة من العمال الأطفال فى العالم ،
- يبلغ معدل إنتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة " الايدز " بين الفتيات فى بعض المناطق خمسة أضعاف معدل انتشاره بين الفتيان ،

حول الفقر والتعليم :

- الأطفال هم الأكثر تأثراً بالفقر فهو يلحق بعقولهم وأجسادهم ضرراً يظل معهم طيلة حياتهم ،
- يعيش ما يزيد على نصف مليار طفل على أقل من دولار واحد فى اليوم .
- يوجد أكثر من ١٠٠مليون طفل ليسوا على مقاعد الدراسة بسبب الفقر أو التمييز أو شح الموارد ،
- يتلقى ملايين الأطفال تعليماً متدنى النوعية ،
- ١٩٠ مليون من الأطفال العاملين فى البلدان النامية فى سن (١٠ – ١٤) سنة لا يستطيعون الحصول على التعليم الأساسى .

عمالة الأطفال :

يوجد فى العالم حوالى ٢٥٠ مليون طفل عامل مابين سن (٥- ١٤) عاماً فى ثلاث قارات رئيسية منهم ١٥٣ مليون بنسبة ٦١٪ من الأطفال العاملين فى العالم يعيشون فى آسيا و ٨٠ مليوناً فى أفريقيا بنسبة ٣٢٪ و ١٧ مليون فى أمريكا اللاتينية بنسبة ٧٪ وهذه الإحصائيات لا تعطى الرقم الإجمالى لعدد الأطفال

العاملين فى العالم . حيث أنها لا تشمل إحصائيات الأطفال العاملين فى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وبقية الدول المتقدمة [٢١] .

ومثلما وضعت الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل معايير جديدة فى القانون الدولى يترتب على الحكومات الوطنية إتباعها والتقيد بها لذا يتوجب على كافة الدول سن مجموعة متكاملة من القوانين التى تحكم عمالة الأطفال . ويعتبر أفضل ضمان لاضطلاع أية حكومة بمسؤولياتها كاملة هو إنخراط كافة قطاعات المجتمع فى حركة وطنية فاعلة . وعندما تبدأ مبادئ إتفاقية حقوق الطفل ومضامينها بالتغلغل فى المجتمع فإن معتقدات ومواقف وقيم المجتمع ستتغير بدرجة متساوية مع تزايد الوعى الشعبي فتتعزز المشاركة .

وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا حيويا فى رفع مستوى إهتمام الجماهير وحماية الأطفال والمساعدة على إطلاع العملية الطوعية التى لا غنى عنها لتتغير مواقف الجمهور, وأن استقلالية هذه المنظمات تسمح بالكشف عن الإساءات أو مهاجمة المصالح المكتسبة دون الإذعان للضغوط السياسية وبعض هذه المنظمات مستغرقة فى مشاركتها فى محاولات تحرير الأطفال من أسوأ أخطار العمل .

حجم الظاهرة فى العالم :

لا توجد إحصاءات دقيقة عن حجم الظاهرة ، وتضارب البيانات والإحصاءات مرده إلى تداخل المفاهيم والتعريفات حول من هو طفل الشارع . فهناك تقديرات تشير إلى وجود ما يزيد عن ١٠٠ – ١٣٠ مليون طفل شارع في العالم ، وقدرت منظمة "Child Hope" الدولية عام ١٩٩١ وجود ما يزيد على ١٠٠ مليون طفل شارع ، منهم ٤٠ مليون فى أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى ، ٢٥ – ٣٠ مليون فى أسيا ، ١٠ ملايين فى أفريقيا، ٢٠ – ٢٥ مليون فى أنحاء متفرقة من العالم.

وكانت إحدى الدارسات قد تنبأت بتزايد إعداد أطفال الشوارع فى العام ٢٠٠٠ م بعشرات الملايين حيث يرتفع عدد أطفال المدن من الفئة العمرية (٥ – ١٩)

عام بمقدار ٢٤٧ مليون منهم ٢٣٣ مليون فى البلدان النامية .وتعيش نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال فى فقر مدقع والتقارير الدولية تشير إلى أن نسبة النصف من أطفال الشوارع على الأقل معرضين للاستغلال الجنسى وتعاطى المخدرات وأن شبكات الدعارة العالمية تنقل الأطفال من أمريكا اللاتينية إلى شمال أوروبا .

وفى كتاب صدر مؤخرا فى ألمانيا قدر عدد أطفال الشوارع عالميا ب ٢٥٠ مليون طفل .وجاءت تقديرات ١٩٩٥ م أعلت أن العدد يزيد على ١٠٠ مليون طفل موزعين حسب النسبة التقديرية التالية ٢٠٪ فى الدول المتقدمة ٤٠٪ فى أمريكا اللاتينية ٣٠٪ فى آسيا ١٠٪ فى أفريقيا وهناك تقديرات تجاوزت هذه الأرقام تذكر أن أمريكا اللاتينية وحدها بها ٥٠ مليون طفل شارع بينهم ٣٠ مليون فى البرازيل وحدها .

ففي ظل المتغيرات الدولية خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة واختلال التوازن بين القوى العظمى لصالح القطب الواحد . وفى ظل العولمة واقتصاد السوق وإتفاقية " الجات " فإن العالم يسير نحو تشكل جديد فمؤشرات التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى تسير لصالح القوى المتقدمة اقتصاديا وصناعيا بما يخدم قوى محدودة فى العالم على حساب العالم النامى الذى يشهد اضطرابات حقيقية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من الاقتصاد الضعيف إلى المعالجات السيئة المرتكزة على الدين الخارجى . وتوصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الذى لم يفلح فى إنتشال هذه البلدان من أزماتها المتلاحق و مشاكلها الاقتصادية مثال لذلك الأرجنتين – المكسيك – تركيا – الأورجوارى ودول أخرى التى أصبح غالبية شعوبها تعيش تحت خط الفقر. وكما تشير الدراسات بأن ظاهرة أطفال الشوارع فى هذه البلدان أصبحت تشكل كارثة حقيقية فى البلدان النامية فهي بازدياد مضطرد وكما يطلق عليها كرة الثلج أو القنبلة الموقوته .

د- تسميات أطفال الشوارع :

أطفال الشوارع يعملون فى أماكن مكشوفة ظاهرة للعيان فى المدن والأماكن العامة فالشارع هو المكان الرئيسى (البيت الكبير) الذى يتوجد فيه

أغلب الأوقات أن لم يكن أغلب اليوم وهناك تسميات لأطفال الشوارع تختلف من مكان إلى أخر . وتطلق الدراسات على هذا الطفل ألقابا متعددة مثل "أطفال بلا أسر" أو "الأطفال المخذولون" و"أطفال الشقق" أو "أطفال العراء" أو "الأطفال المهمشين" .

ومن المهم أن نتأمل ما تطلقه عليهم مجتمعاتهم , حيث أن لهذا دلالة كبيرة فى النظرة الاجتماعية إليهم . نجدهم فى بولوفيا باسم (دود الخشب) , وفى نابولي باسم (رأس المغزل) , وفى بيرو باسم (طائر الفاكهة) , وفى كولومبيا (الصبي) أو (أولاد الغبار) و(حشرات الفراش) , وفى بوليفيا (الفئران) , وفى رواندا (الأولاد السيئون) , أما فى هندوراس فهم (المتمردون الصغار) , وفى زائير (العصافير) , وفى الكاميرون (الكتاكيت) و (البعوض) , وفى الكونغو (الجوالين) , أما فى العالم العربى فإنهم يطلقون عليهم فى السودان (الشماسة) . وإذا كانت هذه التسميات تعكس الثقافة المحلية السائدة فى كل مجتمع إلا أنها تعكس الوضعية الهامشية المشتركة لأطفال الشوارع , وأيضا نظرة المجتمع السلبية إليهم [٢٢] .

٥- ظاهرة أطفال الشوارع فى العالم العربى :

أما عن ظاهرة أطفال الشوارع فى العالم العربى لا يمكن الحديث عنها بمعزل عن الظاهرة العالمية , حيث تداخلت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية هذا القرن بين الدول فى عصر الإنفتاح والعولمة وحرية السوق والتجارة وأخذ النموذج الغربى كحل يحتذى به فى مجرى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ساعدت على نمو الظاهرة منها الاتجاه نحو الاقتصاد الحر وبرامج التكيف الهيكلي الذى أدى إلى ازدياد الإفقار .

و يقدر عدد أطفال الشوارع فى الوطن العربي بـ (٧ – ١٠) مليون طفل ، وتوضح الكثير من المؤشرات والدلائل أن الظاهرة آخذه فى الازدياد والتفاقم . وبالإستناد إلى إحصاءات تقديرية أجرتها عدد من الدول العربية التى اعترفت بوجود الظاهرة يعيش فى المغرب ٢٣٤ ألف طفل شارع ، وفى مصر نحو ٩٣ ألف ، وفى

السودان ٣٧ ألف ، فى اليمن ٧ آلاف ، وفى لبنان نحو ٣٥٠٠ طفل. وقد أثبتت الإحصاءات العالمية أن هناك من ١٠٠ – ١٥٠ مليون طفل يهيمون فى الشوارع ، وفى إحصائية صدرت عن " المجلس العربى للطفولة والتنمية " عن حجم هذه الظاهرة فى العالم العربى بينت أن عددهم يتراوح ما بين ٧ – ١٠ ملايين طفل عربى فى الشوارع . ويقدر هؤلاء الأطفال اليوم فى العالم العربى بالملايين وظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة فى النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية وإنما أيضا فى البلدان الصناعية والمتقدمة ويرجع وجود هذه الظاهرة عالمياً إلى العديد من المشكلات والأسباب الاقتصادية والسياسية والأسرية والبيئية والتى تعمل بشكل متفاعل لتهيئة المناخ العام لنمو الظاهرة وتطورها [٢٣] .

عدد سكان العالم العربى يقدر بحوالي ٢٧٥ مليون نسمة . وأوضاع الطفولة العربية سيئة كما تشير الإحصائيات فالأمية مرتفعة تصل فى المتوسط بين الإناث إلى٥٥٪ ونحو ٣٥٪ بين الذكور. ورغم أن الدول العربية قد شهدت تزايد مستمر فى الناتج المحلى الإجمالي للفرد خلال الستينات والسبعينات كأعلى ناتج بين الدول النامية إلا أنه تدنى بداية من الثمانينات[٢٤] .

وتعد ظاهرة أطفال الشوارع من أهم المشكلات الاجتماعية التى تواجهها الدول العربية ويرجع أسباب إتساعها إلى عدة عوامل منها :

١ – الزيادة السكانية فى عدد من الدول العربية .

٢ – ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر .

٣ – الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة (الجزائر ، لبنان ..)

٤ – ظروف الاحتلال والحصار مثل (العراق – فلسطين ..)

٥ – انتشار البطالة .

٦ – ارتفاع معدلات الفقر .

٧ – التفكك الأسرى .

٨ – التسرب من التعليم .

٩ – الكوارث الطبيعية .

١٠ – تدنى العملة المحلية .

١١ – تدنى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية .

١٢ – الاختلال فى توزيع الدخل .

وإذا تأملنا للإحصائيات العربية حول هذه الظاهرة لوجدناها كالآتي :

مصر : فى مصر كما تشير الدراسات بأن السبب الرئيسى فى إتجاه الأطفال إلى سوق العمل بنسبة ٩٠٪ هو الظروف المعيشية الصعبة والإحتياج للمال ، وفى آخر التقديرات فى مصر هناك ٧٥,٠٠٠ طفل شارع ، أى واحد فى الألف من سكان جمهورية مصر العربية (الذين يبلغ تعدادهم ٧٥ مليون نسمة) ، ثم إزدادت إلى حوالى مليون ونصف ، والأطفال العاملون عموما فى الإحصاء المصري الرسمي يقدر عددهم ١,٥ مليون طفل فإذا أضيف إليهم ٧٥ ألف طفل من أطفال الشوارع فإننا نقدر عددهم بثلاثين فى الألف ، أى دخلنا فى أن ٣٪ من السكان من فئة الأطفال العاملين وأطفال الشوارع [٢٥] .

المغرب : تشير الدراسات إلى أن ظاهرة أطفال الشوارع بدأت فى الثمانينات من القرن الماضي وحسب التقديرات وصلت إلى ٢٣٣ ألف طفل وتنتشر فى مختلف المدن المغربية [٢٦] .

موريتانيا : أثبتت دراسة ميدانية أن الظاهرة فى تزايد فى المناطق الحضرية بشكل مطرد وأن حوالى (٦٠٪) من أطفال الشوارع يوجدون فى الحي الذى تقطن فيه أسرهم الأصلية مما يعنى أن ظاهرة الشوارع هى ظاهرة أحياء .

السودان : دراسة حكومية تمت فى العام ١٩٩٩ م قدرت عدد أطفال الشوارع بين سن السابعة والثالثة عشر عاما يقدرون ب (٣٦٩٣١) طفل منهم (١٤٣٣٦) فى ولاية الخرطوم وحدها .

الأردن : الإحصائيات الواردة من الأردن تشير إلى عدم وجود الظاهرة بالشكل المتعارف عليه ، ولكنها تقر بوجود تسول أو تشرد وذلك فى المحافظات والمدن الكبيرة وتوضح أن عدد المقبوض عليهم بتهمة التشرد سنويا من الذكور والإناث يقدرون

كالآتي (١١٦- ٣٦٧ - ٧٦٥) : طفل فى السنوات (٩٦ م – ٩٧ م – ٩٨ م) عل التوالي .

السعودية : أما حجم الظاهرة هناك يصل إلى نحو ٨٣ ألف طفل [٢٧] .

عمان والبحرين فيقدر عدد أطفال الشوارع ب ١٢ ألفا لكل منهما ، فيما يصل عددهم فى **الإمارات** إلى ٤ آلاف .

اليمن : تعود جذور الظاهرة فى اليمن إلى مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث شكلت عودة المغتربين اليمنيين إثر حرب الخليج الثانية إلى جانب عوامل أخرى منها الانفجار السكانى وهبوط سعر النفط وضغوط اقتصادية وإضافة أعباء جديدة على الدولة والمجتمع . فالبيانات والإحصائيات تشير إلى أن عدد السكان فى اليمن قد زاد خلال الأعوام ١٩٧٥ – ١٩٩٤ م إلى أكثر من ضعف السكان عام ١٩٧٥ م كان عدد السكان يبلغ ٧,٥ مليون نسمة فيما وصل عدد السكان عام ١٩٩٤ م إلى أكثر من ٨. ١٥ مليون نسمة وبلغ متوسط معدل النمو السكانى ٧. ٣ خلال هذه الفترة . وقد أنعكس ذلك سلبيا على الوضعية الاجتماعية للسكان حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة (٥٥٪) فقط من الأطفال فى سن ٦ – ١٥ سنه فى المدرسة وهذا يعنى أن ٤٥٪ من الأطفال فى هذا السن خارج المدرسة " وهو أدنى معدل " فى إقليم الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا . كما بلغ عدد الأطفال العاملين ٢ مليون طفل ، وفى عام ١٩٩٣ م قدر عدد المتسولين الأطفال فى مدينة صنعاء بحوالي (٥٦٢) طفل وطفلة ، وحسب تقدير هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل فى تقرير يقرر عدد الأطفال المتسولين بحوالي ٧٠٠٠ طفل وطفلة [٢٨] .

و- أطفال الشوارع فى مصر :

على الرغم من هذا التصاعد العالمى تجاه الاهتمام بقضايا الطفل و حماية حقوقة والذى وصل إلى قمته بإصدار الإتفاقات الدولية لحقوق الطفل و قد صدقت عليها معظم دول العالم و منها مصر التى لعبت دورا هاما فى الترويج لهذه الاتفاقية فى المنطقة العربية للتصديق عليها . وفى ظل هذا الربط بين مفاهيم

حقوق الانسان وقضايا التنمية الشاملة والمستدامه على أساس أن الحقوق ما هى إلا مداخل مختلفة لقضايا التنمية البشرية ، فعلى سبيل المثال يوجد العديد من منظمات حقوق الانسان غير الحكومية التى تعمل على مجالات التنمية الصحية و البيئية و المرأة و الطفل .... إلخ. هذه المجالات لا يمكن فصلها الآن عن قضايا حقوق الأنسان و من المستحيل الفصل بين الحقوق و التشريع و تلك المداخل المتعددة لابد و أن تدعم بتشريع نابع من إحتياجات مجتمعية ملموسة و أنه يكون الدور الأساسى الذى تلعبه منظمات حقوق الانسان و المجتمع المدنى ككل هو العمل على تنظيم كل الجهود المجتمعية و مؤسساته و تمكينه من التعبير عن تلك الاحتياجات و المطالبه بها من أجل إحداث تنمية حقيقية فى وضع هذا المجتمع .

إلا أنه من الملاحظ زيادة التدهور فى ظروف الأطفال و انتهاك حقوقهم و خاصة فى مجتمعات العالم الثالث التى تعانى بشكل مضاعف من آثار الأزمات الاقتصادية ، الناتجة عن تطبيق سياسات و برامج اقتصادية (التكيف الهيكلى و سياسات السوق) ترفع فيها الدولة يدها عن مسئوليتها نحو توفير الخدمات الاساسية للمجتمع مما أدى إلى زيادة الأعباء الواقعة على كاهل الأسر فى ظل عدم الزيادة المتوازنة فى الدخل ووقوع قطاع كبير من هذه الأسر تحت خط الفقر .... و يشكل الاطفال شريحة كبيرة و هامة فى الهرم السكانى لمصر و تصل نسبة الأطفال أقل من (٥) سنوات إلى حوالى ١٤.٨ ٪ من اجمالى السكان ، و تصل نسبة الاطفال فى فئة السن (٥ – ١٥ سنة) ٢٤.٦ ٪ . أى أن ٣٩.٤ ٪ من اجمالى السكان يقع فى فئة السن (صفر – ١٥ سنة) [٢٩].

و ترتبط قضايا إنتهاك حقوق الطفل مثل أى قضايا اجتماعية – بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية السائدة فى المجتمع و لذلك فإن التصدى لها لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا كان على أساس نظرة شمولية تحلل و تعالج الظواهر و أسبابها الجذرية فى نفس الوقت ...... و لقد أوضحت معظم الدراسات فى مصر حول هذا الموضوع ظهور العديد من المخاطر و الانتهاكات الواقعة على

الطفل من خلال نمو الظواهر السلبية فى المجتمع (عمالة الاطفال – أطفال الشوارع – الاستغلال الاقتصادى للطفل – عدم توافر المسكن الملائم لنمو الطفل – اعاقات الطفولة – انتشار الامية و التسرب من التعليم – سوء الحالة الصحية....الخ) .

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع فى مصر من أهم الظواهر الاجتماعية اللافتة للنظر فى العقدين الأخرين خاصة فى المدن الكبيرة و المتوسطة فى ظل إستمرار التدهور فى الوضع الاقتصادى ، حيث أن تطبيق برامج التكيف الهيكلى فى الفترة الاخيرة قد دعم انتشار ظواهر اجتماعية سلبية كثيرة و بالتالى يأتى الربط بين نمو وإنتشار هذه الظاهرة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية . فالغالبية العظمى من الأطفال الذين يدخلون تحت مسمى " أطفال الشوارع " قد خرجوا من عائلات تقع تحت خط الفقر المدقع ، هذا الوضع ايضا دفع بعض العائلات الى الاعتماد على دخل الاطفال العاملين فى تلبية احتياجاتها الاساسية مما أدى الى زيادة معدل نمو ظاهرة " الباعة الجائلين من الاطفال " فى مصر .

فنحن أمام ظاهرة معقدة ومركبة تبرز لنا أقصى درجات التهميش الاجتماعى لفئة تجتاز مرحلة حاسمة فى تكوين معالم شخصيتها . فتركت لمواجهه مصير مجهول و كأنها مسئولة عن أوضاعها و عن تفكك الأسر التى خرجوا منها . فحوالى ٦٠٪ من أسر أطفال الشوارع تعانى من التفكك حيث تقترن الأسباب الرئيسية للظاهرة بالتفكك الأسري إما عن طريق موت أحد الأبوين أو كليهما أو الهجر أو الطلاق ، و كذلك تأتى ظاهرة التسرب فى مراحل التعليم الاولى كأحد الاسباب التى أتت بهذه الظاهرة و قصور المتابعة لها حيث أن أكثر من ٥٠٪ من أطفال الشوارع حرموا من التعليم نتاج التسرب حيث انقطعوا عن الدراسة فى السنوات الاولى من التعليم الاساسى و لم يحصلوا على الشهادة الابتدائية ليتمكنوا حتى من الدخول التأهيل المهنى ، هذا بالإضافة إلى حالة السكن غير اللائق أو الغير ملائم لنمو الطفل نموا طبيعيا من كافة الجوانب (كما نصت عليه المواثيق الدولية) حيث أن حوالى ٦٠ ٪ من أطفال

الشوارع كانوا يسكنون فى سكن غير لائق لا تتوافر فيه الشروط المناسبة و الملائمة لنموهم الطبيعى و أكثرهم ما يتقاسم السكن مع أسر آخرى ، فيغيب الفضاء اللازم للطفل مما يجعل الشارع المجال البديل.

كما أن هناك آثار سلبية فى منتهى الخطورة نجمت عن هذه الظاهرة أهمها التعاطى المبكر للتدخين و المخدرات بما يصل لحالة إدمان ، و هو السبب الرئيسى الذى دفع بمنظمة الصحة العالمية للأهتمام بهذه الظاهرة . وبالرغم من نمو هذه الظاهرة و أنتشارها فى معظم البلاد حيث لا تخلو منها الميادين و الأنفاق و الشوارع فى معظم المدن تقريبا ، إلا أنه مازال هناك ضعف ومحدودية للمؤسسات المهتمة بهذه الفئة من الاطفال (جمعيات و مراكز و مؤسسات حكومية و غير حكومية) و مازال هناك غياب لتعريف موحد حول أطفال الشوارع فحين ترى منظمة اليونيسيف تصنيف أطفال الشوارع إلى قسمين : " الاطفال العاملين فى الشارع طوال النهار ثم يعودون الى أسرهم ليلا ليناموا ، و الاطفال الذين تنقطع علاقتهم مع أسرهم و ليس لهم أسر أساسا " نجد أن تعريف منظمة الصحة العالمية قد صنف أطفال الشوارع إلى أربعة أقسام بصرف النظرعن مكان إقامتهم سواء فى الشارع أو الميادين أو الاماكن المهجورة أو دور الاصدقاء أو الفنادق أو دور الايواء .

ونظرا لما سبق نجد إنه فى البداية يجب العمل على إيجاد تعريف موحد لأطفال الشوارع إستنادا إلى المحددات الأساسية لهذه الظاهرة و هى :

اولا : مكان الاقامة وهو الشارع .

ثانيا : اعتماد الطفل على الشارع كمصدر للدخل و البقاء .

ثالثا : عدم وجود مصدر للحماية أو الرعاية أو الرقابة سواء من أفراد أو مؤسسات.

جدير بالذكر أنه لا توجد فى مصر بيانات رسمية دقيقة حول عدد أطفال الشوارع ، و الأرقام تقديرية و يرجع ذلك الى أن الأرقام ليست مؤسسة على أية مسوح حول ظاهرة أطفال الشوارع ، فضلا عن أنها تخلط بين أعداد الأطفال

العاملين ، و أطفال الشوارع ، هذا بالإضافة إلى الاختلاف فى تعريف أطفال الشوارع الذين يناموا فى منزل مع أسرهم ؟ أم من يعيشون فى الشارع ليل نهار ؟ أم الاثنين معا ؟ لكن الأعداد التقديرية تشير إلى وجود بين ربع مليون و مليونين طفل شوارع .

و تظهر بيانات تقارير الأمن العام عن الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩١، إلى أن إجمالى جنح التعرض للأنحراف خلال تلك الفترة كان ١١٢٢٣ جنحة ، و تتوزع نحو صور الانحراف على النحو التالى : تسول بنسبة ٢٩.١ ٪ ، و جمع أعقاب السجائر بنسبة ٣.٨ ٪ ، و دعارة و قمار بنسبة ٢.٧ ٪ ، و مخالطة المشبوهين و أصحاب السوابق بنسبة ٤٠.٩ ٪ ، و مروق بنسبة ١.٤ ٪ ، و هروب من التعليم بنسبة ٨.١ ٪ ، و مبيت فى الطرقات بنسبة ١١.٧ ٪ ، و لا وسيلة مشروعة للعيش بنسبة ٢.٣٪ و تشير هذه البيانات و غيرها ، إلى أن عدد الاطفال المعرضين للإنحراف فى مصر ، و تمت محاكمتهم فى جنح أو جنايات ، هو فى تزايد مستمر وفق بيانات تقارير الامن العام ، فقد كان عدد جنح التعرض للانحراف عام ١٩٨٧ هو ١٢٩٨ ، و أصبح ٣٣٥٢ فى عام ١٩٩١ [٣٠].

الذكور أكثر تشردا.

- إن الغالبية العظمي من الأطفال المشردين من الذكور بنسبة ٩٢.٥ ٪ .
- في حين لم تتجاوز نسبة تشرد الأطفال من الإناث عن(٧.٥٪) من إجمالي حالات التشرد في مصر .

حيث تفرض أساليب التنشئة والتربية علي الإناث أن يكن أكثر ارتباطا بالعائلة واعتمادا علي الأسرة أو أكثر استسلاما للظروف بالمقارنة بالذكور.

مفهوم المرض

وحول مفهوم المرض والذي له مدلول خاص لدي أطفال الشوارع فالمشكلات الصحية البسيطة من وجهة نظرهم تتمثل في الجروح القطعية والحروق والتقيحات الجلدية وظهور بعض البقع الجلدية والتشنجات والتبول

اللاإرادي......... أما الأعراض المرضية الحادة فتتمثل في عدم القدرة علي الحركة وذلك بنسبة ٩٠% .

مفهوم الترفيه

حوالي(٩٢٪) من أطفال الشوارع يقومون بإنفاق معظم ما يتكسبون يوميا للترفيه عن أنفسهم علي :

السينما الشعبية بنسبة(٩٠٪)

الملاهي(٤٠٪)

المقاهي(٣٢٪) لمشاهدة أفلام الفيديو والعاب الاتاري

الاعتداءات الجنسية

وجد الباحث أن(٩٤٪) من الأطفال(من الذكور والإناث) قد أشاروا إلي تعرضهم لمحاولات اغتصاب من قبل أشخاص أو أطفال الشوارع الآخرين الأكبر منهم سنا وبخاصة عند المساء أثناء النوم. وأن(٦٠٪) منهم يتعرض لأشكال مختلفة من العنف .

في المحافظات المصرية

- تعد مدينة القاهرة من أكثر المدن المصرية التي تنتشر فيها الغالبية العظمي من الأطفال المشردين وذلك بالمقارنة ببقية مدن مصر بنسبة ٣١.٦%
- تليها محافظة بورسعيد ١٦.٨٪ . وأقل النسب في القرى والصعيد والتي تتراوح ما بين ٤٪ و٥٪ .
- يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل إلى أن أعداد أطفال الشوارع وصلت فى عام ١٩٩٩ إلى ٢ مليون طفل ، و فى تزايد مستمر . تشير إحصائيات الادارة العامة للدفاع الاجتماعى إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون ، حيث كانت اكثر الجنح هى السرقة بنسبة ٥٦٪ ، و التعرض للتشرد بنسبة ١٦.٥ ٪ ، و التسول بنسبة ١٣.٩ ٪ ، و العنف بنسبة ٥.٢ ٪ ، و الجنوح بنسبة ٢.٩ ٪ و

تؤكد دراسة أخرى أن الفئة العمرية لغالبية أطفال الشوارع ما بين ٦ – ١٤ سنة ، و تغلب على هذه الظاهرة الصفة الذكورية ، حيث تتراوح نسبة الذكور الى الاناث ٧٠ : ٣٠ ٪ . ومن هنا تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع في مصر بمثابة القنبلة الموقوتة التى ينتظر انفجارها بين حين و آخر ، حيث يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل (منظمة غير حكومية) ان اعدادهم وصل فى عام ١٩٩٩ الى ٢ مليون طفل و فى تزايد مستمر مما يجعلهم عرضة لتبنى السلوك الاجرامى فى المجتمع المصرى [٣٢].

وتظهر البحوث التى تجرى على أطفال الشوارع في مصر تعدد للعوامل التى تؤدى الى ظهور و تنامى المشكلة ، و يتفق اغلبها على أن الاسباب الرئيسية للمشكلة هى الفقر ، البطالة ، التفكك الاسرى ، ايذاء الطفل ، الاهمال ، التسرب من المدارس ، عمل الاطفال ، تأثير النظراء ، و عوامل اخرى اجتماعية نفسية لها صلة بالمحيط الاجتماعى أو شخصية الطفل مثل البحث عن الاثارة .

وتقول دراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات و الجريمة فى شمال افريقيا و الشرق الاوسط أن أطفال الشوارع في مصر يواجهون مشاكل و أخطار كثيرة من بينها العنف الذى يمثل الجانب الاكبر من حياتهم اليومية سواء العنف بين مجموعات الاطفال صغيرى السن ، أو العنف من المجتمع المحيط بهم ، أو العنف اثناء العمل .

ويتعرض الأطفال أيضا لرفض المجتمع لكونهم اطفال غير مرغوب فيهم فى مناطق مجتمعية عينة بسبب مظهرهم العام و سلوكهم ، كما يخشى الكثير منهم القبض عليهم من رجال الشرطة و بالتالى اعادتهم الى زويهم او اجهزة الرعاية . بالاضافة الى تعرضهم لمشاكل صحية مختلفة ، و مشاكل نفسية بسبب فشلهم فى التكيف مع حياة الشارع .

ز- السمات العامة لأطفال الشوارع [٣٣] :

١) الشغب والعند والميول للعدوانية : يرى الكثير من الباحثين ان معظم أطفال الشوارع لديهم نوع من العدوانية نتيجة الإحباط النفسى الذى

يصيب الطفل من جراء فقدانه الحب داخل أسرته , ويزداد الميل إلى العدوانية مع ازدياد المدة التي يقضيها الطفل في حياة الشارع , حيث يتعلم من الحياة في الشارع أن العنف هو لغة الحياة في الشارع , بالإضافة إلى أن أطفال الشوارع يمارسون العنف نحو بعضهم البعض ٠

٢) الإنفعال الشديد والغيرة الشديدة : فالحياة فى نظر طفل الشارع هى لعب وأخذ فقط دون الاهتمام بالمستقبل , وهما الشيئان اللذان فشل فى الحصول عليهما من أسرته التى دفعت به إلى الشارع رغماً عنه٠

٣) التمثيل: أطفال الشوارع تعودوا على التمثيل, لأنه من ناحية إحدى وسائلهم الدفاعية ضد أى خطر يواجههم, أو حين يقبض عليهم, كما انه يستخدم من قبل أطفال الشوارع للإضرار بأطفال آخرين باتهامهم كذباً بسلوك أو فعل أشياء معينة لم يفعلها هؤلاء الأطفال٠

٤) التشتت العاطفي: ويتمثل لدى أطفال الشوارع من خلال كثرة البكاء والطلبات الكثيرة, وغير المحددة وعدم الكف عن البكاء حتى لو أقنعتهم عدة مرات باستحالة تلبية مطالبهم٠

٥) عدم التركيز: مستوى أطفال الشوارع الدراسى ضعيف جداً, فمنهم من لم يلتحق بالتعليم ومنهم من يتسرب من الدراسة مبكراً كما أنهم لا يستطيعون التركيز على أى حديث قد يكون طويلاً٠

٦) ليس لديه مبدأ الصواب والخطأ: طفل الشارع بهروبه من المنزل حطم نسبيا الضبط الخارجى عليه, والمتمثل فى رب الأسرة, و الذى كان يوجهه, ولأن أسلوب الضبط الخارجى كان يمارس من الأب أو من عائل الأسرة بعد الوالدين بدرجة كبيرة من التسلط على الطفل فكان من نتيجة هذا ان الأب قد سلب من الطفل عنصر الضبط الداخلي الذى يتولد من خبرة الطفل الذاتية فى ممارسة حياته٠

٧) حب التملك والمساواة مع الآخرين٠

٨) حب ألعاب الحركة والقوة ٠

٩) بالإضافة إلى الممارسات الشاذة لأطفال الشوارع مثل شم (الكلة) والبنزين والشذوذ الجنسى والاغتصاب.

ح- الممارسات الشاذة لأطفال الشوارع وتصنيفها :

١- شم الغراء والتنر والبنزين :

أعدادا واسعة من أطفال الشوارع يشمون الغراء " الكُلة " ، وهم يحصلون عليها من الخرائب ، ويتجمعون حولها للشم فتؤثر على وعيهم ، ويتعودون عليها لأنها تساعدهم على الهرب المؤقت من مشاكلهم والتفكير فيها ، إلى تقليد علام الكبار فى السكر أحياناً ،

٢- الشذوذ الجنسى بين الأطفال :

أطفال الشارع ينامون ملتصقون بجوار بعض للحصول على الدفء من برد الشتاء حيث يجمعهم غطاء واحد اشتراكوا فى شرائه سوياً ، من خلال إلتصاقهم هذا يحدث نوع من شعور الطفل بلذة ما ، ويستمر هذا الحال يومياً ، حتى يتعود الطفل على ذلك ، ومع كبر السن تتحول هذه الحالة إلى إنحراف جنسى ، ويقدم الطفل الأكبر على إغتصاب الأصغر منه سناً أثناء نومه واستغلاله جنسياً بدعوى حمايته ،

٣- الاغتصاب الجنسى لأطفال الشوارع :

عادة يتم هذا الاغتصاب من خلال عمل الطفل مع الباعة الجائلين ، وأحياناً من خلال الورش التى يعمل بها الطفل ، هذا وهناك طريقة يستخدمها بعض الكبار المنحرفين جنسياً بأن يتقمص هؤلاء دور المخبر السرى ، مستغلين ظروف أطفال الشوارع وخوفهم من عمليات القبض عليهم ، فيمسكون الأطفال الصغار ويهددونهم بتسليمهم إلى قسم الشرطة ويغتصبونهم تحت التهديد ،

٤- الشذوذ بين الأطفال الكبار والرجال الاكبر سناً :

إن الرجال الشاذين جنسياً ، يستغلون ظروف أطفال الشوارع الكبار العاطلين عن العمل وذلك بإغرائهم.

ط- تصنيف حالات الانحراف لدى أطفال الشوارع [٣٢] :

(أ) الإنحراف من حيث كونه إيجابيا او سلبيا :

الإنحراف الايجابي :

هو الذي تكون مظاهر أفعال الحدث فيه إيجابية ومن أشهر الأمثلة علي ذلك :

١- السرقة

٢- الضرب

٣- التلف

٤- إشعال النار عمدا

وهناك صورة أخري للانحراف الايجابي وهو ان يرتكب الحدث بصورة إيجابية بعض الأفعال كالإعوجاج الخلقي علي سبيل المثال ، وايضا من ضمن هذه الأمثلة :

١- السلوك غير المتوافق

٢- الإعتياد علي الهرب من المدرسة

٣- المبيت خارج المنزل

وفي كل هذه الحالات يعتبر إنحراف الحدث إيجابيا لأنه يتعلق بأفعال إيجابية يقوم بها الحدث .

الإنحراف السلبي :

يتضمن كل الحالات التي تعتبرها التشريعات الحديثة إنحرافا ، برغم أن موقف الحدث فيها يكون سلبيا ، كما إنه يكون مجردا عن السلوك الإجتماعي الشاذ ، ويحتاج هذا الحدث بصورة عامة إلي الرعاية الإجتماعية أو الحماية في التشريع .

ومن أمثلة ذلك :

١- الطفل المهمل

٢- الطفل الذي ليس له عائل مؤتمن عليه

٣- موت أحد الوالدين

٤- إيداع احد الوالدين السجن

٥- فقد احد الوالدين لقواه العقلية

(ب) الإنحراف من حيث كونه جنائيا او مدنيا :

الإنحراف الجنائي :

هو الإنحراف الذي يتسبب في إرتكاب جرائم .

الإنحراف المدني :

هي حالات الإنحراف السلبي وهي تلك الحالات التي تتعلق بحالة الحدث المدنية .

(جـ) الإنحراف من حيث كونه قانونيا أم مرضيا :

الإنحراف القانوني :

هو الحالات التي تتعامل معها تشريعات الأحداث بالتنظيم وقد تكون هذه الحالات ناجمة عن إرتكاب جرائم ، أو فقد الرعاية الأسرية له .

الإنحراف المرضي :

هو الحالات التي تتعامل معها تشريعات الأحداث بغرض العلاج ، وشفاء الحدث من إدانته

(د) إنحراف الجرائم وإنحراف التشرد :

١- إنحراف الجرائم :

١- القتل

٢- الضرب

٣- الشرقة

٤- النصب

٥- خيانة الامانة

٢- إنحراف التشرد :

هو الذي يحدث عندما يكون الحدث في بعض الظروف الاجتماعية غير الملائمة ، أو عندما يقوم الحدث بعمل ما لا يصل الي درجة الإجرام .

الحدث المنحرف

من الأمور الهامة في دراسة ظاهرة جناح الأحداث تعريف الحدث المنحرف ، حيث إنه يعتبر تحديدا للوحدة التي يتم إتخاذها كنقطة إنطلاق للتحليل العلمي وهذا التحليل يعتبر نقطة إنطلاق ايضا في اي علاج .

من هو الحدث من المنظور الاجتماعي :

يمكن القول بأن مصطلح " الحدث" يطلق علي الشخص منذ ولادته و حتي تتكامل له عناصر الرشد و النضج النفسي والإجتماعي.

والحدث المنحرف من خلال هذا المنظور هو ضحية لأسباب إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية ، بحيث تكون هذه الظروف سيئة للغاية .

من هو الحدث المنحرف من الناحية السيكلوجية :

يقول علماء النفس :

" إن الحدث هو ذلك الشخص الذي يقوم بأعمال تختلف علي ما تم الإتفاق عليه بأنه سلوك للأسوياء في مثل سنه وفي البيئة ذاتها ، وذلك نتيجة لصراعات نفسية لا شعورية تؤدي به إلي إرتكاب السلوك الشاذ "

من هو الحدث المنحرف من الناحية القانونية :

يقول علماء القانون عن الحدث المنحرف :

" الحدث المنحرف هو الشخص الذي يتعدي حدود القانون ويرتكب فعلا لو إرتكبه البالغ لوقع تحت طائلة القانون سواء كان هذا الفعل :

١- مخالفة

٢- جنحة

٣- جناية

ويعرف الحدث في القانون المصري رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالأحداث ، علي إنه من لم يتجاوز سنه ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة وقت إرتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدي حالات التعرض للإنحراف .

ومن هذا التعريف يمكن إستنتاج الأتي :

(١) لم ينص المشرع علي حد أدني لسن الحدث ، وإنما تكلم عن حد أقصي حدده بثمانية عشر سنة إما لماذا جعل المشرع الحد الأقصي ١٨ سنة فإن هذا قد يرجع الي الاتي :

أ- ان هذا هو سن النضج العقلي

ب- تم رفع السن الي ١٨ سنة في دول كثيرة منها : الأردن - تركيا - النمسا- الدنمارك- فنلندا- النرويج .

وهناك من عارضوا ان يكون السن ١٨ سنة لأنهم يرون ان ذلك يمكن أن يؤدي إلي :

١- أن يكون عدد الأحداث كبيرا وقد يسبب هذا عبئا علي المحاكم و نيابات وشرطة ومؤسسات الأحداث .

٢- أن يكون هذا في صالح المحرضين علي الجريمة سواء كان ذلك في قضايا الثأر أو قضايا المخدرات ، بأعتبار ان العقوبة التي يتم إنزالها بالحدث عقوبة ليست شديدة.

(٢) أن المشرع قد جعل هناك فرقا بين فئتين من الأحداث وذلك من ناحية طبيعة الجريمة أو الفعل .

وهاتان الفئتان من الأحداث هما :

أ- الأحداث المنحرفون (المجرمون)

ب – الأحداث المعرضين للإنحراف

وبالنسبة " للأحداث المنحرفين " يعتبر الواحد منهم مجرم أو منحرف إذا قام بارتكاب جريمة يعاقب عليها الشخص البالغ سواء كانت :

١- مخالفة

٢- جنحة

٣- جناية

وهكذا يبدو واضحا ان تحديد القانون لكون الحدث مجرما في هذه الفئة لا يختلف عن كون البالغ مجرما إلا فيما يلي :

١- أن الفصل في هذه القضايا يتم عن طريق محكمة الأحداث

٢- أن درجة العقوبة تختلف حيث أن الحدث أو المجرم الصغير تخفف له درجة العقوبة

٣- أنه دائما لا تزيد العقوبة عن ثلث الحد الأقصي للعقوبة

وهذا الإستخدام القائم علي سن المتهم كمعيار للجنوح او للتفرقة بين المجرم وغير المجرم يتعرض لكثير من النقد .

وأهم إنتقاد يوجه الي هذا المعيار هو انه لا يأخذ " الفروق الفردية " في الإعتبار.

إذ أنه ليس من المنطق في شيء القول بمسئولية إنسان متخلف عقليا ، أو يعاني من عدم إستقرار إنفعالي عندما يرتكب الجريمة لأول مرة طالما أن قد بلغ السن القانونية للرشد .

و ليس من المنطق أيضا التعامل برفق مع متهم إعتاد إرتكاب الجريمة طالما أنه لم يبلغ الثامنة عشر من عمره .

ولذلك فإن التعامل مع هذه الحالات يجب ألا يتم علي اساس العمر فقط ، وإنما علي اساس العديد من العوامل الأخري مثل الظروف البدنية و النفسية والإجتماعية وغير ذلك .

من هم الأحداث المعرضون للإنحراف

هؤلاء هم الفئة الثانية في قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ حيث أن المشرع لم يتجاهل الحالات التي تعبر حاليا إنحرافا وفقا للفلسفة الجديدة للإنحراف ، وأهم تلك الحالات الناتجة عن فقد الرعاية .

وهكذا صار المنحرفون ليس فقط من يرتكبون جرائم في سن صغيرة وإنما أيضا من قد يرتكبون جرائم إذا تركوا وشأنهم وتعبر هذه الحالات (شبه إجرامية) لذلك نص القانون علي انه تتوافر الخطورة الإجتماعية للحدث في أي من الحالات التالية :

١- حالات التسول

٢- جمع الفضلات من المهملات
٣- حالات الدعارة والقمار
٤- حالات عدم وجود مكان للإقامة
٥- مخالطة المشتبه فيهم جنائيا
٦- الهروب من المدارس ومعاهد التعليم
٧- إذا كان خارجا عن سلطة ابيه وسيء السلوك
٨- إذا لم تكن هناك وسيلة يتعايش منها أو عائل مؤتمن .

ك- أسباب انتشار ظاهرة أطفال الشوارع:

تتفق الدرسات الحديثة عن هذه الظاهرة مع دراسات سابقة فى أسبابها . حيث بينت أن الفقر وارتفاع عدد أفراد الأسر وضعف التعليم وغياب الدور المؤثر للأب فى الأسرة وافتراق الأسرة بسبب الطلاق تمثل الأسباب الرئيسية لانتشار الباعة والمتسولين من الأطفال فى الشوارع. ورغم أننا لاحظنا عجز الدوائر الحكومية ذات العلاقة عن إيجاد حل لهذه المشكلة رغم اتفاقهم على أهمية القضاء عليها مما ساهم فى انتشارها بشكل كبير فى الفترة الأخيرة .

وتوصلت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية للقضاء علي عمالة الأطفال وإستبدالها بالتعليم العام إلى تكلفة مقدارها ٧٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠م ، مما يؤدي إلى إرتفاع إضافي في الدخول المستقبلية السنوية بنسبة ١١٪ وان الفوائد الكلية من القضاء علي هذه الظاهرة يصل الي ٥ر١ تريليون دولار مما يدل علي التحفيز وفهم الدلالات الاقتصادية والالتزامات الدولية كي يتم تنفيذ آلية التعليم كإستراتيجية وقائية . وأفرزت الدراسات أسباب ظاهرة أطفال الشوارع وصنفتها اولاً بالاسباب الاسرية نتيجة الطلاق أو وفاة الوالد العائل أو زيادة عدد افراد الاسرة وانخفاض المستوي الاقتصادي والاجتماعي والتعرض الدائم للعنف داخل الاسرة والتفكك وعجز النسق الاسري وغياب الدور الاشرافي للاب وعدم اهمية التعليم لدي الاسرة وشدة الفقر وتقليد القدوة في حين وجود اسباب مرتبطة بذات الطفل مثل التسرب من التعليم وسوء معاملة المدرسين وعدم القدرة علي

مواصلة الدراسة والتأخر الدراسي والرغبة في مساعدة الاسرة والرغبة في تلبية حاجاته الضرورية والبحث عن الحرية والرغبة في الاستقلال مبكراً وحاجة الطفل الي اشباع حب الاستطلاع وحب المغامرة والتجربة واخيراً الهروب من الضغوط الوالدية . كما افرزت الدراسات الأسباب المجتمعية المتمثلة في الحروب والفقر (فقر البلدان – فقر الاسر) والعنصرية وعدم توفير التعليم الالزامي واخيراً الازمات والكوارث وعن تنظير استراتيجيات إدارة منظمات الطفولة في العالم العربي خلال الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠٣٥م [٣٤].

فظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة مجتمعية يقتضى وضعها فى سياق الأبعاد المؤثرة عليها سواء كانت اقتصادية أواجتماعية أوتعليمية ، ولقد ساهمت العديد من العوامل على تضخم المشكلة نظراً لاعتمادها على مجموعة من المكونات الاجتماعية والاقتصادية التى تضافرت معاً وأدت إلى زيادة مشكلة الأطفال المعرضين للإنحراف ومن أهم هذه العوامل مايلى [٣٥]:

١- **العامل الاقتصادى:-**

شهد المجتمع المصرى فى الحقبة الأخيرة تغيرات سريعة شملت مختلف مجالات الحياة فى المجتمع , وكان أكثر هذه المجالات سرعة فى التغير هو المجال الاقتصادى , حيث جرى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى فى إطارها اتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص ورفع الدعم عن السلع , وارتفاع الأسعار بصفة عامة نتيجة للاعتبارات الاقتصادية الدولية فأدى ذلك إلى انتشار الفقر بين العديد من الأسر ،

٢- **نمو وانتشار التجمعات العشوائية :-**

تعتبر التجمعات العشوائية من الأسباب الأولى والأساسية المعززة والمستقبلة لأولاد الشوارع , فغالبية هؤلاء الأطفال ينتشرون ويولدون ويعيشون فى هذه التجمعات. من الناحية العمرانية والبيئية فالمستوى الردئ لغالبة المساكن بالمنطقة والتى لاتخضع لأى نوع من الرقابة كما تتميز بأن غالبيتها تتكون من دورين , وضيق الشوارع وتعرجها أحياناً نتيجة للتقسيم العشوائى الذى يستهدف

تحقيق أكبر ربح عن طريق بيع أكبر مساحة ممكنة دون مراعاة النسبة المطلوبة للشوارع والخدمات مما يصعب معه وجود وسائل مواصلات داخلية عامة بالإضافة إلى عدم سهولة المرور الآلى نظراً لاختلاف تناسب الشوارع أحياناً.

إفتقار نسبة كبيرة من المساكن للمرافق والخدمات الأساسية كالمياه والمجارى والكهرباء . وتداخل الأنشطة التجارية والصناعية مع المناطق السكنية مثل تواجد المحلات والورش الحرفية والصناعات اليدوية بين المساكن كما تنتشر الأسواق ويمتد معظمها على الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة المهن المختلفة .

افتقار هذه المناطق إلى المساحات الخضراء والمفتوحة وأماكن الترفيه واللعب وعدم وجود أى منفذ للسكان للترفيه وسط هذا التكدس من المبانى والمساكن .

٣- العوامل الاقتصادية والاجتماعية :-

وجود نسبة كبيرة من ذوى الدخل المنخفض وازدياد الكثافة السكانية فتصل إلى أكثر من ١٥٠٠ نسمة وبعض مناطق وتقترب أو تزيد عن ٢٠٠٠ نسمة فى الهكتار فى مناطق أخرى . وتكدس أكثر من أسرة فى مسكن واحد وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أن هذه الظاهرة تكثر ففى الأحياء الشعبية المختلفة والعشوائية فى صورة استئجار أكثر من أسرة لشقة واحدة كل أسرة تستأثر بجزء منها وينتفع الجميع بمرافقها بالتناوب .

أ- الأوضاع الأسرية :-

تلعب الظروف والأوضاع والاتجاهات الأسرية دوراً هاماً وأساسياً فى انتشار ظاهرة أولاد الشوارع وذلك باعتبارها الجماعة المرجعية للطفل التى تمنحه المكانة الاجتماعية وتشكل معاييره وتحدد اتجاهاته وتكون شخصيته كما أنها المؤسسة الأولى التى تلبى احتياجات الطفل من أمن وحب وغذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية وتعليمية وترويحية .. الخ .

كما شهد المجتمع المصرى منذ مطلع التسعينات تحولاً نحو ما يسمى باقتصاد السوق فى ظل ظروف دولية بالغة التعقيد وبالغة السوء . وقد كان هذا التحول نتيجة إنهيار تنموى كانت الدولة تقوم فيه بدور صمام الأمان للطبقات الفقيرة . وما يترتب على ذلك من تدنى المستويات المعيشية للطبقات الدنيا . وازدياد وحدة الفقر . وبروز رأسمالية جديدة بحكم المكون التاريخى لها ليست الرأسمالية منتجة ولا تهتم بالاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة مثل التعليم والمسكن والصحة والغذاء .

ب- انخفاض المستوى التعليمى للوالدين :-

رغم أن التعليم حق من حقوق الفرد . ويعتبر حجر الزاوية لتقدم المجتمع ورغم المحاولات للحد من الأمية . إلا أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة خاصة بين الفئات الدنيا التى ينتمى إليها أولاد الشوارع . وأن ارتفاع نسبة الأمية للآباء تساعد على عدم وعيهم بأهمية وقيمة التعليم مما يجعلهم لا يوفرون الرعاية التعليمية الملائمة للأبناء . ويساعدهم فى ذلك أيضاً سوء النظام التعليمى وكثرة مشاكله .

ج- الوراثة المهنية :-

يعتبر نوع العمل الذى يمارسه الآباء من الموشرات الهامة التى تساعد على التعرف على المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة . كما أن له علاقة واضحة بالمستوى التعليمى والدخل فضلا عن تأثيره فى سلوك الأفراد بصفة عامة . ويتضح من ذلك أن خلفية الآباء عن العمل وخبرتهم المكتسبة أثرت بشكل كبير ملموس فى توجيه الأبناء للعمل والالتحاق بمهن معينة يقدر الآباء جواها فى تكوين تطلعات الطفل وإعداده للمستقبل .

د- كبر حجم الأسرة :-

يعتبر زيادة حجم الأسرة من إحدى صفات الأسرة منخفضة المستوى الاجتماعى و الاقتصادى خاصة التى تقع عند خط الفقر وتحته والتى عادة ما

ينتمى إليها أولاد الشوارع وعادة ما يتجه الآباء لكثرة الإنجاب لعدم وعيهم الكامل بالمشاكل والصعوبات التى يجلبها عليهم كثرة العدد من حيث الإنفاق والرعاية .

هـ - ارتفاع كثافة المنزل :-

نظراً لكبر حجم الأسرة وضيق المسكن نتيجة للفقر تكون كثافته مرتفعة إلى حد كبير وقد أفادت إحدى الدراسات أن نسبة ٢٠٪ من الأسر يشيرون أن عدد الأفراد فى حجرة واحدة من ٥ إلى ٦ أفراد .

و - تفكك الأسرة :-

لقد أفادت الدراسات أن مشكلة تفكك الأسرة من المشاكل الشائعة لأسر أولاد الشوارع وقد أكد على هذه المعلومات بعض البيانات الإحصائية للأطفال الملتحقين بمؤسسة الأمل وجمعية أم كلثوم لأولاد الشوارع بأن نسبة ٢٤٪ منهم ينخرطون من أسر مفككة إما بالطلاق أو وفاة أحد الوالدين . وأن نسبة ٣٢٪ لم يجدوا الرعاية والاهتمام من أسرهم . أو لشعورهم بالقسوة والعنف فى معاملة أفراد الأسرة .

ز - العلاقات الأسرية :-

لقد أوردت نتائج البحوث أن معظمهم يعانون من سوء العلاقات الأسرية وقسوة الوالدين عليهم ويعيشون ظروفاً أسرية قاسية يسودها الاضطراب خاصة بين الزوجين مما يدفع الطفل إلى الإحساس بالتوتر كما يؤدى هذا المناخ إلى خيبة أمل الطفل فى مصدر السلطة الأب ومصدر العطف وهى الأم وقد بدت هذه النتيجة البيانات الإحصائية بمؤسسة الأمل وجمعية أم كلثوم لأولاد الشوارع .

٤- العامل التعليمى :-

يعتبر التعليم المحور الأساسى لتقدم وتنمية المجتمعات وبالتالى تنظر الدول الكبرى إلى التعليم باعتباره صمام الأمن والأمان للمجتمع ومن ثم فإنها تعتبر أن أى خلل فى العملية التعليمية يؤدى إلى خلل يهدد أمن المجتمع بأسره ومن هذا المنطق فقد أحدثت الولايات المتحدة تغيرات فى مناهج تعليمها عام ١٩٥٧ عند إطلاق الاتحاد السوفيتى لأول سفينة فضاء حيث اعتبر الأمريكيون أن هذا

التفوق العلمى يمثل خطراً على أمنهم القومى إلى الحد الذى اعتبروا فيه أن بعض المقررات الدراسية كالرياضيات والفيزياء يمكن أن تشكل خط الدفاع الأول عن بلدهم ٠

وتتمثل أهم المشكلات التى تساعد على لفظ الأطفال من التعليم فى الأتى :-

- سوء العلاقة بين الطالب والمدرسة والإدارة التعليمية ٠
- عدم تلاؤم المنهج الدراسى مع احتياجات الطفل وأسرته .
- قلة عدد المبانى المدرسية وسوء حالتها .
- ارتفاع تكاليف التعليم رغم ما يشاع عن مجانيته .
- لقد تم عمل دراسة لبعض الحالات من هؤلاء الأطفال فى إحدى الدراسات وكانت تهدف لمعرفة الأسباب وراء تسربهم من التعليم و اللجوء للشوارع . ونعرض في جدول بسيط هذه الأسباب :

المتغيرات	النسبة المئوية
عدم رغبة الأسرة في مواصلة تعليم أبنائهم . و انخفاض قيمة التعليم	9.1%
الظروف المادية للأسرة	13.1%
إهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة المدرسية لسلوك التلميذ	8.7%
العنف والقسوة من المدرسين	10.8%
بعد المدارس عن السكن	5.1%
كثرة أعداد التلاميذ في الفصل	8%
ضعف القدرة العلمية و التربوية للمدرسين	6.9%
رفاق السوء	10.3%
المباني والمرافق المدرسية	6.3%
سوء المعاملة بين الأطفال و بعضهم	11.4%
الدروس الخصوصية و مجموعات التقوية	10.3%
المجموع	100%

- يوضح لنا هذا الجدول أن الظروف المادية للأسرة قد جاءت في المرتبة الأولى العوامل و الأسباب التي أدت ليسرب هؤلاء الأطفال من التعليم بنسبة

١٣.١٪ . فبعض الأطفال يودون أن يكملوا تعليمهم . ولكن لعدم مقدرة الأب على مصاريف المدرسة يتركون المدرسة . و البعض الأخر يكون آبائهم مسافرون أو منفصلون عن أمهاتهم . و يتركون أمهاتهم غير قادرة هي أو أخواتهم على مصاريف المدرسة . فلذلك يتركون المدرسة . و آخرون يقوم آبائهم بإجبارهم على ترك المدرسة لكي يعمل حتى يوفر لأسرته احتياجاتها. بينما جاء في المرتبة الثانية سوء المعاملة بين الأطفال وبعضهم داخل المدرسة بنسبة ١١.٤٪ حيث يقوم الأطفال بضرب بعضهم وسب و قذف الآخرين و سرقة أدواتهم . و كل هذا بالطبع يؤدي إلى كره التلاميذ للمدرسة و تركها .

- أما المرتبة الثالثة احتلها عنف وقسوة المدرسين بنسبة ١٠.٩٪ . فبعض المدرسين يستخدمون العنف ضد الأطفال دون سبب داعي لذلك مما يجعل التلاميذ يكرهون المدرسة و يتركونها .أما المرتبة الرابعة تقاسمها بالتساوي الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية من جهة و رفاق السوء من جهة أخرى بنسبة ١٠.٣٪ حيث يقوم رفاق السوء بتشجيع التلاميذ على الهرب من المدرسة و اللجوء للشوارع . وتعليمهم السلوكيات و الممارسات السيئة بأنواعها المختلفة . و بالتالي يترك التلميذ المدرسة وينتبه لتلك الأشياء .أما عن الدروس الخصوصية فان بعض الأطفال يتركون المدرسة حيث أن المدرس لا يهتم بالشرح داخل الفصل . و يركز فقط على الدروس و يفرق بين من يأخذ عنده درس حيث يقوم بمعاملته أحسن معاملة و إعطائه أعلى الدرجات . و بالعكس مع الآخرين مما يؤدى لترك هؤلاء التلاميذ للمدرسة . بينما جاء في المرتبة الخامسة وبنسبة ٩.١٪ عدم رغبة الأسرة و الأقارب مواصلة تعليم أبنائهم مما يعنى انخفاض قيمة التعليم عند هذه الأسر حيث أن بعض الأطفال يريدون مواصلة تعليمهم ولكن يمنعهم الآباء من مواصلة تعليمهم . و يجبروهم على الخروج للعمل . أو قد يمنع الأخ الكبير أخيه الأصغر من التعليم حتى لا يعلوه في أي مجال

كان . وقد احتل إهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة المدرسية لسلوك التلميذ المرتبة السادسة بنسبة ٨,٦٪ . حيث أن المدرس عندما يلاحظ تغير في سلوك التلميذ لا يهتم بذلك , أو حتى إذا علم أنه يمر بمشكلة ما لا يهتم بها . فيترك التلميذ المدرسة لهذا السبب .

- بينما جاء في المرتبة السابعة كثرة التلاميذ في الفصل بنسبة ٨٪ . حيث أن هذه الزيادة تجعل المدرس غير مهتم بالشرح أو أي من أمور التلاميذ . فيدخل هذا المدرس لمجرد إثبات الحضور فقط , وبالتالي تحدث نفس النتيجة ويترك التلاميذ المدرسة .
- بينما جاءت باقي الأسباب بنسب متقاربة , و هي كالاتى : ضعف القدرة العلمية و التربوية للمدرسين بنسبة ٦,٩٪ ثم المباني والمرافق المدرسية بنسبة ٦,٣٪ , و أخيرا بعد المدرسة عن السكن بنسبة ٥,١٪ [٣٦] .

ويمكن تلخيص الأسباب السابقة فى :

أ- نمو وانتشار التجمعات العشوائية التى تمثل البؤر الأولى والأساسية المستقبلة لأطفال الشوارع.

ب - التسرب من التعليم ودفع الأطفال إلى سوق العمل والشارع.

ج- قلة المدارس التعليم الإلزامى.

د - نقص الأندية والأبنية فيلجأ الطفل إلى الشارع.

هـ - تفاهم حدة مشكلة الإسكان وعدم توافر المسكن الصحي وعدم تناسب السكن مع حجم الأسرة.

و - ارتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر التى تدفع بأطفالها إلى الخروج للشارع.

وهناك مجموعة أسباب أخرى يمكن تقسيمها على النحو التالى :

اولاً : أسباب خاصة بالأطفال أنفسهم تدفعهم إلى الشارع تتمثل في الآتي :

١- الميل إلى الحرية والهروب من الضغوط الأسرية

٢- غياب الاهتمام باللعب والترفيه في داخل الأسرة والبحث عنه في الشارع

٣- اللامبالاة من جانب الأسرة وعدم الاستماع الى الطفل والتحاور معه وتلبية حاجاته

٤- حب التملك فالشارع يتيح له نوع من العمل أيا كان ولكنه يدر دخل وقد يكون هذا العمل تسولاً أو إتيان أعمال منافية للحشمة والآداب

٥- عند بعض الاطفال الشوارع يكون عنصر جذب بما فيه من خبرات جديدة ومغامرات للإشباع العاطفي

ثانياً: أسباب أسرية تتمثل في الآتي:

١- اليتم: فقدان أحد الأبوين أو كليهما قد يكون سبباً في ضعف الرقابة على الأطفال ومن ثم انحرافهم أو خروجهم للشارع.

٢- الإقامة لدى الأقارب: بسبب اليتم أو التصدع الأسرى أو غياب الأب أو الأبوين للعمل في الخارج وقد يؤدي ذلك أيضا إلى ضعف الرقابة أو التعرض للعنف ثم الهرب للشارع.

٣- التفكك الأسرى: وتشتتت الأبناء بين الأب والام في النهاية يدفع بهم إلى الشارع.

٤- القسوة: سواء من الأبوين أو من الأقارب والمحيطين أو حتى من المدرسة.

٥- العنف داخل الاسرة

٦- التمييز: بين الأبناء داخل الأسرة الواحدة يولد الغيرة بينهم و قد يدفع الأبناء للهرب إلى الشارع.

٧- الجيرة: فقد تؤدي الإقامة في أحياء شعبية ذات طابع خاص إلى معاشرة مجموعة من الأشخاص المنحرفين.

٨- عمل الأب أو الأم: في بعض الأحيان يكون الأب أو الأم يمارسون عمل منحرف وذلك يسبب في انحراف الأبناء واحترافهم للعمل نفسه.

٩- هجرة أو سفر: العائل لمدة طويلة.

١٠- الإدمان: وآثاره المدمرة على الأسرة وأفرادها.

١١- كثرة النسل: وتلازمه مع سوء الحالة الاقتصادية.

١٢- التقليد: خاصة إن قرناء السوء يدعون الأبناء إلى الخروج للشارع للعمل والكسب وتقليد الكبار

ثالثاً : أسباب اجتماعية تتمثل في الآتي :

١- الهجرة من الريف الى المدينة: في الريف تنقص الخدمات وفرص العمل والترفيه مما يشجع الاطفال على النزوح من الريف الى المدينة ليكسبوا عيشهم.

٢- التسرب المدرسي: اساليب التعليم المتشددة. كما ان بعض الأسرة ولعدم قدرتها على مواجهة المصاريف والأعباء المدرسية تدفع بأطفالها الى ترك المدرسة

٣- الظروف الاقتصادية (الفقر):ان الاسرة الفقيرة ليس بمقدورها ان توفر الحاجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج لاطفالها مما وتسمح لاطفالها بالعمل في الشارع للمشاركة في تأمين كلفة الاعباء الحياتية.

٤- الاعتماد على الأطفال في القيام ببعض الأعباء الأسرية وخاصة البنات اللواتي يتعرضن الى العنف والقسوة اثناء الخدمة بالمنازل.

ل- المشكلات التى يعانى منها أطفال الشوارع :

يعتبر وجود الطفل بعيداً عن نطاق الأسرة خاصة خلال المراحل الأولى لنموه , وتعرضه الدائم والمتكرر لأخطار التواجد بالشارع دون حماية أو رقابة أو إرشاد فضلاً على ما يستتبع ذلك من أساليب قد يلجأ إليها الطفل للتكيف والتأقلم من أجل البقاء . كل هذا يجعل الطفل عرضة للعديد من الأخطار الصحية والنفسية مثل التعرض لمشكلات العنف , أمراض سوء التغذية , الأمراض الجلدية المختلفة , تعاطى المواد المخدرة , والأمراض المنقولة جنسياً. فضلاً للعديد من المشكلات النفسية والسلوكية التى تستتبع ذلك ٠

إن النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى ساد فى مصر منذ عشرات السنين قد ساهم فى إفراز وانتشار مشكلة أطفال الشوارع واستغلالهم فى أداء بعض الأدوار والأعمال الدنيا التى لا تتطلب مهارات متميزة ومن هذا المنطلق يتعرض هؤلاء

الأطفال للعديد من المشاكل والسلبيات والمخاطر التى انعكست على المجتمع بأسره وتتخلص فى :-

المشكلات الصحية [٣٢] :

١ – التسمم الغذائى : ويحدث للأطفال نتيجة أكل أطعمة فاسدة انتهت صلاحيتها للاستخدام الآدمى ، ولكن أطفال الشوارع يجمعونها من القمامة ويأكلونها .

٢ – الأمراض الجلدية : فالكثير من أطفال الشوارع مصابون بالجرب .

٣ - التيفود : وهو مرض منتشر بين أطفال الشوارع نتيجة تناول خضروات غير مغسولة يجمعها أطفال الشوارع من القمامة أو بسبب تناول وجبة طعام تجمع عليها الذباب .

٤ – الملا ريا : نتيجة لأن أطفال الشوارع معرضون لكميات هائلة من الناموس الناقل للملاريا أثناء نومهم فى الحدائق العامة ليلاً دون أغطية تحميهم .

٥ - البلهارسيا : حيث يتعرض أطفال الشوارع لمرض البلهارسيا نتيجة تجمعهم سويا ونزولهم للاستحمام فى المياه الملوثة .

٦ – الأنيميا : يصاب أطفال الشوارع بالأنيميا عدم تنوع واحتواء الوجبات التى يأكلونها على جميع المتطلبات الضرورية لبناء الجسم نتيجة فقرهم وعدم توفر نقود لديهم .

٧ – الأمراض الصدرية : وذلك نتيجة استنشاق أطفال الشوارع لعوادم السيارات لتعرضهم لها طوال اليوم بالإضافة إلى تدخينهم السجائر وتعرضهم لنزلات البرد فى الشتاء نتيجة بقائهم فى الشارع .

٨- مخاطر استغلال العصابات : التى تعتبر من أكثر المخاطر التى تمثل خطورة بالغة على أطفال الشوارع والمجتمع بوجه عام ، وهو استقطاب المجموعات الإجرامية المنظمة لهم ، واتخاذهم أدوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة فقد يستخدمون أدوات فى الترويج والتوزيع للممنوعات أو الأعمال المنافية للآداب .

٩- رفض المجتمع لهم لكونهم أطفال غير مرغوب فيهم فى مناطق معينة بسبب مظهرهم العام و سلوكهم غير المنضبط ·

١٠- تعرضهم إلى مشاكل نفسية بسبب فشلهم فى التكيف مع حياة الشارع ·

١١- يفتقد الاستمتاع بالطفولة و يفتقد القدر المناسب للانتماء حيث عملهم لا يمكنه من أن يكون له أصدقاء ·

١٢- الإدمان : حيث يعملوا مع العصابات وتجار المخدرات على استغلال صغر السن الأطفال و إدخالهم دائرة الأجرام وترويج المخدرات وتجد بعض الأطفال يجلسون فى أماكن بعيدة عن الشرطة يتنشقوا الكلة و أدوية الخدرة ·

١٣- الاستغلال الجنسى و إصابتهم بمرض الإيدز ·

التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم :-

فمما لاشك أن من أكثر الآثار وضوحاً التى تقع على هؤلاء الأطفال باختلاف أنماطهم هى حصرهم فى مجال الأمية أو التعليم المنخفض . إذ عادة ما يفتقد هؤلاء الأطفال إلى الرعاية الأسرية المشجعة للاستمرار فى التعليم أو الالتحاق به . منهم عادة ما ينتمون إلى أسر مفككة فقيرة غير سوية مما يساعدهم هذا على الهروب أو عدم الالتحاق بالمدارس نهائياً ·

وراثة الفقر والمكانة المهنية :-

غالباً ما ينتمى هؤلاء الأطفال إلى أرذات الفئة الاقتصادية المهنية المنخفضة حيث عادة ما يورثون الفقر والمهنة التى نشأوا عليها فى أسرهم وبذلك يصبح مجالهم فى الترقى الاقتصادى والاجتماعى ضعيف وينحصر طموحهم بالتالى فى حدود متدنية.

الإصابة بالأمراض العضوية والنفسية :-

يتعرض هؤلاء الأطفال للأمراض كل حسب مجال عمله أو احتكاكه · حيث يصاب الأطفال العاملين بأمراض مهنية خاصة بالتلوث الهوائى أو المائى والغذائى · كما يصاب أولاد الشوارع بالعديد من أمراض الأغذية الملوثة ·

الاستغلال الجنسى :-

أخطر ما يتعرض له أطفال الشارع هو الاستغلال الجنسى سواء من العصابات أو الأفراد المستغلين لصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية سواء من قبل مرتكبيها أو من الوسطاء رغم خطورة هذا الموضوع إلا أن العادات والتقاليد فى المجتمع المصرى والعربى وقفت عائقاً فى الحصول على معلومات دقيقة تساعد على التعرف على حجم هذه المشكلة وذلك لعدم الاعتراف بها أو الإبلاغ عنها مما أدى هذا إلى عدم وضوح الرؤية المجتمعية لها لمعالجتها بوسائل حاسمة وحازمة ولكن نظراً لأهمية المشكلة فقد بدأت وسائل الإعلام العالمية تفجرها وتحذر من انتشارها ومخاطرها ٠

مخاطر الطريق :-

يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من مخاطر الطرق حيث أنهم يسافرون على أسطح القطارات للتهرب من دفع ثمن التذكرة مما يعرضهم للسقوط من فوقه كما يتعرضون لحوادث السيارات لجريهم المستمر فى الشارع سواء من أجل الشحاذة أو بيع السلع التافهة ٠

٥- مواجهة الظاهرة :

يجب أن توضع خطة لديها نهج ذي شقين للتعامل مع أطفال الشوارع : العمل الوقائي ، ومعالجة الاحتياجات الطويلة الأجل من الأسر الفقيرة ، وجها لوجه العمل مع هؤلاء الأطفال بالفعل في الشوارع. خطة عمل وقائية تعالج كل الأسباب التي تجبر الأطفال على الإنتقال إلى الشوارع كمكان للعمل أو العيش ، مثل الفقر وسوء المعاملة أو الكوارث الطبيعية ، وجميع العوامل التي تجعل الشارع بديلا أكثر جاذبية. على سبيل المثال ، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، والزيادة الهائلة في أعداد الأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز ، قد أدى إلى تحول العديد من الأطفال إلى الشوارع لكسب قوتهم. وخاصة فى المدن الكبيرة والتى تتيح مزيدا من الفرص الاقتصادية وتجعل الشوارع أكثر جاذبية و بديل عن الأسر التي تعاني من الفقر في المناطق الريفية. ففي الحالات التي تكون فيها الحياة في داخل الأسرة أمر

صعب بصفة خاصة ، على سبيل المثال عندما يكون هناك سوء المعاملة فى الأسرة ، قد تظهر في الشارع مكانا أكثر أمانا للطفل . والجزء الثانى , خطة تعمل على تحسين دخل الأسرة في محاولة لضمان عدم وجود أسرة فقيرة إلى الحد الذي يجبر الأطفال على العمل في بيئة ضارة لرفاهيتهم. وذلك عن طريق دعم التسهيلات الائتمانية والادخار ، وأنشطة الأمن الغذائي ، والأسرة ، وتقديم المشورة بشأن الفوائد على المدى الطويل من تعليم للأطفال.على أن يتم هذا بالشراكة مع الجميع الجهات المعنية بهذه الظاهرة , و كذلك تكوين شبكات بين هذه الجمعيات و المراكز للعمل على دراسة هذه الظاهرة من كافة الجوانب و تحليلها و الوقوف على حجمها و اسبابها الحقيقية و الاثار السلبية الناجمة عنها و أنسب الطرق للتغلب عليها[٣٨] .

و مع انتشار العديد من المخاطر التى تحيط بطفل الشارع و العديد من المخالفات للقانون العام الأمر الذى دفع برجال الشرطة ووزارة الداخلية للتعامل مع هذه الفئة من الاطفال بنفس الروح الاجرامية للتعامل مع الخارجين على القانون من البالغين و الزج بهم فى أقسام الشرطة معهم , و هو ما يعد اعادة انتاج للجريمة من بينهم ، و كذلك خلق روح من العداء تجاه المجتمع ، و بالتالى فأن العمل على تدريب رجال الداخلية على التعامل مع هذه الفئة بات أمراً فى غاية الاهمية و كذلك توفير مقر الاحتجاز المنفصلة عن الكبار هو ايضا ضرورة قصوى لا يمكن تجاهلها فى ظل انتشار هذه الظاهرة ، و كذلك فأن بناء الكوادر المدربة على التعامل معهم سواء على المستوى الاجتماعى أو النفسى يضاهى نفس الاهمية فى العمل على تأهيلهم اجتماعيا و نفسيا اعادة دمجهم داخل مجتمعاتهم و تعديل مسارهم بما يحافظ على مستقبلهم و حقوقهم كأطفال لهم نفس الحقوق .

هذه بعض الأفكار للمساهمة فى حل مشكلة أطفال الشوارع [٣٩] :

- إنشاء مركز لتلقى الشكاوى من أطفال الشوارع اذا تعرض لهم أفراد من المواطنين أو الشرطة للايذاء أو لا ستغلال الأطفال فى أنشطة غير مشروعة وتعريف الأطفال به وتشجيعهم على اللجوء اليه ٠

- عمل يوم لأطفال الشوارع مثل يوم اليتيم يتم فيه عمل مهرجان لجمع التبرعات ولكسر الحاجز النفسى بين الأطفال والمجتمع وتأهيلهم لاستعادة الثقة فيه.
- عمل حملة لجمع الملابس مستعملة وتوزيعها للأطفال ٠
- وضع صندوق للتصدق عليهم فى كل مسجد٠
- قيام الجمعيات المهتمة بأطفال الشوارع بعمل فرق كشفية منهم وعن طريقها يمكن غرس سلوكيات وأخلاق فيهم بشكل غير مباشر وكذلك تدريبهم على الاعتماد على أنفسهم والتعامل مع المجتمع بصورة أحسن . تعليمهم الاسعافات الأولية والعناية بنظافتهم وصحتهم.
- قيام مجموعة من الأطباء المتطوعين بالمرور الدورى عليهم فى أماكن تجمعهم للكشف على الأمراض وتوعيهم صحياً وإعطاءهم بعض الأدوية والمواد المطهرة٠
- كل من يعرف منطقة تجمع للأطفال يبلغ الجمعية ليحاولوا عمل خريطة بمناطق تجمعهم ٠
- قيام عدد من الأطباء والأخصائيين النفسيين بعمل برنامج للعلاج النفسى للأطفال ومحاولة حثهم على العودة لذويهم أو للمبيت فى الجمعيات الأهلية وذلك بالتدريج حيث نكتفى أولاً بالاقامة الليلية فقط ثم يوم فى الأسبوع ثم يومين وهكذا تحفيزهم بهدايا لمن يلتزم بالبرنامج ومع الوقت سيمكنهم الحياة داخل المنزل ٠
- القيام ببعض المشروعات الصغيرة للعمل بها مثل المشغولات اليدوية والملابس الجاهزة والتجارة ٠
- فتح الكثير من دور الرعاية بهم وتعليمهم الحرف الصناعية ٠
- تكثيف الدعايات فى التوعية بالحقوق الأساسية للطفل والتبصير بالمخاطر الاجتماعية لهذه الظاهرة ٠
- زيادة الجهود من وسائل الإعلام للحد من انتشار الطلاق والتفكك الأسرى.
- تبادل الخبرات مع دول العالم الأخرى بشأن أساليب مواجهة هذه الظاهرة.
- التعرف على الاطفال ذو المهارات وتنمية مهراتهم ـ

- العمل بشكل محلى ودولى لوضع قوانين تمنع فيها الاطفال تحت سن ١٨ سنة على العمل .
- تعزيز برامج الأمية للكبار والصغار
- التوعية و الارشاد المجتمعى و التعريف بخطورة الظاهرة على الفرد و المجتمع من خلال وسائل الاعلام المختلفة الرسمية و غير الرسمية .
- الاعتراف بظاهرة اطفال الشوارع و اتساع انتشارها فى المجتمع الجزائرى .
- مراجعة التشريعات و القوانين بما يتوافق و اتفاقية حقوق الطفل الدولية .
- الدراسة المعمقة لعوامل التفكك الأسرى نظرا لما تمثلة من انعكاسات سلبية على الاطفال .
- الاهتمام بالصحة النفسية و الجسدية لطفل الشارع و تقديم المساعدة للأطفال الذين يتعرضون لتجارب مؤلمة خلال تواجدهم فى الشارع من خلال برامج الرعاية .
- توفير فرص عمل جديدة للحد من البطالة و تحسين الظروف المعيشية للافراد و العمل على رفع مستوى دخلهم من خلال اقامة مشاريع انتاجية جديدة .
- التخفيف من حدة الفقر الاسرى من خلال تدعيم اقامة المشروعات الصغيرة و تأهيل الأسر على بعض الصناعات الحرفية و توسيع خدمة الضمان الاجتماعى لأكبر عدد ممكن من ذوى الدخل المحدود .
- معالجة مشكلة الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة و الأهتمام بإقامة المكشاريع الانتاجية و الخدمية للمناطق الريفية .
- توفير التعليم لجميع الأطفال من سن التعليم الأساسى و إرفاق ذلك بالمراقبة .
- الأهتمام بالمناطق الفقيرة و العشوائية و توفير الخدمات الاجتماعية لها .
- إيجاد مركز و دور لأستقبال و إيواء الاطفال المشردين و أطفال الشوارع .
- وضع استراتيجية وطنية و عربية لمواجهه الظاهرة تشمل مختلف المجالات التشريعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .
- اعتماد الممارسة الميدانية ضمن الحلول للتصدى لظاهرة اطفال الشوارع وتدعيم ذلك بالأيام الدراسية و الوطنية و الدولية ...

مراجع الفصل الثالث

(١) نادية محمد السيد عمر . قضايا معاصرة للمرأة والطفل . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية . ٢٠٠٤ . ص ١٤٤ .

(٢) هدى أحمد البابلى . ظاهرة أطفال الشوارع " أسبابها وآليات مواجهتها " . مجلة دراسات الطفولة . المجلد ١١ . القاهرة : ٢٠٠٨ . ص ٩ .

(٣) المرجع السابق . ص ١٠ .

(٤) موقع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية www.ncscr.org .

(5) http://www.mpl.org.eg/arabic/iearn/chracteristics.htm

(٦) مدحت محمد أبو النصر . دراسة مشكلة أطفال الشوارع فى مدينتى القاهرة والجيزة . القاهرة : دار الثقافة العربية . ١٩٩٢ . ص ٢ .

(٧) جلال عبد الخالق . الجريمة والانحراف . الاسكندرية : مطبعة سامى . ١٩٩٧ . ص ٢٢٠ .

(٨) عمالة الأطفال : قضايا واتجاهات بالنسبة للبنك الدولى : موجز تنفيذى صادر من منظمة الأمم المتحدة " UNESCO " .

(٩) فاطمة على أبو حديد . أطفال بلا مأوى . القاهرة : دار المعارف . ٢٠٠٨ . ص ٢٤ .

(10) http://www.gvnet.com/streetchildren/

(11) http://en.wikipedia.org/wiki/Street_children

(١٢) عزة على كريم . ابعاد ظاهرة أولاد الشوارع المشكلة والحل . القاهرة : معهد الدراسات العليا للطفولة . ١٩٩٨ .

(13) http://www.unicef.org/egypt/protection_144.html

(14) http://www.WHO.int/countries/egy/ar/index.html

(15) http://www.rezgar.com/debat/

(16) Gerald Daly , street children . London : Routledge . 2002 . p 95-97 .

(١٧) عبد الرحمن عبد الوهاب . أطفال الشوارع فى اليمن . سلسلة دراسات حقوق الانسان . الطبعة الثالثة . اليمن : ٢٠٠٤ . ص ٢٤ .

(١٨) تقرير اتنمية البشرية ٢٠٠١ . الفقر يجتاح العالم .مجلة دراسات اقتصادية . العدد الاول . اليمن : ٢٠٠٢ . ص ١٦٩ .

(١٩) أحمد مصطفى واخرون . أطفال الشوارع . القاهرة : المجلس العربى للطفولة والتنمية . ٢٠٠٠. ص ٢٠ .

(٢٠) موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة www. Unicef .org

(٢١) تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف " وضع الطفل فى العالم ١٩٩٧ . ص ٥٨

(22) http://www.childhood.gov.sa/vb/showthread.php?t=3953

(٢٣) أحمد محمد موسى . أطفال الشوارع "المشكلى وطرق العلاج" .المنصورة : المكتبة العصرية. ٢٠٠٨ . ص ٦٨ .

(٢٤) عاطف محمد خليفة . أوضاع الطفولة العربية . ورقة مقدمه للمنتدى العربى الإقليمى للطفولة فى الرباط . المغرب : ٢٠٠١ .

(٢٥) أحمد عبد الله . أطفال برتبة عمال . القاهرة : مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية . ٢٠٠٢. ص ٥٤ .

(26) www. Amlalommah.net

(27) www.awaset.com

(٢٨) عبد الرحمن عبد الوهاب . مرجع سابق

(٢٩) تقرير المركز القومى للتنمية البشرية ٢٠٠٠٢ .

(30) http://www.childhood.gov.sa/vb/showthread.php?s=6ac6a2e26fbb6fb381fc1951c0d64890&t=4749

(31) Htp://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=269866

(32) http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4328&subcategoryid=260&categoryid=36

(٣٣) احمد صديق . مبادرة لرعاية أطفال الشوارع . القاهرة : دار سافو . ١٩٩٩ .ص ٢٢٤ .

(٣٤) طـارق كمـال، الإنحـراف الإجتمـاعي الأسـباب والمعالجـة ، مؤسـسة شـباب الجامعة ، ٢٠٠٨.

(35) http://www.egyptsons.com/misr/showthread.php?t=41644

(٣٦) محمد فهمى ، اطفال الشوارع مأساة حضارية فى الألفية الثالثة، الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٠ . ص ٤٦ .

(37) http://www.mpl.org.eg/arabic/iearn/chracteristics.htm

(٣٨) سامى عصر ، أطفال اشوارع ،القاهرة : المجلس العربى للطفولة ، ٢٠٠٥ . ص ٢٣٠ .

(39) Adeyinka A. Aderinto, Social correlates and coping measures of street-children: a comparative study of street and non-street children in South-Western Nigeria. Nigeria: University of Ibadan, 2006 . p 55 .

(40) www.Mpl.org.eg/Arabic/iearn/characteristics.htm

الفصل الرابع

صور وأشكال الجريمة المعاصرة

" جرائم الفساد "

تمهيد

أولاً : تعـــــــريف الفساد.

ثانياً : أنــــــــواع الفساد.

ثالثاً : بعض مظاهر الفساد فى المجتمع.

رابعاً : أسبـــــــاب الفساد.

خامساً : أثـــار الفساد على المجتمع.

سادساً : كيفـــــية مواجهة الفساد.

تمهيد.

إن الجريمة وقضايا السلوك الانحراف من المشكلات الاجتماعية التى عرفها المجتمع الإنسانى فى كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله. وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين، كالمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ وكل من يحاول أن يبدى فيها رأياً ويلتمس لها حلاً.

ولقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة موجه ضخمة من الانحراف والإجرام ساهمت فيها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية حيث ظهرت فى أشكال جديدة ومستحدثة من الجريمة والسلوك الانحراف والتى ارتفعت نسبته فى كثير من المجتمعات، وأصبح المجتمع بحق يدفع ثمناً باهظاً لحركات التنمية التى تغفل الجانب الإنسانى. فلا يمكن الحكم على مجتمع من المجتمعات بالتنمية أو التقدم بقدر موارده الطبيعية أو حجم نموه الاقتصادى تلك هى نظرية ضيقة للتنمية تهمل جانب الإنسان وكيفية حياته، فهى تهمل جانب الفرد الذى هو الهدف البعيد، والحقيقى من تحقيق التنمية.

فمن المعروف أن نمو مجتمعاً ما لا ينبغى أن يقاس فى المقام الأول بمدى ما يتوافر لديه من موارد وإنما بنوعية الأشخاص والأفراد الذين يقدرون تلك الموارد.

ومن هنا نستطيع أن نتهم مجتمعاً من المجتمعات التى يقال عنها بالمتقدمة بالتخلف إذا تبينا عجزه عن الكفاح ضد الانحراف، وعن تقديمه الرعاية لأبنائه لتوخى الانحراف أو معالجته.

ولنا أن نلقى الضوء على بعض أشكال وصور الانحراف فى المجتمع والتى تعددت وكثرت كلما نمى المجتمع وتطور فمنها الفساد الذى أصبح حقيقة واقعية نعيشها.

حيث أثارت قضية الفساد الكثير والكثير ولم يقتصر الاهتمام بها على علماء الاجتماع فقط بل كل علماء التخصصات المختلفة بل والصحافة ووسائل الأعلام وأثارت أيضاً اهتمام كل يد نزيهة وشريفة سواء فى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، نظراً لتزايد مشاهد الرشوة والاختلاس والتزوير وغسيل الأموال وغيرها من أنواع عديدة ومظاهرة أشكال كثيرة للفساد الذى أصبح سائداً فى المجتمع.

ويعد كل من" Henery Ford & Lincon steffen "أول من طرحوا الفساد كإشكالية فى المجتمع الأمريكى حيث أنهم مشتغلين بالاقتصاد. وليس معنى هذا؛ أن هذه هى البداية الحقيقة للفساد، فالفساد موجود ومتأصل فى كافة المجتمعات منذ قديم الأزل، وإن اختلف الشكل الذى ظهر به أو المكان الذى ظهر فيه إلا أننا فى النهاية نؤمن بوجوده منذ القدم.

أولا: تعريف الفساد.

مصطلح الفساد ضحية الغموض الذى يكتنف المعنى الشائع. وهو يستخدم اليوم. من جانب كثير من الصحفيين ورجال السياسة بصفة خاصة، كمفهوم عام يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة. ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستخدم للدلالة على تصرفات تحدث خارج إطار الشرعية، يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو إدارية

عندئذ يصبح الفساد مرادف للانحراف دون أن يكون هناك تحديد واضح للمعيار الذى يجرى تقييم هذا السلوك على أساسه(١).

يفرق "أكرم بدر الدين" بين (فساد المجتمعات) و(المجتمع الفاسد) ويقصد (بفساد المجتمعات) أنه انحراف عن المألوف أو استثناء من الأصل العام أما (المجتمع الفاسد) فأنه يصبح هو المألوف والقاعدة العامة ووسيلة تكوين الثروة والحصول على النفوذ السياسى والمكانة فى المجتمع فى جميع قطاعات الحياة وعلى جميع المستويات من الاقتصاد إلى السياسة والأمن.

لذلك فى المجتمعات التى تتواجد فيها بعض مؤشرات الفساد أو مظاهرة تعمل على محاربة هذه الظاهرة ولا تشجع الأشخاص الفاسدين على الوصول إلى مناصب السلطة بينما المجتمعات الفاسدة تنظر إلى أعمال الفساد باعتبارها من أصول اللعبة السياسية وباعتبارها مكونات الحياة اليومية، فالفساد يتحول إلى فعل يومى وعادة مقبولة من غالبية الناس إلى نوع من التواطؤ الجماعى العام(٢).

الفساد هو إقناع شخص مسئول سياسى على سبيل المثال عن طريق وسائل خاطئة (كالرشوة) بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه وهذا التعريف الواسع يشمل معظم النشاطات غير المشروعة. هناك تعاريف أخرى للفساد تجرنا إلى ما هو أبعد من المفهوم العام للفساد. وى مجال ووضع تصور للسلوك غير المشروع والفاسد وعلى ذلك فالفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكسب أو مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة مالية أو لمكانة خاصة أو سلوك يخرق

القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذى يراعى المصلحة الخاصة[٣].

يتمثل الفساد فى الحياة العامة فى استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة تشريع ومعايير السلوك الاخلاقى. وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف كل المعايير الأخلاقية فى التعامل ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانونى من ناحية أخرى.

ومن صور الفساد الشائعة الرشوة فى الوظائف العامة والاختلاس من المال العام، والاحتيال والنصب، والتزوير والتزييف فى التقارير الرسمية.

الفساد بذلك ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو قطر معين إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم. كما يستشرى فى أنساق السلطة والأحزاب الحكومية والتنظيمات الإدارية كما أنه يرتبط بالتغيرات التى تحدث فى بناء القوى السياسية والاجتماعية والإدارية. والفساد بذلك نوع من السلوك الذى ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذى يعتقد أنه مقبول فى مجال معين مثال المجال الإدارى. أن الفساد سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل فى المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة[٤].

الفساد ظاهرة متعددة الجوانب، شديدة التعقيد، يرتبط تعريفه فى العادة بالبعد أو الجانب الذى يجرى التركيز عليه، والاتجاه الغالب فى تعريف الفساد هو الذى ينظر إليه باعتباره

أساءه استخدام السلطة من قبل شخص فى وظيفة عامة بهدف تحقيق نفع شخصى أو فئوى وما إليها.

يرى " توماس يروكى " أن لفظ الفساد يتعدى كونه مجرد التعبير عن رشوة الموظف العام بحثه على القيام بعمل لا تسمح به القواعد المعمول بها إلى أنه يشمل أشكالاً مختلفة من السلوك البشرى تتفق جميعها فى أنها تمثل سلوكاً غير سوى ينطوى على نوع أو أخر فى خيانة الأمانة فى المال العام أو العمل.

ثانياً: أنواع الفساد.

(أ) الفساد السياسى

تتعدد التعريفات بشأن الفساد السياسى فيعرف أنه الاستخدام غير المشروع للوظائف والموارد العامة لمصلحة خاصة مع ملاحظة أن المصالح الخاصة، قد تشير إلى جماعات واسعة مثل الأحزاب السياسية.

يعرفه "عمر الحسن" بأنه السلوك الذى يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو التعين فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة، شخصية أو عائلية أو ما فى حكمها.[٥]

وفى تعريف آخر هو كل استخدام غير قانونى وغير أخلاقى للسلطة الحكومية للحصول على مكاسب شخصية أو سياسية. ويقع الفساد لتحقيق هدفين المكاسب المادية والحصول على السلطة أو القوة. وينقسم هذا الجزء إلى قسمين كل منها يعالج هدفاً من الأهداف السابقة.

تعريف الابتزاز السياسى

يعنى الابتزاز السياسى الأفعال غير القانونية التى تتم لاستغلال المنصب السياسى لشخص ما بشكل غير مشروع الحصول على منافع مادية.

تمارس كثير من الحيل فى الانتخابات وعادة ما تكون هذه الحيل غير قانونية وغير أخلاقية بالمرة. ويقوم بهذه الحيل المرشحون أو من يقومون بدعمهم وتتنوع هذه الممارسات بين تقاضى الرشاوى والكذب والتجسس والأعمال التزيفية[٦].

مفهوم الفساد السياسى له جذور فى الاستخدام السياسى ففى موسوعة علم السياسة التى صدرت فى الولايات المتحدة عام ١٨٨٢ ورد مصطلح الفساد فى السياسة، وتبنى المقال مفهوماً للفساد ينبع عن فكر أرسطو الذى رأى أن الطغيان هو الصورة الفاسدة للنظام الملكى، وفى بداية القرن العشرين استخدم للتعبير بمعنى معاداة الإصلاح وهكذا كان يحمل معنى قيمياً واضحاً[٧].

(ب) الفساد الاقتصادى.

يعرف البعض الفساد الاقتصادى بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذا أشكالاً متعددة منها الحصول على الرشوة أو العمولة من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات أو الخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الحكومية وغيرها من الممارسات.

(ج) الفساد الاحتماعى.

يعتبر علماء الاجتماع أن الفساد علاقة اجتماعية تتمثل فى الخروج على القواعد المستقرة فى المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين، ربما يعتبره المجتمع سلوكاً سوياً بصفة عامة ويرون أن احتمالات انتشار الفساد تزيد فى المجتمعات الصغيرة التى تتميز بين الأفراد بطابع شخصى واضح تبرز فيها أهمية ما يسمى بالرصيد الاجتماعى للفرد.

كما يرون أن الفساد هو خلل اجتماعى يعود عادة إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين الجماعات المختلفة فى المجتمع الواحد.

(د) الفساد الإدارى.

يطلق علماء الإدارة على هذا النوع من الفساد، الفساد البيروقراطى أو المؤسسى أى الفساد فى أجهزة الحكومة ومكاتبها بما فى ذلك المؤسسات والمشروعات العامة وهم يحللون الفساد عادة باعتباره إساءة استخدام الموارد العامة أو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق نفع شخصى خلافاً للقواعد المعمول بها[٨].

وقد شغلت مشكلة الفساد الإدارى فى الدول النامية بعض المهتمين بشئون الإدارة فى الدول النامية فتناول "روبرت تلمان" الإدارة والتنمية والفساد فى الدول الحديثة وأهتم كل من "رونالد رايت" و"إيجار سبمكتر" بمشكلة الفساد فى الدول النامية أما "كولين ليز" فقد تناول مشكلة الفساد بالدولة النامية والبواعث الكامنة وراء الفعل الفاسد[٩].

يتحدد فهم أى واقع معاصر، فى جانب هام من جوانبه، بضرورة فهم خلفيته التاريخية التى تلقى بعض الأضواء على دينامياته وتغيراته والميكانيزمات الأساسية له والعوامل الفاعلة والتابعة.

ومن ثم فقد صاغ قاموس "ويبستر" تعريفين للفساد الإدارى وفقا للمدرسة القيمية هما أضعاف أو أفساد الاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية أو الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى، وقد عرف الفساد فى الاتجاه نفسه بأنه القصور القيمى عند الأفراد الذى يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التى تخدم المصلحة العامة.

وقد حاول بعض الكتاب من جانب أخر تبنى جدلية المصلحة الفردية والمصلحة العامة معياراً للحكم على السلوك الفاسد. لذلك فالفساد الإدارى عبارة عن النشاطات التى تتم داخل جهاز إدارى حكومى والتى تؤدى فعلاً إلى صرف ذلك الجهاز عن هدفه الأساسى الذى يفترض أن يكون مجسما لطلبات الجمهور والعامة لصالح أهداف خاصة.

لقد تتبع " سميسون فيرنر" تصور مفهوم الفساد الإدارى عبر ثلاث مدارس متمايزة فكرياً هى:

١- المدرسة القيمية التى تؤكد المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التى تحارب الفساد وتعده مرضاً فردياً هداماً للشخص.

٢- المدرسة الوظيفية التى استندت إلى المنهج البنيوى الوظيفى فى أطروحاتها وعدت الفساد ظاهرة طبيعة ومصاحبة للنمو وثمنا لابد من دفعه لدفع عجلة التنمية.

٣- مدرسة ما بعد الوظيفية التى ظهرت فى الربع الأخير من القرن العشرين كرد فعل على تزايد الفساد وانتشاره من جهة.

ويقدم "عاصم الأعرجى" شرحاً أكثر شمولية لأسباب الفساد الإدارى، فالفساد قد ينجم عن الفجوة الحضارية والإدارية الكائنة بين القيم الحضارية للمجتمع من جهة، وقيمة العمل وقواعده الرسمية المعتمدة فى أجهزة الدول الحكومية من جهة أخرى بجانب ضعف علاقة هذه الأجهزة بالجمهور وشيوع الولاءات الجزئية مما يدفع إلى بروز حالات الفساد.[١٠]

أن نقد وتحليل الفساد الإدارى غالباً ما يبدو وكأنه يرى صورة تبدو الحكومة وجهاز الخدمة المدنية فيها وهما يعملان بذكاء ونشاط لزيادة التنمية الاقتصادية لينقض عليهما المبتزون من بعد ويبددوا جهودهما فإذا أصبحت مصداقية هذا التفسير موضع نزاع فإنه ينبغى بالتالى إعادة تقويم الآثار التى يحدثها الفساد. وهذه الحال لو كانت الحكومة تتألف من نخبة تقليدية غير مبالين للتنمية وإن لم تقل معادية لها أو أنها حكومة من مجموعة ثوريه من المثقفين والسياسيين الذين هم فى الأساس يهتمون بتحقيق أهداف أخرى.[١١]

عوامل أدت إلى ازدياد الاهتمام بموضوع الفساد الأدارى

أولهما: المشاكل المتعلقة بكيفية استخدام المساعدات الخارجية التى تقدمها المنظمات الدولية أو الدول الغنية ومدى استفادة الدول المختلفة منها.

ثانيهما: شكوى عديد من زعماء الدول المختلفة من هذه الظاهرة وغياب الظاهرة الثورية وانتشار أنماط فاسدة من الممارسات الحزبية والبيروقراطية الأمر الذى أدى بها إلى أنشاء هيئات متخصصة لبحث هذه الحالات وفرض مزيد من الرقابة على أجهزة الدولة والحزب.

ثالثهما: أن خطورة الفساد فى الدول المتخلفة والآثار المدمرة التى تؤدى إليها تفرض ضرورة الاهتمام به من حيث أن التكلفة الاقتصادية للفساد فى هذه البلاد وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية كبيرة. أن الفساد يطرح آثار معنوية على المجتمع ذات طابع سلبى[١٢].

ثالثا: بعض مظاهر الفساد فى المجتمع.

(أ) الرشوة:

من الممكن القول أن تاريخ الرشوة قديم، وهو يعود إلى القرون الأولى للإسلام، إذ شاعت الرشوة كما نعرف بين الحكام والوزراء وبين الولاة والعمال وبين القضاة والكتاب، وأصحاب الشرطة ورؤسائها متخذه صوراً شتى وصولا إلى الرشوة، وذلك على الرغم من تحريم الشريعة الإسلامية لها. وفى هذا المجال يجب أن ندرك تمام الإدراك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لعن

الراشى والمرتشى كما جاء فى الحديث الشريف وشدد على العمال بعدم قبول الهدايا[13] .

وتعد الرشوة من أشد الجرائم خطورة على حسن سير الإدارة الحكومية فالدولة عندما تعهد لموظفيها بالقيام بأعمالهم فهى تفترض أن يؤدوا هذه الأعمال وفقا لقواعد محددة واستهدافاً للمصلحة العامة. بحيث يستطيع أن يستفيد من خدمات الموظفين كل من ينطبق عليه هذه القواعد. والموظف العام الذى ينحرف فى تأدية عمله رغبة فى تحقيق نفع له يخرج فى أغلب الحالات عن مقتضى هذه القواعد التى يتعين عليه الالتزام بها.

وهو فى جميع الحالات لا يراعى المصلحة العامة التى يجب أن تكون الهدف الأول لعمل كل موظف ومن ناحية أخرى فهو يهبط بالوظيفة إلى مستوى السلعة التى يتجر فيها إذا يؤدى خدماته لمن يدفع ويحجبها ويعوقها لمن لا يدفع وبذلك يفرق بين المواطنين[14] .

توجد الرشوة فى العديد من الدول النامية على كافة المستويات ليس فقط على مستوى القيادات السياسية ولكن أيضاً على مستوى الأجهزة التشريعية والمجالس المحلية والأجهزة البيروقراطية والأحزاب السياسية وتمتد كذلك إلى العسكريين وهذه الرشوة قد تكون محلية أو دولية.

النوع الأول من الرشوة يدفع لكبار المسئولين فى الدول النامية وقد تتخذ الرشوة طابعا دولياً عندما تقوم الشركات الأجنبية بدفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات فى الدول النامية[15] .

ومن العوامل التى تؤدى إلى الرشوة ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع مستوى الحياة وزيادة مطالب الناس وزيادة الأعباء الأسرية فضلا عن سوء التربية الدينية والأخلاقية.

أما بالنسبة للأسباب المرتبطة بالتنظيمات فقد تبين أنها موزعة بين عدم تحديد الاختصاصات وعدم تنسيق العمل وعدم تحديد المسئولية بدقة وضعف الرقابة وسوء التنظيم والتضارب بين القوانين وعدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وقد تبين إن ضعف الرقابة عاملاً هاماً فى التهيئة للرشوة يليه عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب يليه سوء التنظيم وعدم تحديد المسئولية بدقة.

ولتفادى الرشوة كان هناك عدد من الافتراضات منها ترقية الموظفين فى أدوارهم والحوافز المادية وسرعة توقيع العقوبات على المرتشين وللرشوة أضرار بالغة تتمثل فى حرمان صاحب الحق من حقه وتوليد الحقد فى نفوس الناس وتعويد الناس على الاستهتار بالقانون والقيم الأخلاقية[١٦].

وهناك صور أخرى للفساد منها.

- الاختلاس عن طريق تزييف السجلات:

كانت الإيصالات الرسمية للدفعات الضريبة التى يتسلمها وكلاء مكتب ضريبة الدخل المحلى تعانى من كثير من أنواع الاستغلال والتزييف.

- الإفراط فى إصدار الطوابع الرسمية:

كان بعض موظفى مكتب ضريبة الدخل المحلى يجرون ترتيبات وهمية لتسجيل الطوابع والدمغات الإضافية وطوابع دفع الضرائب على السجلات وغيرها على المعاملة دون الإبلاغ عنها.

- فضائح تعيين الموظفين:

طفت على السطح الكثير من القصص عن البيع والشراء فى عملية اختيار الموظفين للوظائف الشاغرة فى المكتب.(١٧)

- استغلال النفوذ والمنصب العام:

يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة فى الدول النامية إلى استغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء فى تجارة إلى جانب كونهم مسئولين حكوميون يصرفون اهتمامهم إلى البحث عن طريق أو أسلوب يمكنهم زيادة حجم ثرواتهم الخاصة.

- الاستيلاء على المال العام:

غالباً ما يقوم بهذا السلوك السياسيون والمسئولون الحكوميون عن طريق سحب قرض من البنوك المملوكة للدولة بفوائد منخفضة أو الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عمداً.

- الاختلاس:

يقوم أصحاب المناصب الرفيعة فى الدول النامية بتحويل جزء من المعونات والمساعدات والقروض التى تقدمها الدول الغنية المانحة إلى حسابات مصرفية خارجية.

- التزوير:

يكثر استخدام هذه الصورة من أشكال الفساد فى الدول النامية فى قطاعات معينة مثل الجمارك والضرائب حيث يقوم المسئولون بتغيير مواصفات السلع المستوردة على الورق بهدف خفض حجم الرسوم الجمركية الواجب دفعها.

- التربح:

تعد هذه الصورة من الأنماط الشائعة داخل الدول النامية حيث يخون الموظف العام القواعد التى تقتضيها الوظيفة العامة والسعى لتحقيق مصلحة خاصة[١٨].

تنقسم جرائم الأموال بناء على خطة المشرع المصرى إلى:

١- جرائم الاعتداء على ملكية المال المنقول ويهدف الجانى فيها الاستيلاء على مال منقول للغير بنية تملكه وتشمل جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة.

٢- جرائم تخريب وأتلاف المال. يهدف الجانى إلى تخريب وأتلاف المال المملوك للغير.

٣- جرائم انتهاك حرمة المال يهدف الجانى إلى انتهاك حرمة مال الغير كدخول مكان مسكون أو معد للسكن[١٩].

الانحراف التشريعى وحدود ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين

ما هى الحدود والضوابط للرقابة وهل من بينها عدم جواز البحث عن الانحراف التشريعى؟ أن هذه الحدود والضوابط قد تكون ذاتية يفرضها القضاء من تلقاء نفسه أو تكون قواعد عامة يرى الفقهاء أن القضاء ملزم بها؟

(١) الرقابة داخل إطار الدستور لا خارجه.

يشير ذلك الحد من حدود الرقابة مشكلة المبادئ العليا غير المدونة فى الدستور ومن الفقهاء من يذهب إلى عدم جواز بحث القاضى لتعارض نصوص القانون مع المبادئ العليا غير المدونة فى الدستور وإلا خرج عن نطاق عمله القانونى إلى المجال السياسى.

أن الرقابة الدستورية هى رقابة مشروعية والحد من حدود الرقابة من نتاج مبدأ الفصل بين السلطات وعليه وجب التعرف على عناصر الملاءمة التى تجيز للقاضى أن يستظهرها فى القانون المطعون فيه هذه العناصر تدور حول ثلاثة أسس.

أن المحكمة لا يجوز أن تناقش ضرورة تشريع أو عدم ضرورته.

- أنها لا تراقب ملاءمته ولا حكمته.
- أنها لا يجب أن تبحث عن البواعث الحقيقة عليه[٢٠].

أردت توضيح هذه النقطة حتى يكون مفهوم الفساد واضحاً حتى أنه قد شمل أعلى السلطات لذلك فإن الانحراف التشريعى قد يكون ناجماً فى الأساس عن ضغوط سياسية تفرضها الحكومة على السلطة القضائية لذلك فأننا نشهد اليوم مطالب للقضاة للانفصال عن السلطة السياسية لتصبح منفصلة عنها فى القرارات وغيرها من الأهداف التى تقوم بها هذه السلطة.

رابعاً : أسباب الفساد.

يشار فى هذا المجال إلى أربعة مجموعات من الأسباب:

١. أسباب تتعلق بالتنمية وازدياد دور الجهاز الحكومى فى الدول المتخلفة، ففى هذه البلاد ونتيجة تحديات وأعباء التنمية تزداد مسئوليات الجهاز القومى ويتولى العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذى يتيح لجهاز الدولة السيطرة على قطاع كبير من الخدمات والسلع.

٢. أسباب تتعلق بنسق القيم وهذا التيار يربط بين الفساد ووجود أنماط معينة للقيم فى البلاد المختلفة مثل عادة الولاء وقيم الولاء للعائلة وضرورة خدمة أفراد العائلة ومساعدتهم بحيث يعتبر القيام بذلك تخلياً عن مسئوليات التضامن العائلى.

٣. أسباب تتعلق بالمؤسسات وترى أن مصدر الفساد يكمن فى وجود مجموعة من الثغرات المشاكل الإدارية والسياسية مثل عدم تناسب السلطة والمسئولية فى الجهاز الإدارى، وعدم تفويض السلطة والتعقيد البيروقراطى.

٤. أسباب تتعلق بطبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى يمثلها النظام السياسى ونوعية السياسات التى يطرحها والطبقات المستفيدة منها إذا يؤثر ذلك على شكل النخبة المالكة ومصدرها من ناحية أخرى على المواطنين ونظرتهم إلى المال العام و درجة الإغتراب السياسى ومدى ارتباطهم بمؤسسات وأهداف النظام[٢١].

وتحلل السياسات التجريبية الحديثة وهى تبنى على المساهمات النظرية المأخوذة من الأدبيات المتعلقة بسلوك التكسب، الأسباب المحتملة للفساد بواسطة مطابقة المؤشرات القياسية للفساد على انحدار لعدد من المتغيرات التفسيرية المختلفة.

ويتصل العديد من هذه المتغيرات السببية بمدى تدخل الحكومة فى الاقتصاد، وبشكل عام بمتغيرات من قبيل مستوى التعريفات الاستيرادية أو جمود وظيفى فى الدولة تتحدد بواسطته سياسة حكومية. ومن الجلى أن تحديد مصادر مثل هذا الفساد المستحدث بالسياسات له فائدة فى إخضاعه للسيطرة[٢٢].

ذهب "كولن بيز" إلى أن الدول الحديثة تعانى من صور الفساد والذى يرجع فى نظرة لبعض العوامل منها.

١- ضعف فكرة المصلحة العامة نظراً لإرتباطها وبالدولة، وما يرتبط بها من أهداف أسمية وكذلك المكاتب والمؤسسات المهنية بمصلحة الجمهور.

٢- أن الباعث للفساد الإدارى يتمثل أيضاً فيما يعانيه المسئولون بالإدارة فى حاجة من ناحية وضغط الأقارب عليهم من ناحية أخرى.

٣- غياب وعى الأشخاص بالقواعد وحتى لو توفر الوعى بين بعضهم فأنهم لا يلتزمون بالقوانين.[٢٣]

الأسباب المؤدية للفساد عامة والفساد الاقتصادى بصفة خاصة.

١. أن غالبية المجتمعات النامية كانت مستعمرات أجنبية وهذه المجتمعات بدأت تحصل على استقلالها منذ عقود قليلة ماضية، حيث كانت تحكم من خلال قوى الاستعمار الأجنبية التى تختلف فى كل شئ عن أفراد المجتمع.

٢. يظهر الدافع إلى الفساد الاقتصادى وبشكل واضح فى حالة التفاوت الطبقى الصارخ أو حالة اللامساواة والفقر المدقع. فإذا نظرنا إلى الوضع الطبقى للموظف الحكومى فى بعض المجتمعات النامية والضغوط المادية والنفسية التى يعانى منها من ناحية والمستوى المعيشى والثراء الفاحش الذى يعيشه أفراد الطبقة العليا من ناحية أخرى.

٣. أن غالبية أفراد بعض المجتمعات النامية ليسو على درجة من الوعى والثقافة اللازمة لفهم القواعد الرسمية أو طبيعة السلوك الواقعى الذين ينتهكونه.

٤. أن عوامل انتشار الفساد الاقتصادى فى بعض المجتمعات النامية يرجع إلى الأزمة العامة التى تعيشها تلك المجتمعات.

الأسباب الاجتماعية.

تعيش بعض مجتمعات العالم أوضاعاً اجتماعية متدنية إذا قورنت بالمجتمعات المتقدمة أو حتى ببعض المجتمعات النامية الغنية مثل الدول البترولية، فتدنى مستويات المعيشة وانتشار الأمية والفقر والمرض، وتدنى مستويات الرعاية الصحية والاجتماعية بصفة عامة كل هذه العوامل وغيرها تعتبر مبرراً قوياً للفساد.

الأسباب السياسية.

أن أكثر الأسباب خطورة على فساد النسق الاقتصادى هى الأسباب السياسية أو تلك الأسباب المتصلة بصفوة القوة السياسية فى المجتمع فإذا كانت القيم والعادات والتقاليد أو الثقافة بصفة عامة تحمل بين طياتها بعض الأسباب المؤدية إلى الفساد الاقتصادى فإن النتائج المترتبة على ذلك فساد صفوة القوة السياسية[٢٤].

الأسباب المحتملة للفساد بواسطة مطابقة المؤشرات القياسية للفساد على انحدار لعدد من المتغيرات التفسيرية المحتملة. ويتصل العديد من هذه المتغيرات السببية بمدى تدخل الحكومة فى الاقتصاد وبشكل أهم بمتغيرات تتحدد بواسطة سياسة حكومية[٢٥].

خامساً: آثار الفساد على المجتمع.

يرى "كولين ليز" أن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماماً فله دور إيجابى فى القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية كما يذهب "كارل فريدريك" إلى أن للفساد دوراً ايجابياً فى ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة معينة.

أن الفساد يرفع كفاءة الأداء ويؤدى إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية وتحسين معاملة البيرقراطيين للمواطنين فهو أداة للتأثير على مسئول ما لكى يتصرف بشكل معين شأنها فى ذلك شأن أدوات أخرى مثل الإقناع الأيديولوجى.

وحيثما يوجد فساد فإن أصحاب المشاريع يرون بأن المسؤولين الفاسدين قد يدعون بأن لهم حقاً فى بعض عوائد الاستثمار فى المستقبل وكثيرا ما يشترط دفع رشاوى لذلك فإن لها طابع مؤذى بوجه خاص بالنظر إلى الحاجة إلى السرية وإلى الريبة التى تصحبها. وتقلل من حوافز الاستثمار.

أن الفساد قد يحدث خسائر فى الإيرادات الضريبة عندما يأخذ شكل التهرب من الضرائب أو إساءة استخدام الإعفاءات الضريبة. ويكون للفساد عواقب معاكسة على الميزانية من جراء تأثيره على الحصيلة الضريبة أو على مستوى الإنفاق العام. وقد يؤثر الفساد على بنية الإنفاق الحكومى وهذه الإمكانية هى التى يركز عليها القسم التجريبى.[٢٦]

تشوية التجارة والاستثمار الدوليين.

يمكن أن تؤدى الرشاوى إما إلى زيادة فى حجم التجارة أو إلى النقصان فيه بحسب الظروف وذلك على الرغم من أن الفساد قد يؤثر تماما على بنية التجارة فيما يتعلق بالمنتجات والبلدان.

الفساد كمعوق للتجارة الدولية

الفساد قد يعمل بحسب الظروف إما على زيادة معوقات التجارة والاستثمار أو نقصانهما. وتزداد المعوقات إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة أو كان مكلفا للغاية أو كان يأخذ شكل الابتزاز بالدرجة الأولى.

هل هناك ثمة آثار إيجابية للفساد.

الأول: يظهر فيما يمثله الفساد من رفع كفاءة النظام الإدارى للدولة طالما أن الدول النامية تفتقر إلى سوق منظم لإتمام المعاملات والصفقات كما تفتقر إلى نظم إدارية عالية الكفاءة. وما يدفعه القطاع الخاص كعمولة أو كرشوة إلى إهل الدولة يرحل عادة بشكل أو بأخر وبدرجة أو بأخرى إلى مستهلكين.

الأثار الضارة.

أ- قد لا تمنح الامتيازات والتراخيص إلى المشروعات الخاصة الأعلى إنتاجية وبالتالى تتولد خسارة كبيرة.

ب- تتسبب الأنشطة الاقتصادية الناشئة عن الفساد ليس فقط فى ضعف اليقين لأهل الدولة بل أيضاً فى ضعف اليقين لنشاط القطاع الخاص.

ج- فى مثل هذا المناخ الفسادى للعلاقة بين الدولة والقطاع يصبح من العسير بل ومن غير المستهدف للدولة. ترشيد السياسة الضريبة وتكوين الأسعار من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.

د- تكون أثار الفساد الاقتصادية جد واضحة حيث لا يوظف أو يرقى أكثر الموظفين إنتاجية من الناحية الاجتماعية. ومن جهة أخرى سوف يحجم موظفون عاليوا الكفاءة ذووا ميل للفساد مساوى للصفر عن المنافسة فى سبيل مراكز الإدارة العليا. مما يحرم المجتمع من إنتاجيتهم الاجتماعية العالية نسبياً[٢٧].

ويرى كثير من أساتذة الجامعة أن الفساد يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً مفيداً فى الدول النامية هذه العبارة لها وقع الصدمة مثل وقع العبارة القائلة بأن الحد الأمثل من الفساد ليس صفرا. أن العبارة تعنى إضافة إلى ذلك أن الفساد قد يجلب فى ثناياه فوائد اقتصادية وسياسة وإدارية كذلك ما يذكر بالفائدة الاقتصادية للدفعات الفاسدة (مثل الرشاوى) تخلق نوعاً من أليه السوق. فإن الفساد قد يضع السلع والخدمات بين أيدى الناس الذين يقدرون قيمتها أكثر من غيرهم.

ومن ثم فالفساد قد يخلق عنصر منافسة فيما هو- دون ذلك- صناعة احتكارية سلسة فإن نزعة التجديد الاقتصادى والاستثمارى قد تكون خارج الحكومة أعلى مما هى داخلها. وقد يكون للفساد فوائد داخل المؤسسة وإذا كانت اللوائح والقوانين البيروقراطية تحد من قدرة المؤسسة على التصرف فإن هذه المؤسسة قد تستفيد فى بعض الأحيان من تحايل الموظفين على تلك اللوائح والقوانين.

وقد أثر الفساد تأثيراً عميقا بصورة سلبية على جهود التنمية مما يكشف عن ما يسمى نظرية المراجعة واسعة الانتشار في الغرب والتى تعتبر الفساد إما خطوة ضرورية فى عملية التنمية أو وسيلة إلى الاسراع فيها. (٢٨)

أثار الفساد الإدارى

يعد تداعى النسق القيمى السلوكى فى المنظمات ومن ثم فى المجتمع عموما، من أبرز الآثار السلبية التى ركز عليها القيميون، والذى يعكس أثاره على الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

فى الاتجاه نفسه أثبتت الدراسات الكثيرة التى أجريت فى مختلف دول العالم صحة افتراضات المدرسة ما بعد الوظيفية حول الطبيعة السلبية لأثار الفساد الإدارى، ففضلاً عن إضعافه السلطة المعنوية والأخلاقية فى المجتمع فإنه يؤدى إلى أضعاف كافة العمليات الحكومية وزيادة فرص الجريمة المنظمة، ويضيف عبئاً أخر على دافعى الضرائب ويقلل من فاعلية القرارات السياسية، ويقود إلى استخدام غير كفء للموارد المتاحة ويثيب المجرم على حساب النزيه.

يضيف باحثان آخران أثراً سلبيا مضافاً للفساد بخاصة فى الدول النامية وهو زيادة التفاوت الطبقى حيث يقولان إن الفساد الإدارى لا يؤدى فقط إلى تمكين البيروقراطيين والموظفين العموميين بل يقود أيضاً إلى تدهور ملايين المواطنين العاديين.

ويقف الوطنيون مشيدين بالآثار والوظائف الإيجابية للفساد أنه يوسع الخيارات المتاحة فى السوق الاقتصادية ويحقق التكامل والتلاحم بين الأفراد ويساعد على البناء المؤسسى. ومن

ثم يحافظ على الاستقرار السياسى للنظام والمتأمل لتلك الفوائد التى ساقها الوظيفيون لتبرير الفساد الإدارى يجد أنها لا توازى أبداً ما قد ينجم عنه من آثار سلبية مدمرة للنسيج المجتمعى والاقتصادى والسياسى فى أى دولة.[٢٩]

سادساً: كيفية مواجهة الفساد.

أن الحد من الفساد ممكن إذا أتبعت الخطوات الآتية:

١. تصغير معاملات الابتزاز أو الفساد إلى أقل حد ممكن ويتأتى ذلك عبر سيادة قيم مضادة للركض وراء متع الحياة الدنيا ومحفزة للعمل العام الشريف.

٢. تعظيم التكلفة التنافسية للفساد بإشاعة الديمقراطية فى النظام وإتاحة المعلومات أمام الرأى العام.

٣. تعظيم التكلفة القانونية للفساد بتقرير أقصر العقوبات الرادعة السريعة من جهة وتنقية النظام العقابى من الفساد حتى تقل فرص وإمكانيات المناورات والتلاعب بالقوانين والإجراءات ذلك كله فى ظل وجود نظام إدارة وتوجيه من التخطيط والسوق عالى الكفاءة[٣٠].

ويضع "تلمان" و" وسيلتين" للقضاء على الفساد.

الوسيلة الأولى تنظيم السوق:

هناك وسائل متعددة للقضاء على الأسواق البيروقراطية السوداء. فإذا وضعت السياسة المناسبة، فرضت جزاءات كافية يجبر العملاء على عدم التعامل مع السوق السوداء.

الوسيلة الثانية الرغبة فى الإصلاح:

إذا كان الفساد منتشرا للغاية فقد يكون ذلك فى صالح عدد كبير من الشخصيات القوية للاحتفاظ بالنظام على ما هو عليه.

" رالف بريتانتى": كان "رالف بريتانتى" مهتماً بعلاج الفساد فى الدول النامية على النحو التالى:

الأول: إن يتصف قادة المجتمع بالفضيلة وهو أمر اهتمت به بعض الديانات كالديانة الهندوسية والإسلام.

الثانى: الاعتقاد الشائع بأن التعليم هو العلاج الناجح لكل المشاكل فالتعليم يصنع حكومة صالحة غير فاسدة.

الثالث: إذا إتبع أفراد المجتمع تعاليم قائدهم فلن يكون هناك فساد.

الرابع: ترى البلاد النامية التى خضعت للحكم الاستعمارى فترة من تاريخها أن الاستعمار هو السبب الرئيسى فى انتشار الفساد.

ويستخلص "بريتانتى" من ذلك أن الاهتمام بعامل واحد لا يقضى على الفساد بل لابد من الاهتمام بالعوامل كلها معاً.

ثم يضيف "بريتانتى" عوامل أخرى أكثر فاعلية وبخاصة فى البلاد النامية:

الأول: لا شك أن وجود مستوى عام من الأخلاق هو أول وأهم علاج للفساد، صحيح أن البلاد النامية بصفة عامة قد تتقبل المبادئ الدينية الأخلاقية لكنها لا تطبقها فى المجال الحكومى إلا بقدر محدود للغاية.

الثانى: ضرورة إنفصال البيروقراطيين عن كل ضغوط المجتمع ومعنى ذلك أنه ينبغى على الموظف أن يتجنب كل التغيرات التى تضطره إلى الخضوع لأيه جماعة.

الثالث: أن المعرفة الوثيقة بالعمل عن طريق التدريب تملأ الموظف بالثقة بنفسه وتجعله خبيرا فى عمله مما يجعله يحسن من أدائه للعمل.

الرابع: يجب على الباحثين والعلماء والبيروقراطيين والصحافة أن يتكاتفوا معا لتحقيق حكومة عادلة وذلك بنشر التقارير عن الحكومة ومناقشتها بحرية ودقة.

الخامس: تستطيع السلطة التشريعية أن تدافع بطريقة فعالة عن الاستقامة من خلال أشراف بعض اللجان.

السادس: أن الكفاية وسرعة العمل الكتابى واتخاذ القرارات من الوسائل التى تحد من انتشار الفساد.

السابع: إن الفخر والاعتزاز بالعمل فى الحكومة من الأسباب الهامة، غير أن البلاد التى نالت استقلالها حديثا تفتقر إليه لأن الشعور بالقومية لم يتم بعد.

الثامن: أن تلقين مبادئ الأخلاق أمر ضرورى.

التاسع: الإجراءات العقابية[٣١].

أن الديمقراطية كنظام سياسى مسألة أسياسية لمواجهة الفساد لأنها كنظام تسمح بحرية الرأى والنشر وفضح الفساد. أما دول العالم الثالث فقد كانت دولا تابعة أو مستعمرات، ولهذا تحرص الدول الاستعمارية على أن تظل مفككة ومفسدة عن طريق حاكم تقوم هى بتأييده ولا مانع من أن يكون قمة الفساد.

وتتم مواجهة الفساد أولا إعلاميا بحرية الصحافة وحرية الفضح دون أن يتطلب ذلك من الشخص الذى يقوم بالفضح أن يقدم دليلا لأن الأدلة فى جرائم الفساد كثيراً ما تكون مستحيلة. لذلك عندما نريد أن نواجه الفساد يجب أن نواجه النظام السياسى نفسه والنظام القانونى نفسه(٣٢).

وقد بدأت الجهود الدولية لمكافحة الفساد فى الأمم المتحدة فى منتصف السبعينات فقد ضغطت الولايات المتحدة بقوة فى المجلس الاقتصادى الاجتماعى للتوصل إلى اتفاق دولى بشأن المدفوعات غير القانونية. بالتوازى مع مبادئ الأمم المتحدة قامت لجنة خاصة عينتها غرفة التجارة الدولية بصياغة تقرير عن هذه القضية صدر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧، تضمن توصيات بشان مكافحة الابتزاز والرشوة فى دوائر الأعمال.

مبادرة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٨٩- ١٩٩٦.

وافق وزراء المنظمة فى ربيع ١٩٩٤ على توصية رسمية تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ، تدابير فعالة لردع تقديم الرشوة إلى المسؤولين العموميين الأجانب، ومنعها ومكافحتها. وبعد سنين من ذلك. أقر وزراء المنظمة توصية ثانية تدعوا الدول الأعضاء إلى استعراض السياسات الضريبة حيثما سمح الأمر، بإلغاء الأحكام التى تقضى بخصم الرشاوى باعتبارها نفقات لممارسة الأعمال.

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد:

قد اتخذت الخطوات الأولى فى هذا الصدد فى مارس ١٩٩٤ عندما وجه الرئيس "كلينتون" الدعوه إلى رؤساء دول نصف الكرة الغربى لحضور اجتماع قمة لمناقشة تدعيم الديموقراطية وتوطيدها والنهوض بالنمو الاقتصادى فى المنطقة وكان القيام

بعمل مناهض للفساد أحد الأهداف الأمريكية المهمة وراء الدعوة إلى هذا الإجتماع.

وتعتبر اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد أول وثيقة من نوعها حيث تقنن التدابير المناهضة للفساد فى معاهدة اشتركت بلدان متقدمة ونامية على حد سواء فى التوصلإليها، بيد أنه إذا ما أريد تحقيق إمكانيتها فلابد من القيام بعدد من الخطوات.

أولاً: ينبغى للولايات المتحدة أن تضرب المثل بالمسارعة إلى التصديق على الاتفاقية.

ثانياً: ثمة حاجة إلى إعطاء اهتمام أكبر بقضايا التنفيذ الأخرى[٣٣].

وقد صرح الرئيس الأمريكى "جورج بوش" أن حكومته ستصعد الحرب ضد الفساد الحكومى الذى يمارسه كبار المسؤلين فى العالم معتبراً أنه يسلب الناس فى العديد من الدول الإفريقية مستقبلهم. وقال "بوش" فى بيان أطلق فيه إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد لفترة طويلة أعاقت ثقافة الفساد التنمية والحكم الجيد وولدت الأجرام وانعدام الثقة فى أنحاء العالم.

وأضاف إلى أن الفساد على مستوى عال يمارسه المسؤلون الحكوميون الكبار وهو إستغلال خطير ومضر للسلطة ويمثل أسو أنواع الفساد العام.[٣٤]

الثروة لا تحدد التقدم ضد الفساد

لا تعتبر الثروة متطلب لازم لنجاح السيطرة على الفساد حيث بين التحليل الذى قام به البروفسور "جومان غراف" بأن نسبة الفساد قد انخفضت بشكل ملحوظ فى بلدان ذات الدخل

المنخفض مثل استونيا وكولوبيا. ويلاحظ العكس ارتفاع ملحوظ لنسبة الفساد فى دول الدخل العالى مثل كندا وايرلندا.

ولا يعتبر الفساد كارثة طبيعية بل يعتبر سرقة الفرص من الرجال والنساء والأطفال غير القادرين على حماية أنفسهم.

منظمة الشفافية العالمية تحث على اتخاذ هذه الإجراءات.

- **من قبل الأقطار ذات الدخل المنخفض.**
- زيادة الموارد والعزيمة السياسية لبذل الجهود ضد الفساد.
- إمكانية الدخول للمعلومات المتعلقة بالميزانية والواردات والمصاريف.
- **من قبل الأقطار ذات الدخل العالى.**
- دمج المساعدات المتزايدة مع دعم الإصلاحات التى يقودها المتسلم.
- المساعدات المنخفضة التى تقيد الفرص المحلية وامتلاك برامج المساعدة.
- **من قبل الأقطار.**
- تشجيع التنسيق القومى من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. لزيادة كفاءة القائلين على الاستمرار فى الجهود الحكومية الجيدة المضادة للفساد.
- توثيق وتنفيذ ومراقبة المؤتمرات المنعقدة حالياً ضد الفساد فى كل الأقطار للمساعدة فى بناء علاقات دولية وهذه تشمل OECO اتفاقية الاسم المتحدة ضد الفساد، اتفاقية ضد الرشاوى.

ومن ثم تنصب جهود مبادرة العدالة الاجتماعية لمكافحة الفساد على تعزيز دور المجتمع المدنى لمكافحة الفساد وبناء قدراته فى هذا المجال فثمة مؤشرات متنامية إلى أن جهود المنظمات غير الحكومية فى إصلاحات الفساد والدفاع عن المجتمع إزاءها قد بدأت تؤتى أكلها من حيث فضح الممارسات الفاسدة وتعبئة الرأى العام للضغط فى سبيل وضع سياسة قومية لمكافحة الفساد.

تقوم مبادرة العدالة بجمع معلومات متجمعه من تطبيقات الرصد فى نواحى بعينها عن المسألة.

الأولى: وضع الخطوط العريضة لمسألة مراقبة الأحزاب وتمويل الأحزاب الانتخابية فى كثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة بابتزاز السياسيين وموظفى الدولة وشرائهم بالمال لتشريع الآليات القانونية والسياسية والتنظيمية لتتلاءم مع مصلحتهم دون سواهم ومن الناس من أكثر هذه المجالات عرضه لهذا التأثر هو تمويل الأحزاب السياسية والنظام الأنتخابى.

الثانية : ستقوم مبادرة العدالة بتألق وتصنيف المعارف والخبرات المكتسبة فى هذا المجال واستخلاص الدروس منها والعبر.

الثالثة: ستقوم مبادرة العدالة أيضاً بالبحث عن الوسائل القانونية التى يمكن تطبيقها لمساندة مسعى المنظمات غير الحكومية للمشاركة فى الدفاع القانونى عن المجتمع ضد الفساد.

مراجع الفصل الربع

(١) بيرلاكوم، ترجمة سوزان خليل، الفساد، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣، صـ٢٧.

(٢) أحمد أنور محمد، سمير نعيم أحمد، الفساد والجرائم الاقتصادية، القاهرة، مصر للنشر والتوزيع، ب. ت، صـ١٤٠.

(٣) روبرت كينجارد، ترجمة على حسين حجاج، السيطرة على الفساد، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، ب. ن، صـ٤٤.

(٤) السيد على شتا، الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٣، صـ٤٤.

(٥) عيسى عبد الباقى موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة قنا، صـ ٨٥: ٩١.

(٦) سامية جابر، غريب سيد أحمد، علم اجتماع السلوك الانحراف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، صـ٢٤٧.

(٧) على الدين هلال، مفهوم الفساد السياسى، المجلة الجنائية القومية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥، صـ٥.

(٨) عيسى عبد الباقى موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، مرجع سابق، صـ ٩٢.

(٩) السيد على شتا، الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل، مرجع سابق، صـ٤٦.

(١٠) منقذ محمد داغر، علاقة الفساد الإدارى بالخصائص الفردية، أبو ظبى، مركز الأمارات للدراسات، ٢٠٠١، صـ ٩: ١٠.

(١١) روبرت كينجارد، السيطرة على الفساد، مرجع سابق، صـ ٥٨.

(١٢) محمد رضا على العدول، الفساد الإدارى فى الدول النامية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صـ٤.

(١٣) قصى الحسين، الفساد والسلطة، بيروت، مجد للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، صـ١٤٦.

(١٤) أحمد الألفى، صور الرشوة فى القانون المصرى المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥، صـ٣.

(١٥) عيسى عبد الباقى موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، مرجع سابق، صـ٩٧.
(١٦) السيد على شتا، المرتشون فى دولة المؤسسات، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٣، صـ٥٢.
(١٧) روبرت كينجارد، مرجع سابق، صـ٤٢.
(١٨) عيسى عبد الباقى موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، مرجع سابق، صـ٩٨.
(١٩) أحمد أنور محمد، سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، صـ١٨٩.
(٢٠) محمد ماهر ابو العنين، الانحراف التشريعى والرقابة على دستورين، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، صـ٥٢٩.
(٢١) على الدين هلال، مفهوم الفساد السياسى، مرجع سابق، صـ٨: ٩.
(٢٢) كبه بدلى آن اليوت، ترجمة محمد جمال إمام، الفساد والاقتصاد العالمى، صـ١٢٣.
(٢٣) السيد على شتا، الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل، مرجع سابق، صـ٥٢.
(٢٤) على عبد الرازق جلبى، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، صـ٣٩٠.
(٢٥) أحمد أنور محمد، الفساد والجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، صـ١٢٣.
(٢٦) المرجع السابق، صـ١٢٦.
(٢٧) محمد رضا على العدل، مرجع سابق، صـ١٩.
(٢٨) روبرت كينجارد، مرجع سابق، صـ ٥٥: ٥٦.
(٢٩) منقذ محمد داغر، علاقة الفساد والإدارى بالخصائص الفردية، مرجع سابق، صـ ١٤: ١٥.
(٣٠) محمد رضا على العدل، مرجع سابق، صـ٢٤.
(٣١) محمد عبد الله أبو على، الفساد والرشوة فى المجتمعات النامية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٤، صـ٤٠١.
(٣٢) أحمد أنور محمد، مرجع سابق، صـ١٦٩.
(٣٣) كريمة كمال، فساد الكبار، القاهرة، سوزان للنشر، ١٩٩٦، صـ١٢٣.
(٣٤) ملفات الفساد، مجلة دنيا الوطن، غزة، ٢٠٠٦/٨/١١.

الفصل الخامس

صور وأشكال الجريمة المعاصرة

"الجرائم الألكترونية "

تمهيد.

يعتبر الانترنت مثل أى اختراع إنسانى يحمل بذور الخير والشر، فقد اقتحم الانترنت الحياة الإنسانية وأصبح ساحة مغرية للمجرمين وضعاف النفوس يفعلون فيها ما يشاءون معتقدون أنهم وراء القانون، فأصبحت شبكة الانترنت مكاناً لعمليات التخطيط والتدابير المحكمة الخاصة بارتكاب جرائم خطيرة مثل النصب والاحتيال وانتهاك الأعراض والإرهاب وانتهاك الخصوصية وغيرها.

وفى السابق كان للمجرم بعض الأدوات التى يستخدمها فى جرائمه منها" المسدس و السكين والرشاش وخلافه" أما المجرم حديثاً تطورت أدواته مع التطور التكنولوجى لتصبح" الماوس ولوحة المفاتيح" فيستطيع المجرم تنفيذ جريمته عن طريق الضغط على أحدى الأزره. ويؤكد الخبراء أن جرائم الانترنت تزداد كلما توغل العالم فى استخدام الانترنت حتى وصل إلى كل الأفراد ويهدد كل المجتمعات.

أولاً: تعريف الانترنت.

تعتبر كلمة الانترنت جديدة على سمع المواطن العربى وقد نتحير فى تعريفها، هل الانترنت مجموعة من الآلات أو شئ يستعمل الناس آلات له، هل هى ايديولوجية أو هل هى الجمع بين الثلاثة. وأبسط شئ يمكن قوله إن الانترنت شبكة عالمية من الحاسبات الآلية، وتحتوى الانترنت على شكل الشبكات المنفصلة موصلة مع بعضها حول العالم World[1].

ومعناها International net وهى اختصار للكلمة الإنجليزية انترنت شبكة المعلومات العالمية، التى يتم فيها ربط مجموعة شبكات مع بعضها البعض، فى العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية، ويكون لها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة، كما تسمى أجهزة الكمبيوتر التى يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستفيدين users[٢].

والانترنت هو جزء من ثورة الاتصالات ويعرفه البعض بأنه شبكة الشبكات فى حين يعرفه البعض الأخر بأنه شبكة طرق المواصلات. والانترنت تعنى لغوياً (ترابط بين شبكات) حيث تكون الانترنت عدد من شبكات الحاسب المترابطة والمتناثرة فى أنحاء العالم ويحكم ترابط تلك الأجهزة وتحادثها بروتوكول موحد يسمى برتوكول تراسل الانترنت[٣].

وتعرف أيضاً بأنها شبكة عالمية international net تربط عدة آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام فى العالم[٤]. والانترنت أيضاً هو الوسيلة medum أو الأداة التواصلية بين الشبكات دون اعتبار للحدود الدولية[٥].

وتعرف أيضاً بأنها شبكة حواسب عالمية international net، تحمل كميات كبيرة من المعلومات بعضها لمؤسسات وبعضها حكومى وبعضها شخصى وأى حاسوب تتطابق مع مجموعة المعايير norms يمكنه الاتصال بها بغض النظر عن نوعها[٦].

كما أنها الوسيلة أو الأداة التواصلية بين الشبكات دون اعتبار للحدود الدولية، فالانترنت من طبيعة تقنية إنسانية فهى

نتاج اجتماع التقنية والمعلومات كما أنها وسيلة التواصل بين الشبكات(٧).

وكان الانترنت فى البداية مشروعاً بحثياً بدأته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لضمان التوجيه الفائض والقدرة على البقاء فى حالة نشوب حرب نووية وليس الانترنت سلطة حاكمة ومركزية ويفتقر إلى الموثوقية وتدابير الأمن، غير أنه مع انطلاق النسيج العنكبوتى العالمى WWW وهو تطبيق سهل الاستخدام له وصله بينيه بيانيه للمستعملين يسرت استخدامه وأصبح الانترنت شائعاً جداً أوله تطبيقات آحادية ظهرت فى بداية التسعينات(٨).

ويعرف باحث أخر الانترنت بأنه مجموعة حاسبات يتم توصيلها معاً حتى يمكنهم الاتصال ببعضهم البعض، فعندما ترتبط أجهزة معاً فى شبكة يمكن لمستخدمى هذه الحواسب أن يرسلوا وأن يتشاركوا فى استخدامات الملفات والبرامج.

ومن أجل إنشاء شبكة كبيرة، يتم إنشاء عدد كبير من شبكات صغيرة، ثم يتم ربط هذه الشبكات الصغيرة ببعضها بعض لتكوين الشبكة الكبيرة internetwork وهو ما عليه شبكة الانترنت وهى أكبر شبكة بينيه فى العالم من المنازل ومكاتب الأعمال والمكاتب الحكومية فى جميع أنحاء العالم وتنقسم هذه الحاسبات إلى حواسب شخصية pc، ماكنتوت Mac وغيرها متصلة ببعضها البعض فى شبكات. هذه الشبكات متصلة معاً لتكوين الانترنت ولأن كل جزء فى الانترنت متصل بأخر من الشبكة، فإن أى جهاز حاسب يمكنه الاتصال بأى جهاز حاسب أخر متصل بالانترنت.(٩)

ويحزمه أخر بأنه مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات الموجودة فى آلاف الأماكن حول العالم ويمكن لمستخدمى هذه الحاسبات استخدام الحاسبات الأخرى للعثور على معلومات أو التشارك فى ملفات ولا يهم هنا نوع الكمبيوتر المستخدم وذلك بسبب وجود بروتوكولات يمكن أن تحكم عملية التشارك هذه.

ويرى" ريتشارد" "ماج سميث"،" مارك جيبس" أن تعريف الانترنت يعتمد عل عمل الشخص الذى يريد تعريفها، فذلك التعريف سوف يختلف من شخص لأخر، فكل صاحب مهنة سيعرفها التعريف الملائم لمهنته، فالمدرس سيختلف تعريفه عن صاحب شركة تصدير واستيراد وسيختلف عن المهندس الذى يعمل على الشبكة بنفسه.

ونلاحظ الآتى على مجموعة التعريفات السابقة.

١- الانترنت أساساً مجموعة من الحاسبات.

٢- تلك الحاسبات مترابطة فى شبكة أو شبكات.

٣- تلك الشبكات يمكن أن تتصل بشبكات أكبر .

٤- أن عملية الاتصال بين الشبكات يحكمها برتوكول معين.

٥- ليس هناك هيئة مركزية مسئولة عن الانترنت.

٦- هناك مهن كثيرة يمكن أن تستخدم شبكة الانترنت لأغراضها الخاصة بما فيها الدول نفسها[١٠].

ثانياً : تاريخ الانترنت.

منذ ثلاثين سنة ولدت فكرة الانترنت فى محاولة لتأمين الاتصالات للجيش الأمريكى فى حالة نشوب حرب نووية، وفى عام ١٩٦٩ نفذت وزارة الدفاع الأمريكى مشروع هذه الشبكة وأسموه

"اربانت" وربطت هذه الشبكة مجموعة من الجامعات الأمريكية عبر أجهزة كمبيوتر جبارة.[١١]

- وفى عام ١٩٧٢ ظهرت فكرة البريد الالكترونى email التى ابتكرتها شركة BBn. ثم ظهرت شركات أخرى تقدم خدمات البريد الالكترونى ونقل الملفات مثل شبكة Bit net network.[١٢]

وفى سنة ١٩٨٦ ربطت مؤسسة العلوم الوطنية nationdi foundation science الباحثين ببعضهم بعض، فى كافة أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خمسة كمبيوترات عملاقة سميت هذه الشبكات باسم Nsfnet.[١٣]

ثالثاً: مفهوم جرائم الانترنت.

لقد أطلق مصطلح جرائم الانترنت فى مؤتمر جرائم الانترنت المنعقد فى استراليا فى الفترة ١٦- ١٧/٢/١٩٩٨. وتعرف جرائم الانترنت بأنها الجريمة التى يتم ارتكابها إذا قام شخص ما باستخدام معرفته بالحاسب الآلى بعمل غير قانونى. أوهى عمل غير قانونى يستخدم فيه الحاسب كأداة أو موضوع للجريمة. أوهى جريمة لا تعترف بالحدود بين الدول ولا حتى بين القارات فهى جريمة تقع فى أغلب الأحيان عبر حدود دولية كثيرة[١٤].

وتعرف أيضاً بأنها جرائم تطال المعرفة، الاستخدام، الثقة الأمن، الاعتبار، ومع هذا كله فهى لا تطال حقيقة غير المعلومات، لكن المعلومات تصبح شيئاً فشئ المعرفة فجرائم الكمبيوتر هى جرائم العصر الرقمى[١٥].

وهى نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التى تحول عن طريقه[١٦].

أو هى سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجات الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات. أوهى نمط من أنماط الجرائم المعروف فى قانون العقوبات طالما كان مرتبط بتقنية المعلومات[١٧].

أوهى الجريمة التى تلعب فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دوراً رئيساً. وأنها جريمة لفاعلها معرفة فنية بالحاسبات ويعرفها Eslie BBall أنها فعل إجرامى يستخدم الكمبيوتر فى ارتكابه كأداة رئيسية.

ويعرفها lug schiq stein بأنها أى فعل غير مشروع تكون للمعرفة بتقنية الكمبيوتر أساسية لارتكابه والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً[١٨].

ويعرفها sheldoll.J.hechn أنها واقعة تتضمن تقنية الحاسب أو مجنى عليه يتكبد خسائر وفاعل يحصل على مكسب. ويعرفها أحد الفقهاء الفرنسيين stance viant بأنها مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية يمكن أن تكون جديرة بالعقاب[١٩].

وتعرف أيضاً بأنها ذلك النوع من الجرائم التى تتطلب إطار خاص بتقنيات الحاسب الآلى ونظم المعلومات لارتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها[٢٠].

وهى أيضاً الجرائم الناجمة عن إدخال بيانات مزورة فى الأنظمة وإساءة استخدام المخرجات ouiputs إضافة إلى أفعال أخرى تشكل جرائم أكثر تعقيداً من الناحية التقنية مثل تعديل الكمبيوتر وهى أيضاً فعل إجرامى يستخدم الكمبيوتر فى ارتكابه كأداة أساسية[٢١].

ويعرفها "تاديمان" بأنها كل أشكال السلوك غير المشروع الذى يرتكب باسم الحاسوب.

وتعرفها وزارة العدل الأمريكية فى دراسة أجرها معهد ستانفورد للأبحاث بأنها جريمة لفاعلها معرفة فنية بالحاسبات تمكنه من ارتكابها. ويعرفها Gion Green بأنها أى عمل ليس له فى القانون أو أعراف قطاع الأعمال جزاء، يضر بالأشخاص أو الأموال ويستخدم التقنية المتقدمة لنظم المعلومات. أوهى كل فعل من شأنه الاعتداء على الأصول المادية أو المعنوية ويكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية. أوهى جريمة يستخدم الحاسوب كوسيلة لارتكابها أو يكون الكمبيوتر نفسه ضحيتها[٢٢].

وتطلق جرائم الانترنت internet crimes على التعميم الكلى لكل ما يمكن ارتكابه من أفعال غير مشروعة يعترف قانون الانترنت بكونها جرائم[٢٣].

وتعرف جرائم الانترنت أيضاً بأنها جميع الأفعال المخالفة للتشريع الإسلامى والتى ترتكب من خلال شبكة الانترنت كالجرائم الجنسية، الاختراقات.. إلخ[٢٤].

رابعاً : خطورة جرائم الانترنت.

إن خطورة الجرائم التى ترتكب عبر الانترنت لا تكمن فى استغلال المجرمين للانترنت وإنما عجز رجال الشرطة عن ملاحقتها وعدم ملاحقة القانون law لهم[٢٥].

فالقانون الجنائى لا يتطور بنفس السرعة و التى تتطور بها التكنولوجيا الحديثة خاصة أن نصوص القانون الجنائى

التقليدى قد وضعت فى عصر لم يظهر به الانترنت وبالتالى لم تظهر هذه المشاكل القانونية الناجمة عن استخدامه. وأضاف الباحث أنه بالرغم من وجود الكثير من القوانين التى تتصل بهذه الجرائم مثل قانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة جرائم الآداب وقانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل وقانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ إلا أنه لا يوجد لدينا نصوص خاصة بهذه الجرائم فى الوقت الذى تشير فيه الإحصاءات إلى إن هناك نسبة كبيرة من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢- ١٧ سنة يرتادون صور وصفحات الدعارة ولا يدرى أولياء أمورهم طبيعة ما يرتادون على الانترنت(٢٦).

مشيراً إلى أن متوسط إجمالى مستخدمى الانترنت فى مصر خلال عام ٢٠٠٤ (٣.٢)مليون مستخدم كما أن أغلب المترددين من المراهقين ذكور وإناثا يعلنون عن رغبتهم فى ممارسة البغاء والفجور عن طريق شبكة الانترنت مشيراً إلى أنه تم ضبط أحد المواقع الإباحية على الانترنت كان يضم فى عضويته أكثر من عشرة الآلف مصرى وإناثا يعلنون عن أنفسهم(٢٧).

كما أن هناك قصور فى أصول المحاكمات الجنائية فى مواجهة هذه المشكلات مما يستوجب إجراء تعديل على نصوصه أو بتشريع قانون خاص يعالج هذه الحالات(٢٨).

الآثار المترتبة على عدم وجود الغطاء القانونى للتصرفات غير المشروعة على الانترنت.

أ- ضياع حقوق الغير بسبب الخسائر الفادحة التى تلحق بالأجهزة سواء الشخصية أو الحكومية أو أجهزة القطاعات الاقتصادية والناتجة من سوء الأعمال التى قد يرتكبها بعض مستخدمى الانترنت.

ب- التقليل من فاعلية العمل فى بعض المنظمات الدولية (مثل الانتربول الدولى) وغيره فى ظل وجود خطر الاختراقات.

ج- تؤدى إلى عدم الثقة فى التعاملات الالكترونية بواسطة الشبكة وبالتالى تؤخر الانخراط فى تجربة التجارة الالكترونية[٢٩].

خامساً : خصائص جرائم الإنترنت.

فى سياق الجريمة وظروف ارتكابها من خلال شبكة الإنترنت حدد بعض الخبراء لهذه الجرائم خصائص متفردة لا توجد ولا تتوافر فى أى من أفعال الجرائم التقليدية فى أسلوبها وطريقة ارتكابها والتى ترتكب يوميا فى كافة دول العالم ويمكن إيجاز خصائص هذه الجرائم على النحو التالى:

الخاصية الأولى : الحاسب هو أداة ارتكاب الجرائم.

وفحوى هذه الخاصية أن كافة جرائم الإنترنت يكون الحاسب الآلى هو الأداة لإركابها، فلا يمكن تسمية هذه جريمة أو وصفها لجريمة الإنترنت دون استخدام الحاسب الآلى لأنه وسيلة الدخول على شبكة الإنترنت وتنفيذ الجريمة أيا كان نوعها.

الخاصية الثانية : الجرائم ترتكب عبر شبكة الإنترنت.

تعد شبكة الإنترنت هى حلقة الوصل بين كافة الأهداف المحتملة لتلك الجرائم كالبنوك والشركات الصناعية وغيرها من الأهداف التى ما تكون غالبا الضحية لتلك الجرائم وهو ما دعا معظم تلك الأهداف للجوء إلى نظم الأمن الإلكترونية فى محاولة منها لتحمى نفسها من تلك الجرائم أو على الأقل لتحد من خسائرها عند وقوعها ضحية لتلك الجرائم.

الخاصية الثالثة : مرتكب الجريمة .

هـو شـخص ذو خـبرة فائقـة فـى مجـال الحاسـب الآلى لاستخدام الحاسب الآلى لارتكاب الجريمة على شبكة الإنترنت لابد وأن يكون مستخدم هذا الحاسب على دراية فائقة وذو خبرة كبيرة فى مجال استخدامه والتى تمكنه من تنفيذ جريمته والعمل على عدم اكتشافها، ولذلك نجد أن معظم من يرتكبون تلك الجرائم من الخبراء فى مجال الحاسب الآلى وأن الشرطة أول ما تبحث عنه خبراء الكمبيوتر عند ارتكاب الجرائم(٣٠) .

الخاصية الرابعة : الجريمة لا حدود جغرافية لها.

لقـد ألقـت شـبكة الإنترنـت الحـدود الجغرافيـة بـين دول العـالم ولم تعـد الجريمـة تخضـع لنطـاق إقليمـى محـدود وإنمـا أصبحت الجريمة تقع فى بلد وتمر عبر آخر تحققت نتائجها فى بلد ثالث وكل ذلك فى ثوان معدودة وصارت أكثر من دولة مسرحا لتلك الجريمة(٣١) .

الخاصية الخامسة : أهداف تلك الأفعال.

مـن المعـروف أن أكثـر تلـك الجـرائم يكـون مـن ضـمن أهدافها الأساسية هو الحصول على المعلومات الإلكترونية التى تكون أما محفوظة على أجهزة الحاسبات الآلية أو منقولة عبر شبكة الإنترنت وأخرى يكون هدفها هو الاستيلاء على الأموال وثالثة تستهدف الأفراد أو الجهات بعينها وأخيرا أجهزة الكمبيوتر كهدف لها(٣٢) .

هذا بالإضافة إلى عدد من الخصائص الفرعية التى يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولا : سرعة التطور فى ارتكب الجريمة: إذ أن التطور السريع الذى تشهده تكنولوجيا المعلومات أرضى بظلالله على الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت حيث أن أساليب ارتكابها فى تطور مستمر وأن المجرمين فى مختلف أنحاء العالم يستفيدون من الشبكة فى تبادل الأفكار والخبرات الإجرامية فيما بينهم.

ثانيا: يعتبر هذا النوع من الجرائم أقل عنفا فى التنفيذ، فالجرائم المعلوماتية لا تحتاج إلى عنف Violence عند تنفيذها أو مجهود كبير وإنما تنفذ بأقل جهد ممكن يقوم به الجانى ويعتمد فيها بشكل رئيس على الخبرة Experience فى المجال المعلوماتى وهذا عكس الجرائم التقليدية التى تحتاج إلى عنف ودماء ومجهود كبير يقوم به الجانى غالبا الوصول إلى غايته.

ثالثا: أحجام المجنى عليه عن الإبلاغ حفاظا على المهمة والمكانة وعدم هز الثقة أو خشية من التشهير.

رابعا: غياب الدليل وصعوبة الإثبات حيث أن الآثار التقليدية للجريمة تنعدم فبعدا ارتكاب الجريمة يقوم المجرم بدس برامج أو وضع كلمات سرية ورموز تعوق الوصول للدليل أو يلجأ لتشفير التعليمات ليصعب الوصول إلى دليل يدنيه.

خامسا: قد لا يقتصر الضرر المترتب على الجريمة على المجنى عليه وحده وإنما قد يتعداه إلى متضررين آخرين من دول عدة وهذا هو الملاحظ من خلال جرائم نشر المواد ذات الخطر الدينى والأخلاقى والأمنى أو السياسى أو الثقافى.

سادساً: خفاء الجريمة: حيث أن المجنى عليه لا يلحظها غالبا مع أنها تقع أثناء وجوده على الشبكة ولكنه لا يكون عالما بها ولا ينتبه لها إلا بعد فترة من وقوعها وأحيانا لا ينكشف أمرها ويعود ذلك إلى تعامل الجانى مع نبضات الكترونية غير مرئية لا يمكن قراءتها إلا بواسطة الحاسب كما أن توافر المعرفة والخبرة الإلكترونية لدى الجانى فى هذا المجال يؤدى إلى صعوبة اكتشاف جريمته وذلك لإتباعه طرق وأساليب ووسائل لا يفطن إليها المستخدم فى هذا المجال من أمثلتها "إرسال الفيروسات المدمرة، سرقة الأموال، البيانات الخاصة أو إتلافها والتجسس وسرقة المكالمات..إلخ). (٣٣)

سابعا: صعوبة الاحتفاظ الفنى بآثارها إن وجدت. (٣٤)

ثامنا: إنها تحتاج إلى خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدى التعامل معها.

تاسعا: أنه يسهل (نظريا) ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقنى.

عاشرا: يلعب البعد الزمنى (اختلاف المواقيت بين الدول). والمكانى (إمكانية تنفيذ الجريمة عن بعد) والقانونى (أى عدم وجود قانون يطبق) دورا هاما Import role فى تشتيت جهود التحرى والتنسيق الدولى لتعقب مثل هذه الجرائم.

حادى عشر: تتسم هذه الجرائم بالغموض حيث يصعب إثباتها والتحقيق فيها ليس كما هو الحال فى الجرائم التقليدية.

ثانى عشر: إنها تعتمد فى ارتكابها على الذكاء Intelligence.

ثالث عشر: كما أن متابعة جرائم الإنترنت والكشف عنها وإقامة الدليل عليها من الصعوبة بمكان حيث أن هذه الجرائم لا

تترك أثر فليس هناك أموال مفقودة وإنما هى أرقام تتغير فى السجلات ومعظم جرائم الإنترنت تم اكتشافها بالصدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها، كما أن الجرائم التى لم تكتشف هى أكثر بكثير من تلك التى كشف الستار عنها [٣٥].

رابع عشر: السن: تتراوح أعمارهم نت ١٨- ٤٦ السن المتوسط ٢٥.

سادساً : أنواع جرائم الإنترنت.

لم يكن هناك قلق مع بدايات شبكة الإنترنت تجاه جرائم Criemies يمكن أن تنتهك على الشبكة، وذلك نظرا لمحدودية مستخدميها علاوة على كونها مقصورة على فئة معينة من المستخدمين Users وهم الباحثين ومندوبى الجامعات، لهذا فالشبكة ليست آمنة فى تصميمها وبنائها، لكن مع توسع استخدام الشبكة ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت وتعددت صورها وأشكالها.

وتتعد صور جرائم الإنترنت وتختلف باختلاف الهدف المباشر فى الجريمة ويمكن تحديد الأهداف المقصودة من هذه الجرائم على النحو التالى [٣٦].

١. المعلومات Information/ ويشمل ذلك سرقة أو تغيير أو حذف المعلومات.

٢. الأجهزة: ويشمل ذلك تعطيل الأجهزة أو تخريبها.

٣. الأشخاص أو الجهات: تهدف فئة كبيرة من الجرائم على شبكة الإنترنت أشخاص أو جهات بشكل مباشر كالتهديد أو الابتزاز، علما بأن الجرائم التى تكون أهدافها المباشرة

فـى المعلومـات والأجهـزة تهـدف بـشكل غـير مباشـر إلى الأشـخاص المعنيين أو الجهـات المعنيـة بتلـك المعلومـات أو الأجهـزة[٣٧] وهنـاك جـرائم متعلقـة بالإنترنـت تـشترك فـى طبيعتهـا مـع جـرائم التخريـب أو الـسرقة التقليديـة، كـأن يقـوم المجرمـون بـسرقة الأجهـزة المرتبطـة بالإنترنـت أو تـدميرها مباشـرة أو تـدمير وسـائل الاتـصال كالأسـلاك والأطبـاق الفـضائية وكـذلك جـرائم تـسهيل الـدعارة وترويج المخدرات Drugs والتشهير والقذف ونشر الفضائح وانتحال الشخصية والتزوير.[٣٨]

وفيما يلى استعراض لعدد من جرائم الإنترنت وهى:

١- صناعة ونشر المعلومات:

وهـى أكـثر جـرائم الإنترنـت انتـشارا وتـأثيرا، فالفيروسـات كما هو معلوم ليست وليدة الإنترنت فقد أشار إلى مفهوم فيروس الحاسب العالم الرياضى المعروف "نيوتن" فى منتصف الأربعينات لم تكـن الإنترنـت الوسيلة الأكثـر اسـتخداما فـى نـشر وتوزيـع الفيروسات إلا فى السنوات الخمس الأخيرة، حيث أصبح الإنترنت وسلة فعالة فى نشر الفيروسات ولا يخفى على الكثير سرعة توغل ما يـسمى بالـدودة الحمـراء حيث اسـتطاعت خـلال أقل من تـسع ساعات اقتحام مـا يقرب من ربـع مليون جهاز فى ١٩ يونيو ٢٠٠١ ويعتـبر الهـدف المباشـر للفيروسـات هـى المعلومـات المخزنـة علـى الأجهزة المقتحمة حيث يتم تغييرها أو حـذفها أو سرقتها أو نقلها إلى أجهزة أخرى[٣٩].

٢- الاختراقات:

تتمثـل فـى الـدخول غير المـصرح بـه إلى أجهـزة أو شبكات الحاسب وتـتم عمليات الاختراقات مـن خـلال بـرامج متوفرة على

الانترنت يمكن لمن له خبرات تقنية متواضعة أن يستخدمها لشن هجماته على أجهزة الغير وهنا تكمن الخطورة وتختلف الأهداف المباشرة للاختراقات فقد تكون المعلومات هى الهدف المباشر حيث يسعى المخترق لتغيير أو سرقة أو إزالة معلومات معينة وقد يكون الجهاز هو الهدف المباشر بغض النظر عن المعلومات المخزنة عليه كأن يقوم المخترق بعمليته بقصد إبراز قدراته الاختراقية أو لإثبات وجود ثغرات فى هذا الجهاز المخترق ولا شك أن ذلك يؤدى إلى التقليل من فاعلية بعض المنظمات الدولية مثل (الإنتربول الدولى).

ومن أكثر الأجهزة المستهدفة فى هذا النوع من الجرائم هى تلك التى تستضيف المواقع على الإنترنت، حيث يتم تحريف المعلومات الموجودة على الموقع أو ما يسمى بتغيير وجه الموقع واستهداف هذا النوع من الأجهزة يعود إلى عدة أسباب من أهمها وجود هذه الأجهزة على الشبكة وسرعة انتشار الخبر حول اختراق ذلك الجهاز خاصة إذا كان يضم مواقع معروفة.

٣- تعطيل الأجهزة:

كثر مؤخرا ارتكاب مثل هذه العمليات حيث يقوم مرتكبوها بتعطيل أجهزة أو شبكات عن تأدية عملها بدون أن يتم عملية اختراق فعليه لتلك الأجهزة، وتتم عملية التعطيل عن طريق إرسال عدد هائل من الرسائل بطريقة فنية معينة إلى الأجهزة أو الشبكات المراد تعطيلها الأمر الذى يعيقها عن تأدية عملها ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من الجرائم تلك التى تقوم بتعطيل الأجهزة المستضيفة للمواقع على الشبكة.

٤- انتحال الشخصية:

هى جريمة الألفية الجديدة كما سماها بعض المتخصصين فى أمن المعلومات وذلك لسرعة انتشار ارتكابها خاصة فى الأوساط التجارية وتتمثل هذه الجريمة فى استخدام هوية شخصية أخرى بطريقة غير شرعية وتهدف إما لغرض الاستفادة من مكانة هذه الشخصية أى هوية الضحيةThe Victim أو لإخفاء هوية شخصية المجرم لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى، وتعتبر ارتكاب هذه الجرائم، أمر سهل وهذه من أكبر سلبيات الإنترنت الأمنية وللتغلب على هذه المشكلة، بدأت كثير من المعاملات الحساسة على شبكة الإنترنت التجارية فى الاعتماد على وسائل لتوثيق الهوية كالتوقيع الرقمى والتى تجعل من الصعب ارتكاب الجريمة(٤٠).

٥- المضايقة والملاحقة:

تتم جرائم الملاحقة على شبكة الانترنت غالبا باستخدام البريد الإلكترونى أو وسائل الحوارات الآنية المختلفة على الشبكة وتحمل الملاحقة رسائل تهديد وتخويف وتتفق جرائم الملاحقة على شبكة الإنترنت مع مثيلاتها خارج الشبكة فى الأهداف والتى تتمثل فى الرغبة فى التحكم Control فى الضحية، وتتميز جرائم الملاحقة والمضايقة على الانترنت لسهولة إمكانية المجرم فى أخفاء هويته علاوة على تعدد وسهولة وسائل الاتصال عبر الشبكة الأمر الذي ساعد على تفشى هذه الجريمة، ومن الأهمية الإشارة إلى كون طبيعة جريمة الملاحقة على شبكة الإنترنت لا تتطلب اتصال مادى بين المجرم والضحية، لا يعنى بأى من الأحوال قلة خطورتها، فقدرة المجرم على إخفاء هويته

تساعده على التمادى فى جريمته والتى قد تفضى به إلى تصرفات عنف علاوة على الآثار السلبية النفسية على الضحية[٤١].

٦- التغرير والاستدراج:

غالبية ضحايا هذا النوع من الجرائم هم صغار السن من مستخدمى الشبكة حيث يوهم المجرمون ضحاياهم برغبتهم فى تكوين صداقة على الانترنت والتى قد تتطور إلى التقاء مادى بين الطرفين، أن مجرمى التغرير والاستدراج على شبكة الانترنت يمكن لهم أن يتجاوزوا الحدود السياسية فقد يكون المجرم فى بلد والضحية فى بلد آخر وكون معظم الضحايا من صغار السن فإن كثير من الحوادث لا يتم الإبلاغ عنها حيث لا يدرك كثير من الضحايا أنهم قد غرر بهم.

٧- التشهير وتشويه السمعة:

حيث يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته والذى قد يكون فرداً أو مؤسسة تجارية أو مجتمع Society أو دين وتتعد الوسائل المستخدمة فى هذا النوع من الجرائم لكن فى مقدمة هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة يحوى المعلومات المطلوب نشرها أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى إعداد كبيرة من المستخدمين Users[٤٢] ولهم دوافع التشهير الكيد والحسد للمشهر به[٤٣].

٨- النصب والاحتيال:

لقد أصبح الإنترنت مجالا رحبا لمن له سلع أو خدمات تجارية يريد أن يقدمها وبوسائل غير مسبوقة كاستخدام البريد الإلكترونى email أو عرضها على موقع الشبكة أو عن طريق

ساحات الحوار، ومن الطبيعى أن يساء استخدام هذه الوسائل فى عمليات نصب واحتيال ولعل القارئ الذى يستخدم البريد الإلكترونى بشكل مستمر تصله وسائل بريدية من هذا النوع، فكثيرا من صور النصب والاحتيال التى يتعرض لها الناس فى حياتهم اليومية لها مثيل على شبكة الإنترنت مثل بيع سلع أو خدمات وهمية أو المساهمة فى مشاريع استثمارية وهمية أو سرقة معلومات عن البطاقات الائتمانية واستخدامها وتتصدر المزادات العامة على البضائع عمليات النصب على الانترنت، وما يميز عمليات النصب على الانترنت عن مثيلاتها فى الحياة اليومية قدرة مرتكبها على الاختفاء والتلاشى[٤٤].

٩- قيادة الجماعات الإرهابية عن بعد:

حيث يمكن من خلال شبكة الانترنت بث الأفكار المتطرفة[٤٥]، سواء كانت سياسة أو دينية أو عنصرية والتى تسيطر على وجدان الأفراد وتفسد عقائدهم وإذكاء تمردهم واستغلال معاناتهم، فى تحقيق مآرب خاصة تتعارض مع مصلحة المجتمع Society.

فقد حدث أن وضعت فتاة تنتمى إلى احدى الجماعات المتطرفة من برلين – على موقعها الخاص على الإنترنت معلومات مفصلة عن كيفية القيام بعمليات التخريب، وكيف يمكن العبث بأسلاك صناديق الإشارات الكهربائية فى السكك الحديدية لتعطيل حركة القطارات، بالإضافة إلى حالات أخرى لنشر مواد إباحية تتعلق باستخدام الأطفال فى الجنس، أو أساليب العنف الجنسى، وهو ما يتعارض مع قوانين الآداب العامة وحماية الطفولة.

١٠- تنسيق جهود عصابات الجريمة المنظمة :

فقد كشفت باحثة بريطانية عن استغلال شبكة الإنترنت فى تجارة الرقيق الأبيض من خلال عقد صفقات لبيع الفتيات من أربعين دولة نامية ومن أوروبا الشرقية لمواطنين من دول الغرب من أجل المتعة والجنس، إذ يتم إرسال كتالوجات تتضمن مواصفات دقيقة عن فتايات مراهقات من أوروبا الشرقية والفلبين وكوستاريكا وغيرها، وأرقام تليفونات وعناوين هذه الفتيات عبر شبكة الإنترنت مع تنظيم لقاءات للراغبين فى شراء ومقابلة الفتيات واللاتى يحصلن على وعود بالشراء والزواج لا أساس لها من الصحة، وتربح عصابات الرقيق ملايين الدولارات التى تجد طريقها إلى غسيل الأموال[٤٦].

١١- تهديد الأمن القومى والعسكرى :

فقد وقعت فى الآونة الأخيرة عدة حوادث تبين مدى إمكانية تعرض المراكز العسكرية لحوادث قرصنة معلوماتية بغية الحصول على معلومات مخزنة فى ذاكرة الحاسبات الآلية المستعملة فيها. مثال ذلك، سرقة معلومات عسكرية تتعلق بالسفن التى تستعملها الجيوش لتابعة للدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى Nato من أنظمة الحاسبات الآلية الخاصة بسلاح البحرية خلال صيف ١٩٩٤ الأمر الذى آثار حفيظة قيادة أركان الحلف، وحمل السلطات العسكرية الفرنسية على تصميم برامج جديدة لحماية حاسبتها الآلية، كما حدث أن تمكن قرصاناً أمريكياً لا يتجاوز عمره الثامنة عشر من اختراق واحد من أكثر النظم أماناً وهو الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وتسلل عبر الجدران النارية Fire wals والتى وضعت

لحماية هذه الشبكة وكان بإمكانه أن يعرض البشرية كلها لخطر الإبادة لو تمكن من مواصلة عمله بالنفاذ للمخزون النووى الإستراتيجى ومعرفة شفرته وضبطها بالتالى صوب اتجاه معين لإطلاق آلاف القنابل النووية.

وفى إسرائيل ألقى البوليس القبض على كاتب إسرائيلى بتهمة الاعتداء على أمن الدولة بأن قام بنشر معلومات محظورة على الإنترنت تتعلق باختفاء غواصة Sous - Marin فى البحر المتوسط عام ١٩٦٨.

وذكر أن أحد لصوص الكمبيوتر الهولنديين - إبان غزو العراق للكويت - قد تمكن من سرقة أسرار عسكرية أمريكية بالغة الحساسية من بينها تحركات القوات الأمريكية ومواقعها وأسلحتها وتحركات الطائرات المقاتلة، ثم أرسل القرصان هذه المعلومات إلى العراق قبل اندلاع الحرب، إلا أن العراقيين رفضوا الهدية خشية أن يكو الأمر خدعة.

١٢- السطو على أموال البنوك:

أن المصارف والبنوك هى الهدف المفضل لقراصنة الإنترنت، الذين يتلاعبون فى كشوف وحسابات العملاء ونقل الأرصدة من حساب لآخر، أو إضافة بضعة أصفار إلى رقم ما فى هذه الحساب أو ذاك، ولعل قضية بنك الباسيفيك الوطنى فى الولايات المتحدة تعد نموذجا لهذا النوع من الجرائم: فقد كان المواطن الأمريكى "الستانلى مارك"، يعمل أخصائيا للحسابات فى هذا البنك، وإكتشف مصادفه شفرة تحويل حسابات العملاء بين البنك وغيره من البنوك الذى تتعامل معه، فقام بإصدار أوامر إلكترونية لعدة فروع للبنك بتحويل مبالغ قدرت بأربعة ملايين

دولار لحسابه الذى قام بفتحه فى أحد المصارف السويسرية، ثم انتقل إلى جنيف وسحب المبلغ المذكور واشترى به ماسا ووضعه فى خزانة خاصة به فى أحد البنوك هناك: ومرت شهور دون أن يكتشف أحد حقيقة ما حدث لولا أن المتهم نفسه اعترف بالواقعة وهو مخمور.

١٣- إبرام صفقات وهمية بأسماء أشخاص آخرين:

لقد أصبح انتهاك حرمة بيانات الأفراد والمؤسسات المتصلة بشبكة الإنترنت سواء بالسطو عليها أو بالتلاعب فيها أو تحريفها - من الأمور الشائعة- مما يؤدى إلى خسائر جسيمة لهذه المؤسسات أو لعملائها.

١٤- الاحتيال باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونى:

من المعلوم أن نظام بطاقة الدفع الإلكترونى مبنى أساس على عمليات التحويل الإلكترونى من حساب بطاقة العميل بالبنك المصدر بالبطاقة إلى رصيد التاجر بالبنك والذى يوجد به حسابه من خلال شبكة التسوية الإلكترونية (هيئة الفيزا كارد - هيئة الماستر كارد).

فقد تبين أن بعض الهواه من تمكنوا من التقاط أرقام بطاقات الدفع الإلكترونى الخاصة ببعض العملاء من الشبكة واستخدموها فى الحصول على السلع التى يرغبونها وتم خصمه القيمة Value من حساب الحاملين الشرعيين (أصحاب هذه البطاقات).

١٥- غسيل الأموال القذرة:

تعد شبكة الإنترنت نوعا جديدا من التكنولوجيا الإلكترونية التى تتعامل مع الأوراق النقدية والسماح بإيداع وانتقال أرصدة الأموال من شخص لآخر عبر الدول على مستوى

العالم باستخدام هذه الشبكات، ودون الحاجة إلى المرور عبر البنوك، الأمر الذى يتيح لعصابات الجريمة المنظمة استخدامها فى القيام بعمليات غسيل الأموال القذرة دون الوقوع فى أيدى القائمين على تنفيذ القانون Law ومكافحة الجرائم الاقتصادية.

وتأكيد لذلك يشير التقرير الذى أعدته الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى إلى أن ٢٨,٥ مليار دولار من الأموال القذرة تطير سنويا عبر الإنترنت لتخترق حدود ٦٧ دولة لغسلها.

١٦- التهرب الضريبى:

حيث أن الممول لن يعطى مصلحة الضرائب الشفرة الخاصة بتعاملاته على الإنترنت لأنها من أسراره الخاصة، وبالتالى فإن التجارة الإلكترونية ستثير مشاكل قانونية وإجرائية فى مجال الإثبات مما يجعل مهمة محكمة الموضوع صعبة فى إقامة الدليل فى حالة نشوب نزاع قضائى بين مصلحة الضرائب وبين الممول.

١٧- التهديد بالقتل:

فقد أدانت محكمة Nanterre بفرنسا أحد الجناة بالحبس لمدة شهرين مع الإيقاف لأنه بعث برسالة تهديد عن طريق البريد الإلكترونى إلى أحد رجال السياسة.

١٨- القتل العمد:

مثال ذلك حالة الرجل الذى قتل زوجته التى كانت موضوعة تحت الـMonitoring ، بأن دخل عن طريق الإنترنت إلى شبكة المعلومات الخاصة بالمستشفى، ثم قام بتغيير المعلومات الطبية الخاصة بالمريض، أما عن القصد الجنائى فهو متوافر

كالدخول بالغش إلى نظام المعالجة الآلية الخاص بالمستشفى، ثم الدخول إلى المعلومات التى يحتويها النظام والتلاعب فيها.

١٩- استثارة الغرائز الجنسية :

ذلك أن شبكة الإنترنت تتضمن حوالى مليون صورة ورواية أو وصف description لها علاقة مباشرة وواضحة بالجنس. كما أوضحت بعض التقارير الصادرة من الولايات المتحدة أن هناك مشاهد جنسية يتم عرضها على شبكة الإنترنت وأن أكثر من ٩٠٠٠٠٠ صورة متعلقة بالجنس تبث سنويا على هذه الشبكة، بالإضافة إلى ما توفره الشبكة من معلومات عن بيوت الدعارة فى العديد من دول العالم، وكذلك فإن بعض المؤسسات توفر عبر هذه الشبكة أحاديث هاتفية حية تؤديها فتايات مدريات وذلك فى مقابل الحصول على نسبة من عائد المكالمات التليفونية.

٢٠- المعاكسات من خلال البريد الإلكترونى :

فمن خلال معرفة الرمز البريدى، يمكن لمستخدم الشبكة إيداع رسائل فى البريد الإلكترونى للغير، قد تتضمن مغازلة أو كلام جارح أو رسومات مبتذلة أو ربما شتائم مما يقع تحت طائلة الجرائم المخلة بالآداب أو القذف والسب، مثال ذلك ما قام به حزب العمل المعارض فى إسرائيل من نشر صورة عارية لزوجة "نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق على شبكة الإنترنت وهى صورة متطورة من المعاكسات تضاف إلى المعاكسات البريدية والهاتفية.

٢١- نشر المطبوعات المخلة بالآداب العامة :

حيث تتيح شبكة الإنترنت لمستخدميها إمكانية تخطى القيود المحلية المفروضة عليهم، وبالتالى يمكنهم الإطلاع على

المواد التى فرضت الرقابة شروط معينة بالنسبة للحد الأدنى للسن المسموح له بالإطلاع عليها، مثل الأفلام التى لا يسمح بمشاهدتها إلا للكبار وكذلك الصور التى تحذف من المطبوعات وبالتالى فإن هذه الشبكة تبطل فعالية الرقابة المحلية على الأفلام والمصنفات وتتيح الأفراد - وخاصة الأحداث — الإطلاع على مواد لا يجوز لهم الإطلاع عليها.

فالانترنت إحدى وسائل الاتصال التى تسهل ارتكاب الجرائم ذات الصبغة الجنسية، ففى أمريكا أتهم أمريكى بتحريض فتاة قاصر (١٦ سنة) من خلال شبكة الإنترنت على ممارسة أعمال جنسية نظير دفع مقابل مادى لها.

٢٢- خطورة الإنترنت على الأحداث:

تعتبر هذه الشبكة غابة مملوءه بالأخطار بالنسبة للقصر محدودى المعرفة، ولذلك يجب أن تكون هذه الشبكة مزودة ببرامج معينة تمنع ظهور المواد غير المرغوب فيها، مثل الصور والمشاهد الإباحية، ودعايات الجماعات العنصرية والمتطرفة والإعلانات advertisements التى تهدم القيم لدى الأطفال.

ففى أمريكا أتهم مدرس ثانوى فى ولاية نيويورك بتحريض القصر على الفجور وأتهم آخر بإرسال صور خليعة تتعلق بدعارة الأطفال الصغار من خلال شبكة الإنترنت واتهم صحفى بالاتجار فى صور ذات طابع اباحى تتعلق بالقصر.

٢٣- الاستيلاء على المعلومات العابرة بشبكة الإنترنت:

حيث يمكن لمحللى نظم الشبكات عرض المعلومات على شاشات الحاسب بسهولة، فكل ما يحتاجه من يريد الإطلاع على المعلومات هو مجرد الدخول إلى الشبكة، وبالتالى يمكن للجانى

التجسس على المشروعات الضخمة عن طريق الحصول على معلومات عن المنافسين وهو ما يطلق عليه تعبير (التجسس الصناعى وسرقة الأسرار).

٢٤- الاستيلاء على الخدمات المعلوماتية:

وتشمل الاستيلاء على الهواتف الخلوية وتزوير بطاقات الهاتف أو استخدام كروت تليفونية لا تنضب والوصول بطريق غير مشروع إلى لوحة تحويل المكالمات الهاتفية فى أى شركة[٤٧].

٢٥- المخاطر المتعلقة بالعلاقات الإنسانية عبر الإنترنت:

ومن المخاطر التى تحوط شبكة الإنترنت أنه توجد مواقع على هذه الشبكة للحب والزواج والعلاقات غير الشرعية وبمجرد دخول المشترك إلى هذه المواقع.. عليه أن يحدد بالضبط شكل العلاقة التى يريدها هل هى علاقة زواج أم علاقة حميمية أم مجرد الحصول على بعض المتعة. وقد أنشأت جامعات أوربية وأمريكية وطوائف دينية ومذهبية بعض هذه المواقع، وأنشأ هواه ومدمنوا التجول عبر الإنترنت بعضها الآخر، وكالعادة، استغلت شبكة المافيا العالمية بعض هذه المواقع لتحقيق أرباح من هذه العلاقات المحرمة وتسويق الفتيات والسيدات من روسيا وأوكرانيا ودول شرق أوربا عبر هذه الشبكة.

ومن أشهر هذه المواقع وأكثرها انتشارا الموقع الأمريكى المعروف باسم "العزاب الأمريكيون American singles، والخدمة فيه ليست مقصورة على الأمريكيين، بل كل العالم، على اعتبار أن الولايات المتحدة هى الحاكم الفعلى للنظام العالمى الجديد. ولكى يتم الاستفادة من العروض التى يقدمها هذا الموقع. فعلى المرء أن يدون بياناته الشخصية والمواصفات التى يريدها فى

شريكته أو شريكها، وذلك من خلال الإجابة عن عشرات الأسئلة التى تكشف رغم بساطتها عن أدق التفصيلات والسمات الشخصية.

٢٦- المخاطر المتعلقة بزعزعة عقيدة المسلمين:

فى صيف عام ١٩٩٨ قامت إحدى المنظمات المشبوهة من خلال شبكة الإنترنت بمحاولة لتشويه القرآن الكريم، حيث طالبت هذه المنظمة من زوار موقعها على الإنترنت بتأليف سور تحاكى السور القرآنية الكريمة فى محاولة منها لإقناع جمهور الشبكة العالمية بأن القرآن ليس معجزة إلهية من عند الله، بل هو من صنع بشر!!

وفى أواخر عام ١٩٩٨ .. عادت مرة أخرى محاولات تحريف القرآن الكريم على شبكة الإنترنت، ولكن فى موقع جديد يبث نصوصا تشبه بصور القرآن الكريم من حيث الشكل Form والمحاكاة اللغوية من خلال أربع سور مزعومة أطلقت عليها أسماء "المسلمون"، "الإيمان"، "الوصايا"، "التجسيد"، وتتهم هذه النصوص المحرفة المسلمين بأنهم فى ضلال مبين وتلفق على لسان الرسول "ص" أقوال مكذوبة.

ولا شك أن الرد الحقيقى على هذا العبث هو تقديم القرآن الكريم على الإنترنت، واتخاذ الأزهر الشريف الإجراءات القانونية تجاه الشركة. التى تقوم بهذا العبث، لأن هذا التحريف المتعمد يتنافى مع كل الأعراف والمواثيق الدولية التى تؤكد ضرورة احترام المعتقدات وعدم المساس بالمقدسات.

وقد نادت وزارة الأوقاف أنه يجب أتباع استراتيجية ثابتة تجاه المحاولات المتتالية لتحريف القرآن وتتضمن هذه الإستراتيجية ثلاث وسائل هى:

أولاً: تطوير أسلوب عرض مفاهيم الإسلام على العالم من خلال شبكة الإنترنت.

ثانيا: الرد المباشر على الافتراءات التى تروج من حين إلى آخر ضد الإسلام ونبيه عليه الصلاة والسلام عبر الشبكة الدولية.

ثالثا: إذا استمرت بعض الشركات فى بث مواقع تسئ إلى الإسلام، فيجب اتخاذ الإجراءات القانونية لمقاضاتها.[٤٨]

٢٧- المساعدة على الانتحار:

لقد اتسعت خدمات الإنترنت لتغطى أغلب مجالات الحياة، ولكن أغرب هذه الخدمات ما تقدمه اليابان، حيث وفرت شبكة الإنترنت خدمة خاصة للانتحار لتسهيل عملية قتل النفس لكل من يرغب فى ذلك نظير دفع المقابل المادى لذلك بالطبع. وقد ساعدت هذه الخدمة، امرأة واحدة فى الأقل فى الإقدام على الانتحار، كما أرسلت سبعة طرود بريدية من إقراص سيانيد البوتاسيوم القاتلة لسبعة أشخاص، طلبوها عن طريق الإنترنت.

واكتشف البوليس اليابانى هذا الموقع فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٨، وقد تبين أن الشخص الذى يديره صيدلى يمتلك ترخيصا بمزاولة المهنة. وكان البوليس يبحث عن شخصين طلبا كبسولات سيانيد البوتاسيوم عن طريق الموقع، الذى كتب فيه باللغة اليابانية أنه مخصص للأشخاص، الذين لا يعرفون طريقة الحصول على العقار الصحيح للانتحار، والجدير بالذكر، أن

الموقع يعرض الكبسولة الواحدة، التى تؤدى الموت مقابل مبلغ يتراوح بين ٢٥٨ و ٤٣٠ دولار.

٢٨- تهديد الأمن العام:

لقد اكتشفت الجهات الأمنية فى المجتمعات المستخدمة لشبكة الإنترنت رسائل مشفرة، تتصل بتهريب المخدرات والحث على التخريب والعنف من قبل المتطرفين والمنفذين للحروب الأهلية. وقد أكدت عملية الانفجار الرهيب الذى شهدته مدينة أو كلاهوما الأمريكية هذه المخاوف.

كما أن أعمال التجسس تعتبر من أخطر السلبيات لهذه الشبكات العالمية، فقد أصبح البنتاجون أو وزارة الدفاع الأمريكية تخشى هجمة مماثلة لهجمة "بيرل هاربور" التى تعرضت لها أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل اليابان، غير أن الهدف هذه المرة لن يكون الأسطول الأمريكى، وإنما أجهزة الكمبيوتر التابعة لهيئة الأركان، والتى يبلغ عددها حوالى ١٥٠ ألف جهاز[٤٩].

٢٩- صناعة ونشر الإباحية[٥٠]:

لقد وفرت شبكة الإنترنت أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لصناعة ونشر الإباحية بشتى وسائل عرضها من صور وفيديو وحوارات فى متناول الجميع ولعل هذا يعد من أكثر الجوانب السلبية للإنترنت خاصة فى مجتمع محافظ على دينه وتقاليده، فصناعة ونشر الإباحية تعد جريمة فى كثير من دول العالم خاصة تلك التى تستهدف وتستخدم الأطفال وأصبح هناك نواد للإباحية فى الغرب تباشر أعمالها بالاستعانة بشبكة الويب. ورغم أن الغرب كان يتغاضى أحيانا عن إباحية الكبار بدعوى الحق فى حماية الخصوصية Right of privacy. فإن ذلك

لا ينطبق على الأطفال والصبية الصغار بعدما، انتشرت (دعارة الأطفال)[٥١].

ففى بريطانيا. اكتشفت الشرطة بمحض الصدفة منزلا بمدينة "سانت ليوناردر" يدار لأعمال منافية للآداب فى أكتوبر من العام ١٩٩٧ وقد ألقت الشرطة القبض على ستة عشر رجلا بتهمة إنتاج وتبادل الصور الإباحية الخاصة بالأطفال، وكان جهاز الكمبيوتر يحتوى على آلاف الصور الخليعة، والتى يصعب الوصول إليها دون معرفة كلمة السر Pass word التى تساعد على دخول الشبكات السرية[٥٢].

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تم إدانة أكثر من مائتى جريمة خلال فترة أربع سنوات والتى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٨ تتعلق هذه الجرائم بعرض الأطفال فى أعمال إباحية ونشر مواقع تعرض مشاهد إباحية للأطفال[٥٣].

ونظرا لخطورة هذه المشكلة. فقد نظمت منظمة اليونسكو خلال شهر يناير من العام ١٩٩٣ المؤتمر الدولى الأول لمكافحة دعارة الأطفال عبر الإنترنت حضر المؤتمر ١٥٠ خبيرا ومسئولا من هيئات حكومية وغير حكومية بالإضافة لمندوبى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة[٥٤].

سابعاً: المشاكل الناتجة عن بعض المواقع اللاأخلاقية.

تشير إحصاءات إحدى الشركات إلى أن عدد رواد بعض الصفحات الإباحية من العرب يصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف زائر فى اليوم الواحد وهناك صفحات أخرى تستقبل ١٤٠٠ زائراً يومياً، وقد

زعمت أخرى أن هناك أكثر من ٣٠٠ ألف صورة خليعة وبلغ عدد الأموال المنفقة على هذه الصفحات ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٣.

١- تفيد الإحصاءات أن ٦٣٪ من المراهقين الذين يرتادون صفحات وصور الدعارة لا يدرى أولياء أمورهم طبيعة ما يتصفحونه على الإنترنت علما بأن الدراسات تفيد أن أكثر مستخدمى المواد الإباحية تتراوح أعمارهم بين ١٢ – ١٧ سنة. والصفحات الإباحية تمثل بلا منافس أكثر فئات الإنترنت بحثا وطلبا.

٢- من مشاكل الإنترنت أيضا أن فيها مصادر إفساد الشباب على الشبكة وتعددت مجالاتها وهذه المواقع بما يمكن تسميته (عالم الإنترنت السفلى)، قرصنة برامج، بذاءة الألفاظ، إباحية، مافيا، غسيل أموال، مخدرات، قمار، عنصرية، منظمات الهاكر، إرهاب، متفجرات، تجارة رقيق، جنسية، نشر لصور وأفلام مخلة، الممارسات الشاذة.

١. وتنتشر هذه المواد بشكل إغرائى أو إستفزازى مثل " عالم انترنت السفلى يناديك على برامج كاملة بالمجان، مخدرات – قمار، فهل تستجيب" وطرق أخرى مشابهة لتلك الوسائل التحريضية بشكل مفصل لذلك.

٣- تمثل زيادة المواقع الأخلاقية مشكلة كبيرة فى الإنترنت فمثلا شركة "Playboy" الإباحية تزعم بأن ٤,٧ مليون زائر يزور صفحاتها فى الأسبوع الواحد، وقامت بعض الشركات بدراسة عدد الزوار لصفحات الدعارة والإباحية من الإنترنت فوجدت شركة "Web side slory" أن هذه الصفحات الإباحية يزورها ٢٨٠٠٣٤ زائر فى اليوم الواحد

وهناك أكثر من مائة صفحة مشابهة تستقبل أكثر من ٢٠٠٠ زائرا يوميا وأن واحدة فقط من هذه الصفحات قد استقبلت خلال سنتين ٤٣٦١٣٥٠٨ زائر[٥٥].

٤- وفى عام ١٩٩٥ قامت دراسة بتوثيق مليون صورة من صور الإباحية للأطفال على الإنترنت، كما أكد المركز القومى الأطفال المفقودين أن واحد من كل أربعة أطفال يستخدم الإنترنت يقاد (دون قصد منه) إلى مواقع للصور الإباحية.

٥- وفى إحصائية أخرى أجرتها مؤسسة "زوجبى" Zogby فى مارس عام ٢٠٠٠ م وجد أن أكثر من ٢٠٪ من سكان أمريكا يزورون الصفحات الإباحية، ويقول الباحث "ستيف واترز" أنه غالبا ما تبدأ هذه العملية بفضول برئ ثم تتطور بعد ذلك إلى إدمان مع عواقب وخيمة كإفساد العلاقات الزوجية أو تبعات أشد من ذلك.

٦- أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين التعرض للمواد الإباحية وارتكاب الجرائم مثل دراسة الباحث الكندى "جيمز شك" بدراسة عدد من الرجال الذين تعرضوا لمصادر مواد إباحية بعضها مقترنة بالعنف. وكانت نتيجة هذه الدراسة أن وجد هذا الباحث أن النتيجة واحدة فى كلتا الحالتين ووجد تأثيراً ملحوظا فى مبادئهم وسلوكهم وتقبلهم بعد ذلك لاستعمال العنف لإشباع غرائزهم، وأثبت هذه النتيجة الباحثان "دولف زيلمان"، جينجز براينت" أن كثير من الناس عند

تداول هذه المواد أصبح لا يرى أن الاغتصاب جريمة جنائية.

٧- معظم هؤلاء المهتمين بالجرائم الجنسية من المبتلين بالإدمان والانحطاط والتدنى والأفق بما هو أشنع وأبشع من ناحية الإباحية الأخلاقية كالاغتصاب وتعذيب المغتصبين واغتصاب الأطفال وغير ذلك.

٨- لقد قام "دارل بوب" الضابط فى شرطة ميتشجان بأمريكا بدراسة ٣٨٠٠ حالة اغتصاب فوجد أن نسبة ٤١٪ من مقترفى تلك الجرائم كان قد عرض نفسه قبل أو خلال إرتكاب جريمته إلى مواد إباحية، ويدعم هذا الموقف "ديفيد سكات" الذى وجد أن ٥٠٪ من المغتصبين قد عرضوا أنفسهم لمواد خليعة قبل مباشرة جريمتهم، وأن رجال الاستخبارات الأمريكية (FBi) قد وجدوا أن ٨٠٪ من حالات جرائم الاغتصاب يتم العثور على مواد إباحية أما فى موطن الجريمة أو فى منزل الجانى، وفى دراسة للدكتور"وليام مارشال" اعترف ٨٦٪ من المغتصبين بأنهم يكثرون من استخدام المواد الإباحية وأعترف ٥٧٪ منهم أنه كان يقلد مشهد رآه فى تلك المصادر حين تنفيذ جريمته.

٩- ويبدو أن العامل الإقتصادى هو الحافز الأول لانتشار تجارة الإباحية فقد قرد معهد "فورستر" للأبحاث العوائد السنوية التى جبتها المواقع التى تتعامل مع الصور الفاضحة فى عام ١٩٩٨ بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، بينما تجاوزت مبلغ البليون دولار عام ٢٠٠٠م وقدرت مؤسسة

"نلسن ريتنغ" عدد الزوار غير المتكررين لهذا النوع من المواقع فى شهر يوليو ٢٠٠٢ لوحدة بـ ٢٨٣مليون زائر.

١٠- يلاحظ تجار هذه المواد سهولة فائقة فى جمع الأموال عن طريق صفحات النسيج العالمى فى شريحة صفحات الدعارة حيث يرونها تجارة مربحة جدا ويقبل الناس عليها بكثرة ولو اضطروا لدفع الأموال الطائلة مقابل الحصول على هذه الخدمة، وفى عام ١٩٩٩م بلغت مجموعة مشتريات مواد الدعارة فى الإنترنت ٨٪ من التجارة الالكترونية والبالغ دخلها ١٨ مليار دولار، كما بلغت مجموعة الأموال المنفقة على الدخول على الصفحات الإباحية ٩٧٠ مليون دولار.

١١- بسبب المشاكل التى يسببها الإنترنت مثل "الفوضى والإهمال فى العمل "أ و" الأزواج الذين يخدعون زوجاتهم"، اخترعت إحدى الشركات برنامج يتيح كشف المواقع التى يزورها الأفراد ويعتبر هذا البرنامج أحد وسائل ضبط بعض مشاكل استخدام الإنترنت.

١٢- معظم البلدان العربية حجبت هذه المواقع عن مستخدمى الإنترنت إلا أن الواقع يؤكد استحالة الحجب الكامل بسبب:

أ. تظهر على شبكة ويب يوميا آلاف المواقع الجديدة ومن المستحيل حجبها مباشرة وفق التقنيات المستخدمة حاليا فى عملية الفلترة.

ب. يمكن استخدام خدمات الإنترنت مثل التخاطب والدردشة والبريد الإلكتروني للاتصال مع المشبوهين وتبادل معلومات ممنوعة أو صور فاضحة.

ج. توفر تقنيات لتجاوز البروكس والفار الفلترة المرتبطة به.

د. تتوفر حاليا إمكانية استقبال الإنترنت عبر الأقمار الصناعية.(٥٦)

ثامناً: أنواع جناة الإنترنت.

١- المخترقون أو المتطفلون hackers:

وهذه الطائفة لدى هذا الرأى لا تختلف عن طائفة الهاكرز علما بأن بين الاصطلاحين تبايناً جوهريا، فالهاكرز متطفلون يتحدون إجراءات أمن النظم والشبكات، لكن لا تتوافر لديهم فى الغالب دوافع حاقدة أو تخريبية وإنما ينطلقون من دوافع التحدى وإثبات المقدرة، أما الكريكرز، فإن اعتداءاتهم تعكس ميولا خطرة فى حقل جرائم الإنترنت، فقد تمكن المجرمون من اختراق مختلف أنواع نظم الكمبيوتر التابعة للشركات والبنوك ففى الولايات المتحدة الأمريكية تمكن أحد الصبية يبلغ من العمر ١٤ من اختراق نظام الكمبيوتر العائد للبنتاجون.

٢- مجرمو الكمبيوتر المحترفون:

تتميز هذه الطائفة بسعة الخبرة والإدراك الواسع للمهارات التقنية، كما تتميز بالتنظيم والتخطيط للأنشطة التى ترتكب من قبل أفرادها، ولذلك فإن هذه الطائفة تعد

الأخطر بين مجرمى التقنية، حيث تهدف إعتداءتهم بالأساس إلى تحقيق الكسب المادى لهم أو للجهات التى كلفتهم وسخرتهم لارتكاب هذه الجرائم.

ويتم تصنيف أفراد هذه الطائفة على مجموعات متعددة إما تبعا لتخصصهم بنوع معين من الجرائم أو تبعا للوسيلة المتبعة من قبلهم فى ارتكاب الجرائم، فمثلا نجد طائفة محترفى التجسس الصناعى، الذين يوجهون أنشطتهم إلى اختراق نظم الكمبيوتر العائدة للشركات الصناعية ومشاريع الأعمال بقصد الاستيلاء على الأسرار الصناعية والتجارية أما لحساب أعمال يقومون بها بذاتهم أو لحساب منافسين آخرين فى السوق أو لحساب القرصنة الدولية.

ونجد أيضا طائفة الاحتيال والتزوير هؤلاء هم الطائفة التى تكون أغراضها متجهة إلى تحقيق كسب ما والاستيلاء على أموال الآخرين وهم محتالوا الإنترنت، فقد يوجه الشخص أنشطته الاحتيالية إلى قطاع مزادات البضاعة والمنتجات على الإنترنت أو فى ميدان الاستيلاء على أرقام بطاقات الائتمان والاتجار بها.

ويتسم أفراد هذه الطائفة بالتكتم خلافا للطائفة الأولى فلا يتبادلون المعلومات بشأن أنشطتهم بل يطورون معارفهم الخاصة ويحاولون عدم كشف طرقهم التقنية لارتكاب جرائمهم، وحول الأعمار العالية على هذه الطائفة فإن الدراسات تشير أنهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥ – ٤٠ عاما.

٣- الحاقدون:

هذه الطائفة يغلب عليها عدم وجود أهداف وأغراض الجريمة المتوفرة لدى الطائفين المتقدمين، فلا يسعون إلى إثبات

المقدرات التقنية والمهارية وبنفس الوقت لا يسعون لمكاسب مادية أو سياسية وإنما يحرك أنشطتهم الرغبة بالانتقام والثأر.

ولا يتسم أعضاء هذه الطائفة بالمعرفة التقنية الإحترافية، ومع ذلك يشقى الواحد منهم فى الوصول إلى كافة عناصر المعرفة بالفعل المخصوص الذى ينوى ارتكابه، وتغلب على أنشطتهم من الناحية التقنية استخدام تقنيات زراعة الفيروسات والبرامج الضارة وتخريب النظام أو إتلاف كل أو بعض معطياته، وتعطيل النظام أو الموقع المستهدف إن كان من مواقع الإنترنت.

وليس هناك ضوابط محددة بشأن أعمارهم، كما لا تتوافر عناصر التفاعل Interaction وبين أعضاء هذه الطائفة ولا يتفاخرون بأنشطتهم بل يعمدون إلى إخفائها، وهم الطائفة الأسهل من حيث كشف الأنشطة قاموا بارتكابها لتوافر ظروف وعوامل تساعد فى ذلك.

وبالرغم من أن سمات هذه الطائفة تصفها من حيث الخطورة فى مؤخرة الطوائف المتقدمة، إذا أنهم أقل خطورة من مجرمى التقنية، لكن ذلك لا يمنع أن تكون الأضرار التى نجمت عن أنشطة بعضهم جسيمة ألحقت خسائر فادحة بالمؤسسات المستهدفة[٥٧].

طائفة صغار السن:

أو كما يمكن تسميتهم (صغار نوابغ المعلوماتية) ويصفهم بأنهم الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسبات الآلية فقد تسبب هؤلاء الصغار فى ألمانيا الغربية عام ١٩٨٤ فى خسائر كبيرة عندما دخلوا إلى شبكة (الفيديوتوكس) ونجحوا فى إيجاد مدخل للملفات السرية لبرنامج "ذرى فرنس".

العاملون على أجهزة الحاسب الآلى من منازلهم:

نظرا لسهولة اتصالهم بمصدر اتصال دون تقيد بوقت محدد أو نظام معين يحد من استخدامهم للجهاز.

المتسللون الذين يتسللون إلى مواقع مختارة بعناية أو يتلفون النظام أو يسرقون محتوياته، وتقع أغلب الجرائم حاليا تحت هذه الفئة.

العاملون فى الجريمة المنظمة:

فمثلا عصابات سرقة السيارات يحددون بواسطة شبكة الإنترنت أسعار قطع الغيار ومن ثم يتتبعون قطع الغيار المسروقة فى الولايات المتحدة الأعلى سعرا(٥٨).

تاسعاً: الآثار السلبية الاجتماعية للإنترنت.

لقد أثر الإنترنت تأثيرا سلبياً على الأفراد والجماعات والمجتمعات، فقد أدى انتشاره إلى ظهور بعض الأفكار الهدامة والمتطرفة سواء كانت سياسة أو اجتماعية(٥٩) وسوف استعرض تلك الآثار بالتفصيل على النحو التالى.

١- فقدان التفاعل الاجتماعى:

لقد أدى الإنترنت إلى غياب التفاعل الاجتماعى، وذلك لأن التواصل فيها يحدث عبر أسلاك ووصلات وليس بطريقة طبيعية، كما أن استخدامه قد يؤدى إلى نشؤ أجيال لا تجيد التعامل إلا مع الحاسب.

٢- التأثير على القيم الاجتماعية:

ينشأ الشباب فى ضوء قيم اجتماعية خاصة تكون بيئة الجماعة الأولية Primary group فى ضوء ما يتعرض له الشباب خلال تجواله على شبكة الإنترنت من قيم تهدف على إعادة تشكيلة تبعا لما يعرف فى مصطلح علم النفس بتأثير الجماعة المرجعية Reference، مما قد يجعله يفقد الترابط المجتمعى ويعرضه للعزلة والنفور ومن ثم التوتر والقلق.

ج- الإساءة إلى الأشخاص:

الإنترنت وسيلة إعلامية ذات اتصال جماهيرى واسع لذلك استغلت على نطاق واسع فى حملات التشهير لكثير من الشخصيات المهمة، وهذه الظاهرة للأسف متفشية فى مجتمعاتنا العربية.

د- تكوين علاقات عن طريق الإنترنت:

من المعروف أن المجتمعات العربية لها خصوصيتها النابعة من دينها الذى هو أساس تفردها ومعيار ثقافتها، وبما يقدمه من وسائل اتصالية، فقد أصبح وسيلة لتكوين علاقات غير بريئة، وفى دراسة أجرتها شعبة الحاسب الآلى فى إدارة تعليم الرياض تبين أن ٥٨٪ من طلاب المدارس الثانوية، كونوا علاقات مع الإناث عن طريق الإنترنت[٦٠].

عاشراً: نماذج واقعية لجرائم الإنترنت.

قضية مورس:

هذه الحادثة هى أحد أول الهجمات الكبيرة والخطرة فى بيئة الشبكات ففى نوفمبر عام ١٩٨٨ تمكن طالب يبلغ من العمر ٢٣ عام ويدعىRober morris من إطلاق فيروس عرف باسم (دودة

موسى) عبر الإنترنت أدى إلى إصابة ٦٠٠٠٠ لجهاز يرتبط معها حوالى ٦٠٠٠ نظام عبر الإنترنت من ضمنها أجهزة العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية وقد قدرت الخسائر لإعادة تصليح الأنظمة وتشغيل المواقع المصابة بحوالى ١٠٠ مليون دولار إضافة إلى مبالغ أكثر من ذلك تمثل الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تعطل هذه الأنظمة وقد حكم على مورس: بالسجن لمدة ثلاث أعوام و ١٠ آلاف جنيه غرامة[٦١].

قضية الجحيم العالمى:

فقد تمكنت مجموعة من اختراق مواقع البيت الأبيض والشركة الفيدرالية الأمريكية والجيش الأمريكى ووزارة الداخلية الأمريكية وأدين اثنين من هذه المجموعة جراء تحقيقات الجهات الداخلية فى الولايات المتحدة وقد ظهر من التحقيقات أن هذه المجموعات تهدف إلى مجرد التخريب أكثر من التدمير أو التقاط المعلومات الحساسة وقد أمضى المحققون مئات الساعات فى ملاحقة ومتابعة هذه المجموعة عبر الشبكة وتتبع آثار أنشطتها [٦٢] وقد تكلف التحقيق مبالغ طائلة لما تطلبه من وسائل معقدة فى المتابعة.

فيروس ميلسا:

فى حادثة هامة أخرى انخرطت جهات القانون فى عديد من الدول فى تحقيق واسع حول إطلاق فيروس شرير عبر الإنترنت عرف باسم فيروس "ميلسا" حيث تم التمكن من اعتقال مبرمج كمبيوتر من ولاية نيوجرس فى ابريل عام ١٩٩٩ واتهم باختراق اتصالات عامة والتآمر لسرقة خدمات الكمبيوتر وتصل

العقوبات فى الاتهامات الموجهة له إلى السجن لمدة أربعين عام والغرامة التى تقدر بحوالى ٥٠٠ ألف دولار(٦٣).

حادثة المواقع الاستراتيجية:

فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٩ تم إدانة "Fric Burng" من قبل محكمة فرجينا الغربية بالحبس لمدة ١٥ شهر والبقاء تحت المراقبة السلوكية لمدة ثلاث سنوات بعد أن أقر بذنبه وأنه قام وبشكل متعمد باختراق كمبيوترات محمية ألحق فيها ضررا بالغا فى كل من ولايات فرجينا وواشنطن وبريطانيا وقد تضمن هجومه الاعتداء على مواقع لحلف الأطلس إضافة إلى الاعتداء على موقع نائب رئيس الولايات المتحدة، كما أنه اعترف بأنه أطلع غيره من الهاكرز على الوسائل التى تساعدهم فى اختراق كمبيوترات البيت الأبيض(٦٤).

الأصدقاء الأعداء:

وفى حادثة أخرى تمكن أحد الهاكرز الإسرائيليين من اختراق أنظمة معلومات حساسة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيونى فقد تمكن أحد المبرمجين الإسرائيليين فى مطلع عام ١٩٩٨ من اختراق عشرات النظم لمؤسسات عسكرية ومدنية وتجارية فى الولايات المتحدة وإسرائيل وتم متابعة نشاطه من قبل عدد من المحققين فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أظهرت التحقيقات أن مصدر الاختراقات هى الكمبيوتر الموجودة فى الكيان الصهيونى فانتقل المحققون إلى الكيان الصهيونى وتعاونت معهم جهات تحقيق إسرائيلية حيث تم التوصل للفاعل ولكنه لم يتوصل لشئ إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية حملت أخبارا عن أن هذا الشخص

كان يقوم بهذه الأنشطة بوصفه عميلا لإسرائيل ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

حادثة شركة أو ميجا :

مصمم ومبرمج شبكات كمبيوتر رئيس سابق لشركة أوميجا من مدينة delawake ويدعى Timothy allen lovyd ٣٥ عاما تم اعتقاله فى ١٩٩٨/٢/١٧ بسبب إطلاقه قنبلة الكترونية عام ١٩٩٦، ملحقا خسائر بلغت ١٠ مليون دولار وتعتبر هذه الظاهرة مثالا حيا على مخاطر التخريب فى بيئة الكمبيوتر بل اعتبرت أكثر جرائم الكمبيوتر خطورة[٦٥] .

حادى عشر : التشريعات الخاصة بجرائم الحاسب الآلى والانترنت.

تعتبر السويد أول دولة تسن تشريعات خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت، حيث صدر قانون البيانات السويدى عام ١٩٧٣ الذى عالج قضايا الاحتيال عن طريق الحاسب الآلى إضافة إلى شموله فقرات عامة تشمل جرائم الدخول غير المشروع على البيانات الحاسوبية أو تزويرها أو تحويلها.

وتبعت الولايات المتحدة السويد حيث شرعت قانونا خاصا بحماية أنظمة الحاسب الآلى عام ١٩٧٦ — ١٩٨٥.

وتأتى بريطانيا كثالث دولة تسن قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى حيث أقرت قانون مكافحة التزييف والتزوير عام ١٩٨١.

وتطبق كندا قوانين مخصصة ومفصلة للتعامل مع جرائم الحاسب الآلى حيث عدلت فى عام ١٩٨٥ قانونها الجنائى بحيث شمل قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت، كما

شمل القانون الجديد تحديد عقوبات المخالفات الحاسوبية وجرائم التدمير أو الدخول غير المشروع لأنظمة الحاسب الآلى.

وفى عام ١٩٨٨ سنت فرنسا القانون رقم ١٩ – ٨٨ – الذى أضاف إلى قانون العقوبات الجنائى جرائم الحاسب الآلى والعقوبات المقررة لها، كما تم عام ١٩٩٤ تعديل قانون العقوبات لديها ليشمل مجموعة جديدة من القواعد القانونية الخاصة بالجرائم المعلوماتية واوكل إلى النيابة العامة سلطة التحقيق فيها.

أما فى هولندا فلقاضى التحقيقات الحق بإصدار أوامره بالتصنت على شبكات الحاسب الآلى متى كانت هناك جريمة خطرة كما يجيز القانون الفنلندى لمأمور الضبط القضائى حق التصنت على المكالمات الخاصة بشبكات الحاسب الآلى.

وفى اليابان قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت وقد نصت تلك القوانين على أنه لا يلزم مالك الحاسب المستخدم فى جريمة، التعاون مع جهات التحقيق أو إفشاء كلمات السر التى يستخدمها إذا ما كان سيؤدى إلى إدانته كما أقرت عام ١٩٩١ شرعية التصنت على شبكات الحاسب الآلى للبحث عن دليل.

كما يوجد فى المجر وبولندا قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والانترنت توضح كيفية التعامل مع تلك الجرائم ومع المتهمين فيها[٦٦].

وعلى مستوى الدول العربية وحتى تاريخه لم تقم أى دولة عربية بسن قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والانترنت، ففى مصر مثلا لا يوجد نظام قانوني خاص بجرائم المعلومات، إلا أن

القانون الجنائى المصرى يجتهد بتطبيق قواعد القانون الجنائى التقليدى على الجرائم المعلوماتية والتى تفرض نوعا من الحماية الجنائية ضد الأفعال الشبيهة بالأفعال المكونة لأركان الجريمة المعلوماتية. وكذا الحال بالنسبة، لمملكة البحرين، وإن وجد نص قريب من الفعل المرتكب فإن العقوبة المنصوص عليها لا تلائم حجم الأضرار المترتبة على جريمة الإنترنت.

وفى السعودية لا توجد قوانين خاصة بجرائم الإنترنت.

ثانى عشر: رؤية مستقبلية وكيفية العلاج.

برامج حظر التجول على المواقع الإباحية فى الإنترنت.

ظهر فى الآونة الأخيرة عدد من البرامج، التى يمكن أن تمثل ما يمكن أن نسميه "حارس البوابة" galekeeper وحيث أن هذه البرامج تقوم بمراقبة استخدام الأطفال والأدلاء والبنات لشبكة الإنترنت، لكى يدخلوا إلى مواقع إباحية أو آية مواقع يفضل ألا يطلعوا عليها.

ومن بين هذه المواقع برنامج "سايبر باترول" Cyberpatrol الذى يعتبر واحد من أفضل البرامج فى هذا المجال. ويجمع هذا البرنامج بنجاح بين وظائف التحكم باستخدام الكمبيوتر فى أثناء الاتصالات بالإنترنت أو دونه، ويستخدم البرنامج نظام مراقبة مبنية عليه قوائم عناوين المواقع يدعى، Cyber not للمواقع الممنوعة Cyber yes للمواقع المسموحة، وتصنف قائمة المسموحات والممنوعات لهذه البرامج تبعا للموضوعات وبشكل أفضل من أية قائمة أخرى.

وتتضمن الأقسام مواضيع مثل العنف والجنس والمخدرات والمقامرات، ويمكن للأهل أن يسمحوا أو يمنعوا موضوعا ما عن طريق وضع إشارة أما اسم الموضوع أو إزالتها، كما يمكنهم أن يضيفوا أو يحذفوا مواقع أخرى من خلال نافذة التحكم فى المواقع.

كما يستطيع برنامج "سايبر باترول" فى حلقات الدردشة Chat أن يقوم بمنع الصغار من تقديم أية معلومات تضر الأهل مثل ذكر أرقام التليفونات أو بطاقات الائتمان، حيث يتم شطب هذه المعلومات بسرعة من على الشاشة قبل أن ترسل للطرف الآخر.

ويوجد برنامج آخر لمراقبة استخدام الانترنت وهو برنامج "سايبر سموب" Cyber smop ويتيح هذا البرنامج تسجيلا مفصلا لجميع الأنشطة والمواقع وهو يراقب هذه المحتويات أثناء دخولها للكمبيوتر أو خروجها منه وتعتبر امكانات المراقبة والتسجيل فى هذه البرامج قوية جدا، كما يستطيع الاحتفاظ بالبريد الإلكترونى والدردشات ويعد هذا البرنامج أداة قوية للمحافظة على الأطفال من المعلومات غير المرغوبة.

والجدير بالذكر أنه بسبب المحتوى الفاضح لتقرير المدعى المستقل "كينيث ستار" عن فضيحة العلاقة الجنسية بين الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" ومونيكا لونيسكى" المتدربة السابقة بالبيت الأبيض والذى نقلته الانترنت إلى العالم فى أواسط عام ١٩٩٨، فقد تكالب الآباء على شراء البرامج التى يمكنها التحكم فى الإطلاع على الملفات المنشورة على الإنترنت. بل إن شركات الانترنت الأمريكية بدأت حملة تتكلف ملايين الدولارات لتعليم الآباء والأمهات سبل الاستخدام الآمن للشبكة

وكيفية منع وصول أية مادة غير مرغوبة للأطفال عقب إذاعة التقرير لفضيحة علاقة كلينتون بمونيكا.

ولابد من معاقبة من أتلف أو عطل أجهزة الكمبيوتر أو جعلها غير صالحة للاستخدام. وتضاعف العقوبة في حالة استخدام الفيروس في تدمير البيانات date أو البرامج الخاصة بالدولة أو المصالح القومية. مع تشديد عقوبة القذف أو السب الذى يقع بواسطة الانترنت لأن الطابع الدولي للشبكة وسرعة نقل المعلومات وإنتشارها وتسجيلها أوتوماتيكياً على الحاسبات الخادمة في الدول الأجنبية يؤدى إلى أضرار أوسع انتشارا بالمقارنة بالمطبوعات والصحف التقليدية.

بالإضافة على تجريم الأفعال الآتية:

أ. الدخول بطريق الغش إلى نظام المعالجة الآلية أو بنوك المعلومات أو قواعد البيانات أو غيرها من وسائط التخزين.

ب. استخدام كلمات السر الخاصة بالغير للدخول إلى شبكة الإنترنت.

ج. تعطيل أو إفساد نظام التشغيل.

د. الاعتداء على المعلومات الاسمية.

ه. نسخ أو تصدير أو استيراد صور خلاعية أولها طابع دعارة الأطفال من مواقع أجنبية على ذاكرة الحاسب الآلى بواسطة الإنترنت.

و. التلاعب في صور الأشخاص أو تعديلها في حالة عرضها بواسطة الانترنت.

بالإضافة إلى تقنين المسائل الآتية :

أ- تعريف المتدخلين فى شبكة الإنترنت وتحديد دورهم وطبيعة عملهم والمسئولية الجنائية لكل منهم.

ب- تحديد الطبيعة القانونية للأنشطة المختلفة التى تمارس على شبكة الإنترنت وتحديد القوانين التى تخضع لها.

ج- تكليف متعهدى التوصيل بأن يتحققوا من هوية مستخدمى الشبكة من العملاء لتوصيلهم بالحاسبات الخادمة.

وأخيرا فإن الجهات المستهدفة فى جرائم الإنترنت سواء من الأفراد أو القطاعات الحكومية أو الخاصة يجب عليها القيام بتأمين أجهزتها بشكل جيد ليرد سيل الهجمات الإلكترونية من جهة ويساعد المحققيين فى تتبع المعتدين من جهة أخرى بل إن الضحية Victim لن يجد عونا ولن ترد حقوقه فى الغالب ما لم يتم بتركيب المستوى الأدنى المطلوب فى الجانب الأمنى.

تأسيس أول جمعية فى الوطن العربى لمكافحة جرائم الإنترنت.

أعلن فى مصر عن تأسيس أول جمعية أهلية فى الوطن العربى تهتم بنشر الوعى المجتمعى بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاستخدامات غير الآمنة للإنترنت وأن الجمعية تضم بين أعضائها عددا من رجال القضاء والمحامون والمحاسبون وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ومجموعة كبيرة من العاملين بمجال الحاسبات والبر مجيات.

وتمتلك الجمعية موقعا على شبكة الإنترنت بأكثر من لغة للتواصل مع المهتمين بهذه القضية على مستوى العالم وتهدف إلى أن يكون للقطاع الأهلى التطوعى دور يعمل للتصدى على مظاهر العدوان الاجرامى عبر الإنترنت.

وتعمل اللجنة على التعريف بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت وإعداد الدراسات والبحوث وإعداد قاعدة إحصائية لهذه الجرائم الإلكترونية وتقديم الدعم العلمى للمؤسسات والأفراد لمكافحتها من خلال تنمية الكوادر البشرية فى هذا المجال.

ويتلخص دورها فى مكافحة جرائم الإنترنت فى:

١. نشر الوعى والقيام بحركة تثقيف اجتماعية واقتصادية وقانونية وتنموية للتعريف بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٢. إعداد الدراسات والبحوث حول القاعدة الرقمية والقاعدة الموضوعية فى القانون الجنائى والحث على تطويره.
٣. إعداد إحصائية للجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٤. إعداد ومتابعة التجمعات العلمية والأكاديمية وحضور المؤتمرات والندوات المتعلقة بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٥. تقديم الدعم والعون العلمى للمؤسسات والأفراد وكل من له مصلحة فى مكافحة الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٦. متابعة التقارير والدراسات والبحوث والعمل على تشجيع البحث العلمى Scientific research فى مجال دراسة الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٧. إعداد المؤتمرات والندوات وورش العمل وإلقاء المحاضرات والمساهمة مع المؤسسات الأخرى التى لها علاقة بأغراض الجمعية.

٨. متابعة الفقه والقضاء المقارن فى كل ما ينشر والمبادرة إلى تعميمها عن طريق إصدار المصنفات والمطبوعات.

٩. إعداد الدراسات والبحوث والتقارير ذات العلاقة بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.

١٠. التثقيف والتدريب وإنشاء مؤسسات تدريبية والمساهمة مع الغير فيها بقصد السعى إلى تطوير قانون الإجراءات الجنائية لكى يتفاعل مع الآلة الرقمية.

١١. إصدار الدوريات والنشرات والبحوث والعمل على نشرها وتعميمها وبثها عبر الإنترنت.

١٢. تقديم الاستشارات والخدمات وإعداد وتنفيذ الدراسات المتخصصة فى مجال عمل الجمعية.

١٣. المساهمة فى تقديم خدمات البلاغ الرقمى ومتابعة هذا البلاغ.

١٤. تبادل الخبرات والزيارات والدراسات المشتركة مع الجهات المعنية بأهداف وأنشطة الجمعية(٦٧).

وفى الأردن دعا الدكتور "على الطوالبة" الحكومة الأردنية إلى الدخول فى اتفاقيات دولية وتفعيلها لمواجهة الإجرام المعلوماتى العابر للدول عبر شبكة الإنترنت وبالتالى إمكانية إجراء التفتيش من أى دولة عبر الإنابات القضائية بين الدول الأطراف فى هذه الاتفاقيات. واقترح أيضا تعديل عدد من النصوص الخاصة بالقانون. لحل الكثير من المشكلات التى يثيرها هذا الموضوع(٦٨).

مراجع الفصل الخامس

(١) فاروق سيد حسين، الشبكة الدولية للمعلومات، بيروت، دار الراتب الجامعية، ١٩٩٧، ص١٥.

(٢) خليل جابر، شبكة المعلومات العالمية (ظاهرة اجتماعية وتقنية) www. Angelfire. Com.

(٣) محمد عبد الله بن على المنشاوى، جرائم الانترنت من منطور شرعى، مكة المكرمة، ١- ١١- ١٤٢٣هـ. http:// www. Minshawi. Com.

(٤) سلام فارس تنورى، جرائم الحاسوب والانترنت، الجامعة اللبنانية (الفرع الفرنسى) قانون الأعمال المحلى والدولى، http:// www. Zahlent. Com// ocal_ news/ cnmes_ electroniqus/ cvimes eleetroniqes. Htm.

(٥) الجمعية الليبية لقانون الانترنت، ٢٠٠٦/٦/١١.

(٦) عبد الملك ردمان الدنانى، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية، بيروت، ٢٠٠١م/ ٤٢٠هـ.

(٧) محمد ابراهيم التويجرى، المؤتمر الدولى الأولى عن قانون الانترنت إعداد المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الغردقة ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ http: www. Cyber lownet

(٨) التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية فى قطاعات مختارة الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠٣.

(٩) يورك برس، علم نفسك الانترنت فى ٢٤ ساعة، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للنشر- لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون ٢٠٠٠، ص١٠.

(١٠) زين عبد الهادى، الانترنت العالم على شبكة الكمبيوتر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ١٩- ٢٠.

(١١) طارق راشد، تاريخ الانترنت من الابرانت حتى المصارع الالكترونية، http:// www. Alja zirah.com/ dig imagel 095200G/ nnli-htm.

(١٢) تاريخ الانترنت، http:// www. Opendirechrory site- info.

(١٣) تاريخ الانترنت، http:// ilep. Co. ag/ avabic/ ejucation of center/ reviles/ h www-ol. Asp.

(١٤) محمد عبد الله بن على المنشاوى، جرائم الانترنت من منظور شرعى، مرجع سابق.

(١٥) كامل السعيد، شرح الأحكام العامة فى قانون العقوبات الأردنى، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، ١٩٨٣.
(١٦) جرائم الحاسوب رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.
(١٧) يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والانترنت، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر العربى للأمن العربى، ٢٠٠٢، www. Smsma val show itheard. Php= 2435.
(١٨) سامى الشوا، الغش المعلوماتى كظاهرة إجرامية مستحدثه، ورقة عمل مقدمة للمؤشر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى، القاهرة، ١٩٩٣.
(١٩) يونس عرب، مرجع سابق.
(٢٠) محمد عبد الله بن على المنشاوى، رسالة ماجستير عن جرائم الانترنت، إشراف عقيد دكتور محمد بن إبراهيم السيف، تاريخ المناقشة ٢٩- ٤- ٢٠٠٣، http:// www. Minshawi. Com/ ginten/ index. Htm.
(21) tom forsterk, essential problemqo heigh teeh society, cambrige, 9989.
(٢٢) سامى الشدا، مرجع سابق.
(٢٣) عمر بن يونس، صاحب أول دكتوراه عربية فى قانون الانترنت- جامعة عين شمس، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت، الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، دورات مجتمع المعرفة، جرائم الانترنت والقوانين الدولية.
(٢٤) محمد عبد الله بن على المنشاوى، رسالة ماجستير عن جرائم الانترنت، مرجع سابق.
(٢٥) بهاء شاهين، مراجعة مجدى محمد أبو العطا، شبكة الانترنت كمبيوتر مسادينس، العربية لعلوم الحاسب، القاهرة، الطبعة الأول، ١٩٩٦، ص: ٢٠٤.
(26) check, kajrinarelife and others reporling cvime on life http:// www. Inde pendence police. Org/ reporting. Crime. Html.
(٢٧) محمد محمد الألفى، شبكة الفا المعلوماتية، الأحد ١٢ أذار ٢٠٠٦، ١١ صفر ١٤٢٦.
(٢٨) على الطوالبة، أول رسالة دكتواره فى جرائم الانترنت والحاسوب.

(٢٩) ماجد السدحان، جرائم الانترنت.
(٣٠) محمد محمد الألفى، خصائص الجرائم التى ترتكب عبر الإنترنت، ميدل ايسنت أونلاين.
moeley@yahoo.com.
(٣١) محمد عبيد الكعبى، جرائم الإنترنت المستترة تتجاوز الحدود.
(٣٢) محمد محمد الألفى، خصائص الجرائم التى ترتكب عبر الإنترنت، مرجع سابق.
(٣٣) محمد عبيد الكعبى، مرجع سابق.
(٣٤) مرجع سابق، Check Katrina relief and athers.
(٣٥) محمد محمد الألفى، خصائص الجرائم التى ترتكب عبر الإنترنت، مرجع سابق.
(٣٦) اياس الهاجرى، جرائم الإنترنت، موقع: الدراسات والبحوث.
http:wwwal3ez.netiub/showheardp.ıp?6547.
(٣٧) المرجع السابق.
(٣٨) فايز الشهرى، الإرهاب الألكترونى، كلية الملك فهد الأمنية الرياض. السعودية.
(٣٩) إياس الهاجرى، مرجع سابق.
(٤٠) إياس الهاجرى، مرجع سابق.
(٤١) المرجع السابق.
وأيضا سلام فارس تتورى، مرجع سابق.
(٤٢) إياس الهاجرى، مرجع سابق.
(٤٣) الحليوى، الأساليب الإباحية من الإنترنت وتأثيرها على الفرد.
(٤٤) ايات الهاجرى، مرجع سابق.
(٤٥) بسام عبد العزيز الحمادى، جرائم الإنترنت.
(٤٦) جميل عبد الباقى الصغير، الانترنت والقانون الجماعى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص: ٣٢- ٣٣.
(٤٧) المرجع السابق، ص ٤٠:٤٥.
(٤٨) شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال – المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص: ١٣١

(٤٩) شريف درويش اللبان. مرجع سابق، ص ١٧٣ - ١٣٢ .

(٥٠) وليامز إستا لز، الأمن الدولى جامعة بتبرج، باحث زائر فى جامعة مليون كارنيجى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، الجريمة المنظمة وجرائم الشبكات الالكترونية.

(٥١) آيات الهاجرى، مرجع سابق.

(٥٢) شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص ١٥٥ .

(٥٣) آيات الهاجرى، مرجع سابق..

(٥٤) شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص ١٥٥ .

(٥٥) عبد المحسن بن أحمد العصيمى، الآثار الاجتماعية للإنترنت، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٤، ص ١٠٨ - ١١٠ .

(٥٦) المرجع السابق، ص ١١٠: ١١٣ .

(٥٧) سامى الشوا، مرجع سابق.

(٥٨) محمد محمد الألفى، أنواع جناة الإنترنت، مرجع سابق.

(٥٩) منى نور، أخبار الأدب ٣٢/١٠/٢٠٠٤، العدد ٥٨٦،
http://www.akhbawelyom.org

(٦٠) خالد آل سعد آثار الاستخدام الخاطئ الإنترنت، منتديات وزارة التعليم
http://70.87.117/vbi/sharthread.php.21=10795.

(٦١) يونس عرب، مرجع سابق.
Ehecironic crime needs nssessent for siane and local law enforcement.

(٦٢) محمد فهمى البهلال، جرائم الإنترنت لم يسلم أحد منها، جريدة الرياض الأربعاء يونيو ٢٠٠٦ العدد:١٣٨٦٢.

(٦٣) يونس عرب، مرجع سابق.

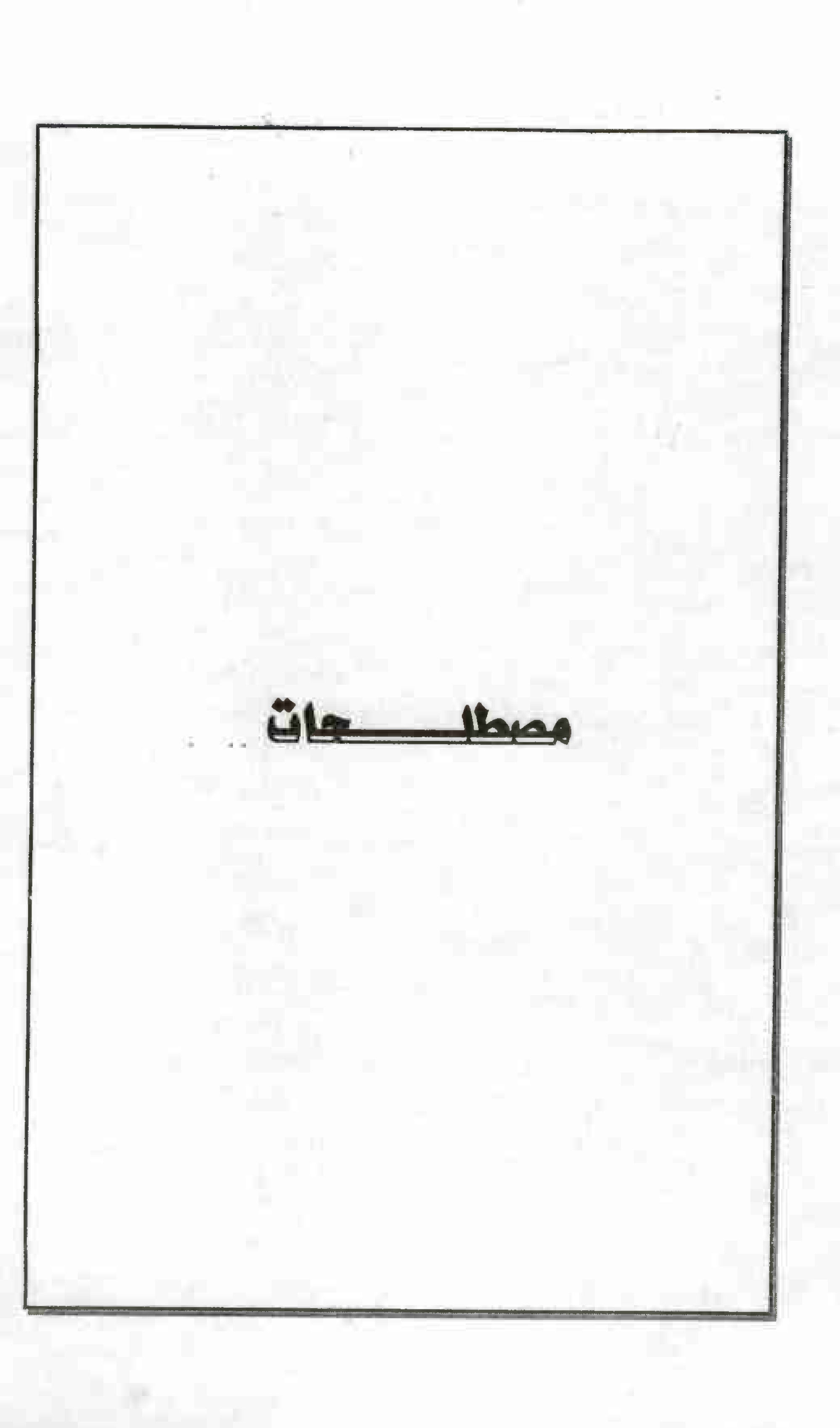
(٦٤) محمد فهد البهلال، مرجع سابق.

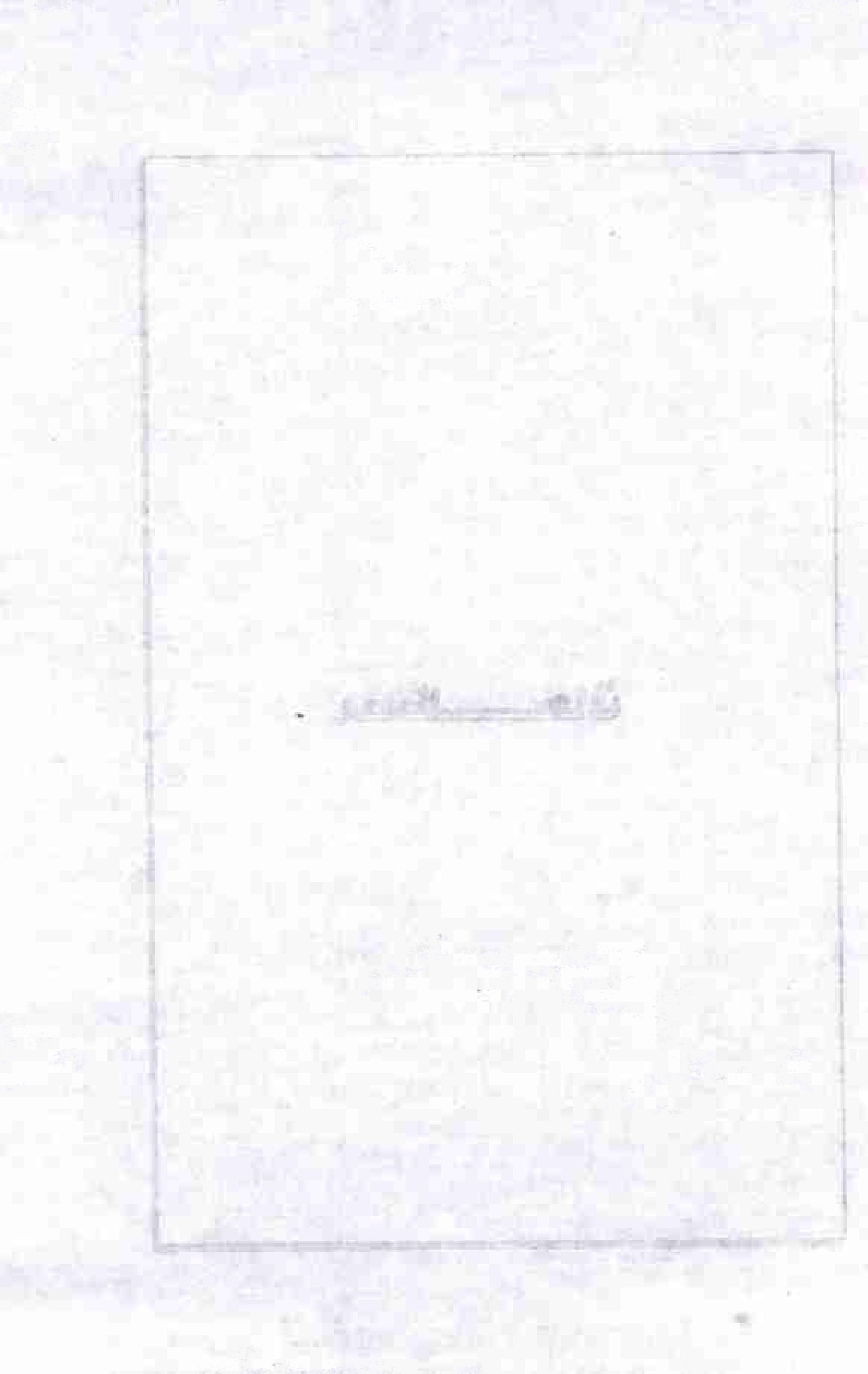
(٦٥) المرجع السابق.

(٦٦) محمد عبد الله بن علَى المنشاوى، جرائم الإنترنت من منظور شرعى، مرجع سابق.

(٦٧) محمد محمد الألفى، تأسيس أول جمعية عربية لمكافحة جرائم الانترنت.
http://ww.annbaa.org moelafly@yahoo.com.

(٦٨) المرجع السابق.


مصطلحات ..



Crime	جريمة
Criminal	جنائي / مجرم
Criminalist	العالم الجنائي
Criminality	العمل الاجرامي
Criminate	المتهم في جريمة
Criminological	علم الجريمة / ذو علاقة بعلم الجريمة
Criminologist	الباحث في علم الجريمة
Inmates	نزلاء السجون
Murder	القتل العمد
Criminal Law	القانون الجنائي
Occupational Crime	حرفة الجريمة
Violation /Rape/Violence	تعد / اغتصاب /عنف
Theories of Deviance	نظريات الانحراف
Non Sociological Explanation of Criminality and Mental Illness	النظريات غير الاجتماعية للجريمة و المرض العقلي
Biological Theories	النظريات البيولوجية
Body Types	الانماط الجسدية
Chromosomal theories	نظرية الكروموزمات (المورثات)
Psychological Theories	النظريات النفسية
Sociological Perspectives on Deviance	النظريات الاجتماعية للإنحراف
The Functionalist Approach	مدخل الوظيفية
Labeling Theory	نظرية تعريف الانحراف
Deviant Careers	السلوكيات المنحرفة
Eccentric Behavior	السلوك المستهجن
Anomie	اللامعيارية
Mental illness as Deviant Behavior	المرض العقلي كسلوك منحرف
Tracing the patient's Career	تعقب سيرة الشخص المريض

Theories of Criminal Behavior	نظريات السلوك الاجرامي
Differential Association Theory	نظريات تباين التداعيات
Anomie Theory	نظرية اختلاط المعايير
Opportunity Structure Theory	نظرية بناء الفرصة
Uniform Crime Reports	التقارير الرسمية عن الجريمة
National Crime Survey	المسح القومي للجريمة
Violent Crime	جرائم العنف
Property Crimes	جرائم الممتلكات
Female Criminals	جرائم الاناث
Organized Crime	الجريمة المنظمة
Homicide	قتل الانسان ، قاتل
Felony	جناية كبري/خيانة عظمي
Misdemeanors	جنح
Conceptions	تصورات /أفكار
Social Interaction	التفاعل الاجتماعي
Implications	استنتاجات
Contexts	سياق الكلام ، المغزي ، قرينة
Social Construction	تركيب اجتماعي / بناء اجتماعي
Commission	لجنة / وكالة / عمولة
Forbidden	محظور / ممنوع
Distinguish	ميز / فضل/ خصص
Morals	علم الاخلاق
Crucial	قاطع/ بات
Issue	اصدار/ نتيجة
Distinction	اختلاف
Perception in Criminology	ادراك / شعور بالاجرام
Introduction	مقدمة / ديباجة
Category	فصيلة / نوع/ طبقة

Images	صور / تخيلات
Conduct	معاملة /سيرة/تصرف/سلوك
Enormously	جسيم / هائل/ كبير
Differential	تخالف/ تباين/ مميز/فارق
B.C (Before Christ)	ق.م
Element	عنصر / جوهر
Perspective of Sociology	من منظور سوسيولوجي أو اجتماعي
Conflict Approach	اتجاه الصراع
Collective behavior and Social Movements	السلوك الجمعي و الحركات الاجتماعية
Committed	اقترف الجريمة
Focus	بؤرة الشيء
Social Toleration	التسامح الاجتماعي
Characteristics	مميزات ، خواص
Elite	نخبة / صفوة
Prohibited	فعل مجرم / منهي عنه
Classification	تقسيم / تبويب
Theft	اختلاس
E.T.C	الخ
Locate	حدد/ وضع في مكان معين / استقر
Identification	تحقيق الذاتية
Whereas	حيث ان / مع ان / علي ان
Constitute	عين / نظم / كون
Mgrelient	عنصر / جوهر / مادة
Liability	مسئولية
Consequences	عاقبة / نتيجة/ تأثير / أهمية
Embodied	مجسم / ضمن / شمول/ داخل
Offences	إهانة / جنحة
Characteristics	خاص / مميز / ميزة

Scarcely	نادرا / في النادر/ بالكاد
Claim	ادعاء / ادعي
Procedure	تصرف / اجراءات
Interrogation	استجواب / سؤال
Core	لب الشيء
Partial	إنقباض / تقلص
Betrayal	خان / افشي السر
Remain	فضل / بقي
Formal	رسمي / قانوني/ شكلي
Habitual	مالوف/ عادي
Persistent	مثابر / مواظب
Conventional	عرف / تقليدي
Witchcraft	السحر والشعوذة
Divers	متنوعة / اشياء/ شتي
Influence	نفوذ او تأثير
Sources	مصادر
Disproportionately	لا يتناسب
Shortcoming	قصور / تقصير /فشل
Demise	تنازل عن / ترك
Compound	مركب/ مزيج/ متعاون
Initiation	اظلع علي / مبتدئي
Distinction	وضوح/جلاء/فرق/تميز/ مكانة
Practical	عملي / إجرائي
Mala is se	ضارة في ذاتها / جرائم شريرة بطبيعتها
Mala prohibit	اعمال محرمة (جرائم)
Conclude	استنتج
Essential	جوهري / ضروري
Conduct	سلوك /تصرف

Dealt	تعامل مع
Traditionally	تقليدي
Treasons	خيانة / متآمر
Felony	جناية
Misdemeanants	جنح
Occasioned	اتفق/ اتفاق
Forfeiture	خسارة / سقوط الحق
Convict	سجين /مؤبد/محكوم عليه/مجرم
Abandoned	ترك / تخلي عن / هجر
Conceived	تخيل / استنبط/ تصور/ فهم
Influential	ذو نفوذ او سلطة
Plague	وباء (مرض الطاعون)
Argument	جدل / مناقشة / برهان/ حجة
Conduct	السلوك
Rejection	رخصة
Articulate	واضح
Criteria	عيار/مقياس
Un Fair	غير عادل
Offender	المدعي عليه/ جاني /سيء
Perpetrate / Committed	اقترف/ارتكب (جرم)
Statutory	قانوني /نظامي
Resist	قاوم / عارض / تحمل
Wantonness	فجور
Assumes	ادعي / تظاهر /ظن
Enormously	هائل / كبير/جسيم
Suspended	اوقف/ ارجأ
Commission	وكالة / لجنة
Commiseration	شفقة / رحمة

Intentional	قصدي/ عمدي
Category	فصيلة / نوع/ طبقة /رتبة
Aspect	شكل /سيماء/هيئة/مركز
Voluntary	إرادي/ طوعي
Crucial	قاطع /بات
Elude	افلت / استعصي
Deprivation	الحرمان
Encompass	حاصر /طوق/احاط
Vagrant	متشرد
Boisterous	عاصف/صاخب
Inflict	اوقع/ابتلي/قصاصا
Intentional Act	فعل متعمد /قصدي
Violate	تعد/اغتصاب المال مثلا
Proscription	حكم بالاعدام او النفي
Require	طلب/احتاج / استلزم
Amplification	اسهاب/تكبير/اشباع
Delinquency	جناح
Sin	خطيئة/ذنب
Substitute	عوض/بدل
Evolution	تطور /نشر/تبدل
Stigma	وصمة عار
Stigmatized	وصم